

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثلاثون — العددان الثانى والثالث — مايو/سبتمبر ١٩٩٣

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك – القاهر
رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١
ا.د. أحمد أبو زيد
أنثروبولوجي

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ – يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ – يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة.
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

* ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
* وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

اولا : بحوث ودراسات

ثانيا : أخلاقيات البحث العلمى

ثالثا : حقوق الإنسان

رابعا : من علماء العلوم الاجتماعية

المجلد الثلاثون العددان الثانى والثالث مايو/سبتمبر ١٩٩٣

الصفحة

خامساً : مؤتمرات وندوات

سادسا : عرض كتب

سابعا : رسائل جامعية

المجلة الاجتماعية القومية

رقم الإيداع ١٦٥/١٩٩٣

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاع رأى عينة من رجال القضاء والمحامين

فى المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا*

نجوى خليل **

يهدف هذا الاستطلاع إلى معرفة آراء عينة من رجال القضاء والمحامين فى شأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا . وهذا مما يساعد فى الكشف عما قد يكون هناك من هوة بين التشريع كنص والواقع الفعلى ، وأوجه القصور فى النص التشريعى والصعوبات التى تحول دون فعاليته فى التطبيق ، وبسبل تفادى أى قصور فى التشريع المصرى فى شأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا

مقدمة

إن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا فى مصر لم تلق عناية كافية من الباحثين فى علم الاجتماع القانونى ، ولم تجر فى شأنها بحوث ميدانية على الرغم مما لذلك من أهمية خاصة .

* قامت الدكتورة نجوى خليل بإجراء هذا الاستطلاع وكتابة تقريره النهائى ، فى إطار اهتمام المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بإجراء دراسة نظرية وميدانية تكشف عن نطاق المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا بما تتضمنه من الأعمال القضائية وغير القضائية من الأعمال القانونية . وقد تشكلت هيئة البحث الرئيسى من : المستشار محمد صلاح الرشيدى (مشرفا) ، والمستشار محمود درويش (عضوا من ١٩٩١/٤/١ إلى ١٩٩٢/٢/٥) ، والمستشار سلامة شاهين ، والأستاذ الدكتور أحمد مليجى ، والدكتورة نجوى خليل ، والدكتور السيد تمام ، والدكتور أحمد وهدان (أعضاء) .

** خبير أول (دكتوراة فى الإعلام) ، رئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد اهتمت هيئة بحث المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا بإجراء دراسة نظرية شاملة للمساعدة القانونية من الناحيتين التاريخية والقانونية المقارنة ، إلى جانب استطلاع رأى عينة من رجال القضاء والمحامين ، ولحالات من المتقاضين تتضمن خبراتهم الواقعية عن المساعدة القانونية* . ففى سياق الاهتمام بموضوع المساعدة القانونية ، استلزم الأمر إجراء استطلاع يكشف عن مختلف الآراء والتقييمات لدى رجال القضاء والمحامين ، إلى جانب معرفة مدى الاتساق بين ماهو منصوص عليه فى القانون وبين ماهو واقع فعلا ، والكشف عن أوجه القصور فى النصوص التشريعية والصعوبات التى تحول دون فعاليتها فى التطبيق . ومما لاشك فيه أن مايحدث فى التطبيق بعد صنع القاعدة القانونية ، وصياغتها ، يعد واحدا من الموضوعات الأساسية والمهمة فى مجال علم الاجتماع القانونى . وتتضح أهمية هذا الاستطلاع فى مجال ترشيد التشريع المصرى فى شأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، حيث يمكن تجاوز ما قد يوجد بين التشريع كنص والواقع الفعلى .

أولا : علم الاجتماع القانونى كأساس لدراسة المساعدة القانونية

من المهم أن ندرك العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعى . فالواقع الاجتماعى يحدد مدى فعالية القانون ومدى إسهامه فى تحقيق الغايات التى يتم صياغته من أجلها ، وعلم الاجتماع القانونى يدرس القوانين من ناحية مكوناتها الواقعية

* نكتفى فى هذا المتن باستطلاع رأى عينة رجال القضاء والمحامين . وللاستزادة من الدراسة النظرية الشاملة والخبرات الواقعية عن المساعدة القانونية لدى حالات من طالبى المساعدة ، انظر : محمد صلاح الرشيدى وآخرون ، المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا على الدفاع عن حقوقهم ، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، تحت الطبع .

أو الملموسة التى يتم التعبير عنها فى صورة سلوك اجتماعى يمكن ملاحظته من الخارج بطريقة علمية دقيقة ، ويكشف عن الواقع الاجتماعى الكلى للقانون .

وفى الوقت الذى يقدم علم الاجتماع القانونى للفقهاء وصفا موضوعيا للواقع الاجتماعى للقانون ، فى بيئة اجتماعية محددة ، ويطرح حلا واقعيا لمشكلات التطبيق ، ويجعل القاعدة القانونية ملائمة للواقع الاجتماعى ، فإن فلسفة القانون والفقه - بطرقهما المنهجية - يمكنهما تقديم خدمات قيمة لعلم الاجتماع القانونى [١] . إن الفلسفة القانونية المنفصلة عن علم الاجتماع القانونى تكون دائرة فى الفراغ . وعلم الاجتماع القانونى بغير الفلسفة ينقصه الإطار الكامل الذى يسمح بدراسة قانون الواقع الاجتماعى [٢] .

وبالرغم من الجدل الدائر منذ الستينيات بين علماء الاجتماع والقانون حول علم الاجتماع القانونى ، فإن هناك اجتهادات بحثية مستمرة ، أجريت فى نطاقه وفى استخداماته المنهجية فى مصر . وقد برز اهتمام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باستخدامات علم الاجتماع القانونى ، مواكبا للاهتمام العالمى بالحركة الحديثة فى ميدان علوم الاجتماع والقانون . فقد أجريت بحوث ميدانية رائدة قام بها بعض باحثى المركز . ومما أنجز من بحوث بحث أجرى فى عام ١٩٥٨ عن "قياس الاتجاهات بشأن توحيد العقوبات السالبة للحرية" ، ودراسة استطلاعية ، أجريت فى عام ١٩٦٨ ، عن "الشهادة فى القضايا الجنائية" . وفى هذه الدراسة قام الباحث بتصميم أداة للبحث لتحليل خبرات عينة (تبلغ ٢٥ شخصا) من وكلاء النائب العام بصدد الشهادة ، وكشف عن أن التنظيم القانونى للشهادة شئ وممارستها فى الواقع شئ آخر . هذا بالإضافة إلى ندوة اهتمت أساسا بعلم الاجتماع القانونى واستخداماته .

ومن نماذج البحوث الميدانية التى أجريت حديثا ، وتتناول الظواهر الاجتماعية القانونية بالدراسة ، يبرز بحث "المساواة أمام القضاء" ، "واستطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها"[٣] . وقد عنيت هذه البحوث الميدانية بالمجالات الأساسية لبحوث علم الاجتماع القانونى ، وهى : دراسة القاعدة القانونية وصياغة التشريعات فى ذاتها ، والبحث عن العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى ممارسة العدالة وتطبيقها فى المجتمع ، وقياس الآثار الاجتماعية للتشريعات والأحكام القضائية ، ومدى تحقيق التشريع للنتائج المقصودة به .

ومما لاشك فيه أن استطلاع الرأى الذى نجريه ، بشأن "المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا" ، يعد استطلاعا مهما فى مجتمع ينشد العدالة والمساواة بين جميع أفراده ، وفى إطار علم يهتم بدراسة مدى تقبل قاعدة قانونية معينة ومدى فعاليتها فى التطبيق .

ثانيا : الدراسة الميدانية فى شأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا

تقديرا لأهمية دراسة مدى كفاية وفعالية النصوص القانونية الواردة بشأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، بطريقة موضوعية تعكس آراء فئات محورية ذات معرفة أو خبرة عملية بها ، فقد اتجهنا نحو إجراء استطلاع رأى لعينة من رجال القضاء والمحامين . وحددنا أهداف الاستطلاع فى نقاط أساسية تكشف عن تقييم نظام المساعدة فى التطبيق .

فقد عنينا بتقييم نظام المساعدة القانونية فيما يتعلق بمدى كفاية النصوص وماهية مشكلات التطبيق ، وماهية التعديلات التى ينبغى إدخالها على هذا

النظام ، وهذا بدوره يكشف عن العوامل الاجتماعية والقانونية التى تحد من ممارسة النصوص القانونية بفعالية ، وتعوق ممارسة العدالة تطبيقيا فى المجتمع المصرى ، كما تساعد فى تحقيق المواءمة بين القانون والمجتمع .

تصميم الادوات البحثية والتطبيق الميدانى

بحكم أنه لاتتوافر لدينا دراسات سابقة فى هذا الإطار عن المساعدة القانونية محل الدراسة ، فقد رأينا أن نكتفى فى هذه المرحلة بإجراء الاستطلاع فى نطاق مدينة القاهرة . وقمنا بصياغة استبارين :

١ - استبار لرجال القضاء .

٢ - استبار للمحامين .

فيما يتعلق باستمارتى رجال القضاء والمحامين ، فقد احتوتا على أسئلة متماثلة ، عدا الأسئلة التى تضمنت الصعوبات التى واجهت المحامين فى طلبات المساعدة القانونية وكيفية تجاوزها من وجهة نظر المحامى المستطلع رأيه ، وهى اسئلة انفردت بها استمارة المحامين . وتضمنت كل استمارة بيانات أساسية عن الاسم والنوع والسن والوظيفة . وانفردت استمارة المحامين بالسؤال عن توافر اسم المستطلع رأيه فى الكشوف التى تصدرها النقابة الفرعية لتقديم المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، ومدى انتدابه للمساعدة ومباشرته لإجراءاتها بالفعل . واحتوت الاستمارتان صور المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا كما وردت فى الدستور والتشريعات القانونية ، والشروط التى استلزمتها التشريعات للحصول عليها ، وذلك فى الصفحة الأولى من الاستمارات ، وأعقبتها تساؤلات عن العناصر الآتية :

- مدى كفاية النصوص القانونية بشأن المساعدة لغير القادرين ماليا على الدفاع

عن حقوقهم .

- أسباب كفاية هذه النصوص أو عدم كفايتها .
- مدى وجود مشكلات فى التطبيق ، وماهية هذه المشكلات .
- أنواع القضايا التى يطلب فيها المساعدة القانونية .
- مدى وجود حالات تقتضى المساعدة القانونية وتحجم عن طلبها ، وأسباب الإحجام .
- نوعية المستحقين للمساعدة القانونية .
- مدى تحقيق نظام المساعدة القانونية المطبق للغرض منه .
- اقتراحات المستطلع رأيه لتعديل نظام المساعدة القانونية ، وماهية هذه الاقتراحات .

اختبار ادوات الاستطلاع

شملت الاستبيانات التى أعدت لاستطلاع رأى رجال القضاء والمحامين كافة الأسئلة التى تغطى الهدف من إجراء الاستطلاع . وتم قياس الصدق الظاهرى للاستبيان بعرضه على محكمين من هيئة البحث الأساسى ومن ذوى الخبرة فى المجال القانونى والقضائى والبحثى . كما روعيت أهمية اختبار صياغة الاستمارة للتحقق من صلاحية الصياغة ووضوح الأسئلة للمستطلع رأيهم . ومن واقع التحكيم واختبار أدوات الاستطلاع ، أجريت التعديلات النهائية على الاستبيان الموجه إلى رجال القضاء والمحامين ، وذلك فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩٩١ .

وحرصا على الدقة العلمية ، تم اختيار مجموعة من الباحثين المختارين* المدربين تدريبا جيدا على استخدام أسلوب المقابلة The interview method . وأجرى معهم أكثر من لقاء للتدريب على إلقاء الأسئلة كما صيغت تماما فى نص

الاستمارة . وأكدنا عليهم بالحرص فى الالتزام بكتابة الإجابة كما ذكرها المستطلع رأيه ، وبعدم الإدلاء برأى فى الإجابات التى يذكرها المستطلع رأيه . وقد استغرق التطبيق الميدانى الفترة من أوائل ديسمبر ١٩٩١ إلى أوائل مارس ١٩٩٢ .

اختبار ثبات الاداة

بعد أن تأكدنا من صلاحية صياغة الأسئلة لأفراد العينة ، قمنا بإجراء اختبار ثبات أداة الاستطلاع . واعتمدنا فى ذلك على أسلوب التطبيق وإعادة التطبيق Test-Retest ، حتى يتم التأكد من أن جميع الأسئلة المصاغة ذات ثبات مقبول فى إجابة المبحوث عليها . ومما استدعى ذلك أن أسئلة الاستمارة كانت تهدف إلى تجميع أكبر قدر من البيانات والحقائق التى تمثل رأى المستطلع رأيه . ولذا لجأنا إلى الأسئلة مفتوحة النهايات Open-ended ، والتى تفيد فى إثراء وتعميق المعلومات المتاحة للباحث ، حيث يجيب المستطلع رأيه على السؤال بعباراته الخاصة وأرائه التلقائية . وهذا مما يوفر للباحث مختلف الاتجاهات والآراء لدى عينة الاستطلاع . وإن كان هذا قد تطلب قيامنا بتفريغ الإجابات التى أدلى بها المستطلع رأيهم ثم تحليلها وتبويبها بطريقة موضوعية .

١ - بالنسبة لاستطلاع رأى رجال القضاء

أجرى اختبار الثبات على ١٠ أفراد . وأظهرت نتائج القياس أن نسبة الثبات بلغت ٩٠٪ للسؤال الأول : هل ترى أن النصوص القانونية الخاصة بمجال المساعدة

* تكون فريق الباحثين الميدانيين من : إيناس أحمد حجازى ، وإيمان سيد أحمد ، وهبة جمال الدين عابدين ، وسهام أحمد فتحى ، ونعمات توفيق صالح ، ومحمود عيد مصطفى ، ومجدى إبراهيم هلال ، وسمير الشيخ ، وسهير حسين إبراهيم ، وعبد السلام على نوير .

القانونية كافية لمساعدة غير القادرين على الدفاع عن حقوقهم ؟ وبلغت نسبة الثبات ٧٥٪ للسؤال الثانى : لماذا ؟ وبلغت ٧٠٪ للسؤال : هل تجد أن هناك مشكلات فى تطبيق النصوص القانونية فى مجال المساعدة القانونية ؟ وبلغت نسبة الثبات ٧٥٪ للسؤال : حدد لى مشكلات التطبيق فى رأيك؟ وبلغت ٨٧٪ للسؤال : ما هى أنواع القضايا التى عرضت عليك وكان طرف النزاع فيها من طالبى المساعدة القانونية؟. وبلغت ٩٠٪ للسؤال : ماهى أنواع القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية ؟ وتحقق التطابق التام عند الإجابة على السؤال : هل علمت أن هناك حالات تقتضى المساعدة القانونية ولم تطلب المساعدة ؟ وكذا عند الإجابة على السؤال : ماهى فى رأيك الأسباب التى حالت دون طلب هذه المساعدة ؟ وكذا تحقق التطابق التام عند الإجابة على السؤال : من هم الأشخاص الذين ترى أنهم يستحقون المساعدة القانونية ؟ وبلغت نسبة الاتفاق ٨٠٪ للسؤال : هل ترى أن نظام المساعدة القانونية المطبق حاليا يحقق الغرض منه ؟ وبلغت ٩٠٪ للسؤال : هل لديك اقتراحات ترى إدخالها على نظام المساعدة القانونية لزيادة الانتفاع بها ؟ وبلغت نسبة الثبات ٩٠٪ أيضا للسؤال : هل لديك اقتراحات ترى إدخالها على نظام المساعدة القانونية لزيادة الانتفاع بها ؟ وبلغت نسبة الثبات ٩٠٪ للسؤال : ماهى هذه الاقتراحات ؟

٢ - بالنسبة لاستطلاع رأى المحامين

أجرى الاختبار على ١٣ من المحامين فى مدينة القاهرة . وتبين أن هناك تطابقا ٦٠٪ للسؤال الأول : هل ترى أن النصوص القانونية الخاصة بمجال المساعدة القانونية كافية لمساعدة غير القادرين على الدفاع عن حقوقهم ؟ وذلك لوجود اتفاق بين الاختبار وإعادة الاختبار فى ٨ فقط من ١٣ محاميا مستطلعا رأيه . وبلغت

٥٤٪ عند الإجابة على السؤال المفتوح النهايات : لماذا ؟ وبلغت ٨٥٪ للسؤال : هل تجد أن هناك مشكلات فى تطبيق النصوص القانونية فى مجال المساعدة القانونية؟ وبلغت ٦٠٪ للسؤال : حدد لى مشكلات التطبيق فى رأيك ؟ وتحقق التطابق التام عند الإجابة على السؤال : ماهى أنواع القضايا التى عرضت عليك وكان طرف النزاع فيها من طالبى المساعدة القانونية ؟ وبلغت نسبة الثبات ٨٥٪ للسؤال : ماهى أنواع القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية ؟ وبلغت ٥٤٪ للسؤال : هل علمت أن هناك حالات تقتضى المساعدة القانونية ولم تطلب المساعدة ؟ وكذا للسؤال : ماهى الأسباب فى رأيك التى حالت دون طلب هذه المساعدة ؟ وارتفعت نسبة الثبات إلى ٩٢٪ للسؤال : من هم الأشخاص الذين ترى أنهم يستحقون المساعدة القانونية ؟ وبلغت ٧٧٪ للسؤال : هل هناك صعوبات واجهتك فى طلبات المساعدة القضائية ؟ بينما بلغت ٥٤٪ للسؤال : ماهى هذه الصعوبات ؟ وبلغت ٦٠٪ للسؤال : كيف يمكن تجاوز هذه الصعوبات؟ وبلغت ٧٠٪ للسؤال : هل ترى أن نظام المساعدة القانونية المطبق حاليا يحقق الغرض منه ؟ وبلغت ٦٢٪ للسؤال : هل لديك اقتراحات ترى إدخالها على نظام المساعدة القانونية لزيادة الانتفاع بها ؟ وبلغت ٥٦٪ للسؤال : ماهى هذه الاقتراحات؟

عينة الاستطلاع

إن اختيار عينة الاستطلاع يتطلب مراعاة معايير علمية ويخضع لاعتبارات عملية للوصول إلى نتائج دقيقة تعبر عن المجتمع المراد قياس الرأى فيه . ويتوقف أمر اختيار نوع العينة على إمكان الحصول على بيانات وافية كإطار عام للعينة ، وقدر الميزانية المتوافرة لإجراء العمل الميدانى ، وإمكانية تمثيل عينة غير متحيزة

واحتمالية يمكن التعميم على أساسها . لذا فقد لجأنا إلى حصر العمل الميدانى - الذى يطبق فيه الاستطلاع - فى مدينة القاهرة .

وبعد الحصول على الإطار العام لرجال القضاء والمحامين ، اخترنا عينة رجال القضاء بأسلوب المعاينة العشوائية المنتظمة * ، بحيث تمثل نسبة ١٠٪ من مجتمع رجال القضاء فى مدينة القاهرة ، الذى يبلغ ١٢٢٤ بناء على الحصر من دليل رجال القضاء الصادر عام ١٩٩١ .

وتبين أن العينة المثالية لرجال القضاء تبلغ ١٢٢ مفردة ، تمثل ١٠٪ من المجتمع الأصلى فى مدينة القاهرة . وتم سحب عينة أخرى ، بديلة ، بأسلوب المعاينة العشوائية المنتظمة أيضا ، للتطبيق على حالات بديلة عن الحالات غير الموجودة . وبعد الانتهاء من استطلاع رأى العينة الأساسية من رجال القضاء ، تم استبدال أفراد من العينة البديلة ، وفقا للتسلسل الرقمى ، بأفراد العينة الذين لم يطبق عليهم بسبب الوفاة أو الإعارة للخارج ، وعددهم ٢٩ . وتمكنا من التطبيق على ١٣ من رجال القضاء من العينة البديلة للأسباب المذكورة نفسها . ومن ثم ، فان عينة رجال القضاء الفعلية التى تم استطلاع رأيها بلغت ١٠٩ أفراد .

ونفيد أن أعضاء الهيئة القضائية والنيابة الذين شملتهم العينة الممثلة لرجال القضاء فى مدينة القاهرة تنتشر مواقع عملهم بين دار القضاء العالى ، ومحكمة جنوب باب الخلق ، ومحكمة شمال بالعباسية ، ومجمع محاكم الجلاء ، ومجمع محاكم مصر الجديدة ، ومحكمة شبرا ، بالإضافة إلى النيابات المختلفة فى مستوى القاهرة ، بما فيها نيابة أمن الدولة العليا ونيابة الأموال العامة العليا .

* قامت بسحب عينة رجال القضاء الباحثة جميلة محمد المأمون بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وبالنسبة لعينة المحامين ، فقد حصرنا عدد المحامين الذين سجلت أسماؤهم فى الكشوف التى تصدرها النقابة الفرعية لتقديم المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، والذين باشروا إجراءات المساعدة فى مدينة القاهرة . وتبين أن العدد يبلغ ١٥٦ محاميا ، ولكن العدد الفعلى الذى تم عليه التطبيق الميدانى بلـغ ١١٠ محامين ، لعدم تمكن باحثى الميدان من الوصول إلى بقية المحامين ؛ لسفرهم ، أو انتقالهم من أماكن إقامتهم وعملهم المسجلة فى الدفاتر الرسمية ، أو عدم الاستدلال على العنوان .

نتائج الاستطلاع

يعد هذا الاستطلاع دراسة كشفية لميدان من ميادين علم الاجتماع القانونى فى مجال المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا . وبحكم أنه لم تجر فى مصر دراسات ميدانية فى هذا الإطار من قبل ، فإن دراستنا تعد رائدة فى المجال . لذا فقد ارتأينا ضرورة قياس رأى فئات رئيسية لتقييم التشريع القانونى فى التطبيق ، والعمل على ترشيده ، وذلك بهدف تحقيق الغايات المبتغاة من صنع القاعدة القانونية . وتتمثل هذه الفئات الرئيسية فى : رجال القضاء ، والمحامين .

وسنتناول نتائج الاستطلاع * من خلال المحاور التالية :

المحــــور الأول : تقييم القاعدة القانونية الخاصة بالمساعدة القضائية لغير القادرين ماليا (الشمول والقصور) .

المحور الثانـــى : تطبيق القاعدة القانونية (الفعالية ومشكلات التطبيق) .

المحور الثالــث : نوعية القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة .

* قامت الباحثة المساعدة عبير صالح بإجراء العمليات الإحصائية الخاصة بنتائج الدراسة الميدانية .

المحور الرابـــع : ماهية المستحقين للمساعدة القانونية .

المحور الخامس : تصورات مقترحة لزيادة الانتفاع بقانون المساعدة عند التطبيق .

وبعد تناول كل محور من هذه المحاور على حدة ، سنقوم بتوضيح الدلالة العامة للنتائج التى كشف عنها هذا الاستطلاع .

المحور الأول : تقييم القاعدة القانونية

وعيا بأهمية تقييم نظام المساعدة من حيث مدى كفاية التشريع وشموله أو قصوره ، رأينا من الضرورى أن نستطلع رأى عينة من رجال القضاء وعينة من المحامين ، فى مدى كفاية النصوص القانونية الواردة بشأن المساعدة لغير القادرين ماليا من ناحية ، ومدى تحقيق نظام المساعدة المطبق للغرض منه من ناحية أخرى .

ومن ثم طرحنا السؤال التالى : هل ترى أن النصوص القانونية الخاصة بشأن المساعدة القانونية كافية لمساعدة غير القادرين ماليا على الدفاع عن حقوقهم ؟

كافية ( ) غير كافية ( )

وقد أوضحت نتائج الاستطلاع - كما يوضحها الجدول رقم (١) - أن النسبة الغالبة ٣ر٧٤٪ من عينة رجال القضاء ترى أن النصوص القانونية الواردة بشأن المساعدة لغير القادرين ماليا كافية . وأن ٦ر١٤٪ منهم يرونها غير كافية . وأجاب ١١٪ بعدم المعرفة . ولكن ظهر فى إجابات عينة المحامين أن ٦ر٥٣٪ من أفراد العينة يرون أن النصوص غير كافية ، و ٤ر٤٦٪ يرونها كافية .

جدول رقم (١)

مدى كفاية النصوص القانونية بشأن المساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا

الإجابة	رجال القضاء		المحامون	
	ك	٪	ك	٪
كافيــــة	٨١	٣١ر٧٤	٥١	٣٦ر٤٦
غيـر كافيـة	١٦	٦٧ر١٤	٥٩	٦٤ر٥٣
لايعـــرف	١٢	١١	–	–
العينة الكلية	١٠٩		١١٠	

كما طرحنا فى استطلاع الرأى أيضا سؤالا نصه : هل ترى أن نظام المساعدة القانونية المطبق حاليا يحقق الغرض منه ؟

نعم ( ) لا ( )

ومن حيث مدى تحقيق نظام المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا للغرض منه ، أظهرت نتائج الاستطلاع – كما يوضحها الجدول رقم (٢) – أن غالبية عينة المحامين (٦ر٧٣٪) أجابت أن نظام المساعدة المطبق لايحقق الغرض منه ، بينما ٤ر٢٦٪ تقريبا منهم ترى أن نظام المساعدة المطبق يحقق الغرض منه . أما عينة رجال القضاء ، فقد أجاب ٩ر٤٥٪ تقريبا من أفراد العينة بأن نظام المساعدة المطبق يحقق الغرض منه ، وأجاب ١ر٤٣٪ من أفراد العينة بأنه لايحقق الغرض منه ، وذكر ١١٪ منهم أنهم لايعرفون .

جدول رقم (٢)

مدى تحقيق نظام المساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا للغرض منه

الإجابـــة	رجال القضاء		المحامون	
	ك	٪	ك	٪
نعم يحقق الغرض منه	٥٠	٨٧ر٤٥	٢٩	٢٦ر٢٦
لايحقق الغرض منـه	٤٧	١١ر٤٣	٨١	٦٣ر٧٣
لايعـــرف	١٢	ر١١	–	–
العينة الكلية	١٠٩		١١٠	

ومن واقع هذه النتائج ، يمكننا القول إنه على الرغم من ارتفاع نسبة أفراد عينة رجال القضاء التى ترى أن النصوص القانونية بشأن المساعدة القضائية لغير القادرين ماليا هى نصوص كافية ، فإن هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة أفراد العينة منهم التى ترى أن نظام المساعدة نفسه يحقق الغرض منه ، بينما ارتفعت نسبة الذين يرون أن النصوص غير كافية ، وأن النظام نفسه لايحقق الغرض منه .

المحور الثانى : تطبيق القاعدة القانونية

اهتم هذا الاستطلاع بكشف أوجه القصور فى النص التشريعى المتعلق بالمساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، والصعوبات التى تحول دون فعاليته فى التطبيق . لذا رأينا من الضرورى أن نثير عددا من الأسئلة لرجال القضاء والمحامين ، يكون من شأنها الكشف عن الأبعاد التالية :

١ - الأسباب التى يرجع إليها الرأى بكفاية النص التشريعى الخاص بالمساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، أو عدم كفايته .
٢ - مشكلات تطبيق القاعدة القانونية .
٣ - الأسباب التى حالت دون طلب المتقاضين للمساعدة .
٤ - الصعوبات التى تواجه المحامين فى طلب المساعدة لغير القادرين ماليا ، وذلك بسؤال يوجه لعينة المحامين فقط .

فيما يتعلق بأسباب كفاية النص التشريعى المتعلق بالمساعدة القانونية لغير القادرين ماليا أو عدم كفايته ، فقد سئل أفراد عينة رجال القضاء والمحامين الذين أجابوا بكفايتها عن أسباب كفاية نصوص المساعدة .

وبالنسبة لعينة رجال القضاء الذين ذكروا أن النصوص كافية ، وردت ثلاثة

أسباب ، أولها شمول النص وعدم قصوره ، بنسبة ٨ر٥٨٪ ، ثم تغطية النص للحالات التى تستوجب المساعدة ، بنسبة ٧ر٤٢٪ تقريبا ، وتخويل سلطة التصرف وإبداء الرأى للقضاة ولجان المساعدة ، بنسبة ٦ر١٧٪ . ويوضحها الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

أسباب كفاية النص التشريعى للمساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا فى رأى رجال القضاء

أسبـــــــاب الكفايــــــــة	ك	٪ *
شمــــول النــــص وعــــدم قصـــوره	٤٠	٨٢ر٥٨
تغطية الحالات التى تستوجب المساعدة	٢٩	٦٧ر٤٢
تخويل سلطة التصرف والرأى للقضاة ولجان المساعدة	١٢	٦٤ر١٧
عدد المجيبين	٦٨	
غيــر مبيـــن	١٣	٠٥ر١٦
العينة الكليـة	٨١	

* مجموع النسبة المئوية يتعدى ١٠٠ نظرا لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

كما ورد السبب الأساسى وراء الموافقة على أن النصوص كافية لدى عينة المحامين ، متمثلا فى شمول النص وعدم قصوره ، بنسبة ٨ر٧١٪ . وورد أيضا أن نظام المساعدة عام ومفتوح للجميع بدون قيد ، ويتيح ظهور الأخلاقيات المهنية للمحامين ، وينظم العلاقة بين المحامين والنقابة ، ذلك بنسبة ٧ر٧٪ . كما ورد بنسبة ١ر٥٪ أنه يحقق سهولة فى التطبيق القضائى . ويوضح هذه النتائج الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

أسباب كفاية النص التشريعى للمساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا فى رأى المحامين

أسبـــــاب الكفايـــــة	ك	٪ *
شمـــول النـــص وعـــدم قصـــوره	٢٨	٨ر٧١
إنه نظـام عـام ومفتـوح دون قيـد	٣	٧ر٧
يتيـح ظهـور أخلاقيـات المحاميـن	٣	٧ر٧
ينظم العلاقة بين المحامين والنقابـة	٣	٧ر٧
يحقق سهولة فى التطبيق القضائى	٢	١ر٥
عدد المجيبين	٣٩	
غير مبيـــن	١٢	٥ر٢٣
العينة الكليـة	٥١	

* إمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

وفيما يتعلق بأسباب عدم كفاية هذا النص التشريعى ، ورد لدى عينة رجال القضاء - ممن ذكروا أن النص غير كاف - أن الأسباب ترجع - أساسا إلى - التطبيق والإثبات (تعقد الإجراءات وطولها) بنسبة ٥ر٨٧٪ . بالإضافة إلى أن الصياغة الفنية للنصوص (المواد ١٨٤ ، و١٨٥ ، و١٨٦ من قانون المرافعات هى نصوص مجهلة ، وتحكم قلم الكتاب فى عملية الإلزام بالمصاريف) ، هى سبب من أسباب عدم كفاية هذا النص التشريعى ، بنسبة ٥ر١٢٪ . وأخيرا سبب ، ورد بنسبة ٣ر٦٪ ، مؤداه عدم وجود دائرة متفرغة للمساعدة القانونية ، مما يعكس أزمة فى التنظيم القضائى . ويوضح هذه الأسباب الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

أسباب عدم كفاية النص التشريعى للمساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا فى رأى رجال القضاء

أسبـاب عـدم الكفايـة	ك	٪ *
التطبيق والإثبات (تعقد الإجراءات وطولها)	١٤	٨٧٫٥
الصياغة الفنية للنصوص (بعض المواد مجهلة)	٢	١٢٫٥
أزمة فى التنظيم القضائى (عدم وجود دائرة متفرغة للمساعدة القانونية)	١	٦٫٢٥
عدد المجيبين	١٦	
العينة الكلية	١٦	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير

أما عينة المحامين ممن ذكروا أن النص غير كاف ، فقد ورد لديهم العديد من الأسباب ، يوضحها الجدول رقم (٦) . ومنها أسباب ترجع إلى قصور التشريع نفسه ، بنسبة ٤٧٫٤٪ . وتتضمن : عدم وضوح الشروط الواجب توافرها فى طالب المساعدة ، وأن النص لايغطى احتياجات الأفراد ولايلزم المحامين بمساعدة الفقراء ، ولايشمل جميع القضايا مثل الجنح والأحداث ، ولايعد نصا بل مجرد قرار لتقديم مساعدات . هذا بالإضافة إلى أسباب ترجع إلى العلاقة بين النقابة والمحامين وطالب المساعدة ، بنسبة ٤٢٫٣٪ ، وتتضمن : عدم نص النقابة على مبلغ محدد للمحامى ، ونقص التنظيم والجدية فى النقابة ، وهامشية العلاقة بين المحامى والموكل ، وتحديد المحامى للأتعاب دون النظر للنواحى الإنسانية ، وعدم وجود جدول يحدد دور كل محام ويقوم بالتنسيق بين المحامين . كما وردت أسباب ترجع إلى مشكلة الرسوم والتنفيذ والإثبات ، بنسبة ٢٣٫٧٪ ، تفيد بأن المحاكم لاتكتفى بالشهادة الإدارية التى تفيد بعجز طالب المساعدة . هذا إلى جانب أسباب ترجع إلى التنظيم والإجراءات ، وردت بنسبة ١٦٫٩٪ ،

وتتضمن : أن إبلاغ المحامين لايتم قبل نظر القضية بفترة كافية ، وأن النص لايلزم اللجان بالسرعة فى الإجراءات . وأخيرا وردت أسباب ترجع إلى القضاء والتطبيق القضائى ، بنسبة ٨ر٤٪ ، وتتضمن عدم وجود وقت كاف أمام القضاة لقراءة القضايا ، وأن طلب الإعفاء يتطلب الموافقة التى ينظر أمامها هذا الطلب .

جدول رقم (٦)

اسباب عدم كفاية النص التشريعى للمساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا فى راى المحامين

أسباب عدم الكفاية	ك	٪ *
قصور التشريع نفسه	٢٨	٤٧ر٤
ترجع إلى العلاقة بين النقابة والمحامين وطالب المساعدة	٢٥	٤٢ر٣
ترجع إلى مشكلة الرسوم والتنفيذ والإثبات	١٤	٢٣ر٧
ترجع إلى التنظيم والإجراءات	١٠	١٦ر٩
ترجع إلى القضاة والتطبيق القضائى	٥	٨ر٤
عدد المجيبين	٥٩	
العينة الكلية	٥٩	

* مجموع النسب المئوية يتعدى ١٠٠ نظرا لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

ولم نكتف بالسؤال عن أسباب كفاية أو عدم كفاية النص التشريعى بشأن المساعدة ، وانما اهتممنا بالسؤال عن مشكلات تطبيق نصوص المساعدة القانونية . فسألنا أفراد كلتا العينتين :

هل تجد أن هناك مشكلات فى تطبيق النصوص القانونية فى مجال المساعدة القانونية ؟

نعم ( )   لا ( )

ثم سألنا المجيب بنعم السؤال الآتى : حدد لى مشكلات التطبيق فى رأيك ؟

فيما يتعلق بمدى وجود مشكلات فى تطبيق نصوص المساعدة لغير القادرين ماليا ، أوضحت نتائج الاستطلاع - فى الجدول رقم (٧) - أن ٤٧ر٧٪

من أفراد عينة رجال القضاء ذكروا أن هناك مشكلات فى التطبيق . وأفاد ٣٧٫٦٪ منهم بأنه لاتوجد مشكلات فى التطبيق . بينما أجاب ١٤٫٦٪ بعدم المعرفة ، أما بالنسبة لعينة المحامين فقد ذكر ٥٤٫٥٪ أن هناك مشكلات فى التطبيق ، ونفى ٤٣٫٦٪ منهم وجود مشكلات فى التطبيق . وذكر ١٫٨٪ منهم أنهم لايعرفون .

جدول رقم (٧)

مدى وجود مشكلات فى تطبيق النصوص القانونية

بشأن المساعدة لغير القادرين ماليا

الإجابة	رجال القضاء		المحامـــــون	
	ك	٪	ك	٪
نعم توجد مشكلات	٥٢	٤٧٫٧٠	٦٠	٥٤٫٥٤
لا توجد مشكـلات	٤١	٣٧٫٦١	٤٨	٤٣٫٦٤
لايعـــــرف	١٦	١٤٫٦٧	٢	١٫٨٢
عدد المجيبين	١٠٩		١١٠	
العينة الكلية	١٠٩		١١٠	

وفيما يتعلق بماهية مشكلات تطبيق نصوص المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ، فقد تحددت لدى أفراد عينة رجال القضاء ممن ذكروا أنه توجد مشكلات فى التطبيق . فوردت مشكلة "الإجراءات المعوقة لفاعلية نظام المساعدة" بنسبة ٤٨٪ ، ثم مشكلة "عدم المعرفة والوعى القانونى بالمساعدة ووسائلها" بنسبة ٤٠٪ . وتوالت مشكلات التطبيق فى : "إساءة استخدام المحامين للوكالة فى الخصومة القضائية" ، بنسبة ٣٤٪ ، "وسوء استخدام الحق فى طلب المساعدة القضائية" ، بنسبة ٢٠٪ (ويتضمن استخدام النص للتهرب من دفع الرسوم ، واستخدامه فى قضايا كيدية) . كما وردت فئة "أزمة فى التنظيم القضائى لنظام

المساعدة" بنسبة ١٦٪ (وتتضمن : عدم دراسة النيابة المدنية للدعوى قبل رفعها بشأن الرسوم القضائية ، وعدم قيام مكتب وزارة العدل بالإجراءات اللازمة) . ووردت أيضا ، بنسبة ١٠٪ ، المشكلات التالية : القيم الاجتماعية المعوقة لفاعلية نظام المساعدة (باعتبار أن شهادة الفقر المطلوبة تعد مهينة لطالبى المساعدة) ، وتراكم القضايا ، والسلطة التقديرية للقاضى (حيث إن ترك السلطة التقديرية فى مسألة الفصل فى أحقية الدعوى تضر أحيانا بهذا الحق) . ووردت مشكلة الإخلال بمبدأ المساواة فى التقاضى بين المواطنين بنسبة ٦٪ . وهذه النتائج يوضحها الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

مشكلات تطبيق النصوص القانونية بشأن المساعدة

لغير القادرين ماليا فى رأى رجال القضاء

مشكلات التطبيق لدى عينة رجال القضاء	ك	٪ *
الإجـــراءات المعوقـــة لفاعليـــة النظـــام	٢٤	٤٨
عدم المعرفة والوعى القانونى بالمساعدة ووسائلها	٢٠	٤٠
إساءة استخدام بعض المحامين للوكالة فى الخصومة القضائية	١٧	٣٤
سوء استخدام الحق فى طلب المساعدة القضائية	١٠	٢٠
أزمة فى التنظيم القضائى لنظام المساعدة	٨	١٦
القيم الاجتماعية المعوقة لفاعلية نظام المساعدة	٥	١٠
تراكم القضايا وتكدسها	٥	١٠
السلطة التقديرية للقاضى	٥	١٠
الإخلال بمبدأ المساواة فى التقاضى بين المواطنين	٣	٦
عدد المجيبين	٥٠	
غير المبين	٢	٣٫٨
العينة الكلية	٥٢	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

أما مشكلات التطبيق كما يراها أفراد عينة المحامين ممن ذكروا أنه توجد مشكلات ، فقد أبرز الاستطلاع المشكلات التالية : وردت مشكلات ترجع للمحامين ونقابة المحامين بنسبة ٦ر٣٥٪ . وهى تتضمن : عدم إدراك المحامين لدورهم تجاه المجتمع ، وازدياد أعباء الرسوم على المحامى ، وقيام بعض المحامين بطلب اتعاب من الموكل دون علم النقابة ، واختلاف القضايا مع تخصصات المحامين المختارين لها ، وعدم صرف نقابة المحامين على القضايا ، وعدم دراسة نقابة المحامين لحالة طالبى المساعدة ، وإسناد القضايا إلى محامين غير قادرين (وبخاصة فيما يتعلق بالقانون الإدارى) . كما وردت فى المرتبة الثانية مشكلات ترجع إلى الإجراءات والتنفيذ بنسبة ١ر٢٧٪ . وهى تتضمن : إلزام القضاء لرافع الدعوى بإخطار الجهة المشكو فى حقها ، وتعقد إجراءات الإعفاء من الرسوم التى يتم دفعها لاستخراج الحكم وقبل التنفيذ . ووردت مشكلة ارتفاع الرسوم والنفقات المالية لتوفير المستندات المطلوبة بنسبة ٧ر٢٣٪ . ووردت مشكلات ترجع إلى التطبيق القانونى والإدارى ذاته بنسبة ٧ر٢٣٪ أيضا . (وتتضمن : أن سلطة رئيس المحكمة فى إعفاء طالبى المساعدة تعطل النص الدستورى ، وعدم الالتزام بروح القانون فى التطبيق ، وعدم الاكتفاء بالشهادة الإدارية لطالبى المساعدة ، وصعوبة الاطلاع والتعامل مع الوسطاء من معاونى القضاء) . كما وردت مشكلات ترجع إلى نقص وعى طالب المساعدة بحقه وبدور المحامى المطلوب بنسبة ٢ر١٥٪ . ووردت مشكلات ترجع إلى القضاة بنسبة ٥٪ (وتتضمن عدم مرونة القضاة فى تطبيق القانون والتسرع فى الحكم دون إعادة النظر فى عريضة الدعوى) . وظهرت بنسبة ٦ر١٪ مشكلة جمود القانون عند استخدامه ، وضعف الرقابة . وهى نتائج يوضحها الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

مشكلات تطبيق النصوص القانونية بشأن المساعدة

لغير القادرين ماليا فى رأى المحامين

مشكلات التطبيق لدى عينة المحامين	ك	٪ *
مشكلات ترجع للمحامين ونقابة المحامين	٢١	٣٥٫٦
مشكلات ترجع إلى الإجراءات والتنفيذ	١٦	٢٧٫١
مشكلات ارتفاع الرسوم والنفقات المالية لتوفير المستندات	١٤	٢٣٫٧
مشكلات ترجع إلى التطبيق القانونى والإدارى ذاته	١٤	٢٣٫٧
نقص وعى طالب المساعدة بحقه وبدور المحامى	٩	١٥٫٢
مشكلات ترجع إلى القضاة	٣	٥٫٠٨
جمود القانون عند استخدامه	١	١٫٦
ضعف الرقابة	١	١٫٦
عدد المجيبين	٥٩	
غير المبين	١	١٫٦٦
العينة الكلية	٦٠	

* مجموع النسب المئوية يتعدى ١٠٠ نظرا لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

وإدراكا لأهمية الاستزادة فى المعلومات عن الصعوبات التى تواجه المحامى المستطلع رأيه فى طلبات المساعدة ، فقد وجهنا سؤالين لعينة المحامين فقط عن الصعوبات التى تواجههم فى طلب المساعدة القضائية .

السؤال : هل هناك صعوبات واجهتك فى طلبات المساعدة القانونية ؟

نعم ( ) لا ( )

ومن أجاب منهم بنعم سئل : ماهى هذه الصعوبات ؟

وقد اتضح من نتائج الاستطلاع أن ٤٩٫٦٪ تقريبا من أفراد عينة المحامين ينفون وجود صعوبات عند طلبهم للمساعدة القضائية ، بينما أكد ٤٨٫٢٪ منهم أن هناك صعوبات فى طلبات المساعدة تواجههم . وأجاب ٢٪ منهم بعدم المعرفة .

وهى نتائج موضحة فى الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)
مدى وجود صعوبات تواجه المحامين
فى طلبات المساعدة

الإجابـــة	ك	٪
نعم توجد صعوبات	٥٣	٤٨ر١٨
لا توجـد صعوبـات	٥٤	٤٩ر٠٩
لايعــــرف	٣	٢ر٢
عدد المجيبين	١١٠	
العينة الكلية	١١٠	

وأبرز الاستطلاع نوعية الصعوبات التى تواجه المحامى المستطلع رأيه فى طلبات المساعدة وهى موضحة فى الجدول رقم (١١) . وتمثلت هذه الصعوبات فى: "الإجراءات المعقدة" ، وقد ذكرها ٧ر٣٠٪ من أفراد عينة المحامين ممن أفادوا بوجود صعوبات . ثم وردت "زيادة النفقة" من حيث ارتفاع رسوم الدعاوى والمصروفات غير المنظورة بنسبة ٢٥٪ . وبالإضافة إلى ذلك ، غياب الحوافز المادية (وتتضمن قلة المكافأة وصعوبة صرفها ، وارتفاع الضرائب على القضايا التابعة لمكتب المحامى) وذلك بنسبة ٣ر١٧٪ . ووردت صعوبة "سوء التنظيم والأداء فى نقابة المحامين" بنسبة ٤ر١٣٪ . وظهرت صعوبة "إثبات عدم قدرة طالب المساعدة" بنسبة ٦ر٩٪ . وكذا "عدم استحقاق بعض طالبى المساعدة للمساعدة" ، ووردت "روتينية تطبيق النصوص" ، ثم "قلة وعى طالبى المساعدة" ، "وإعاقة أجهزة الدولة للمساعدة" ، "والعلاقة السلبية بين طالب المساعدة والمحامى" ، "والعلاقة السلبية بين المحامى ورجال الشرطة" ، "وبين المحامى ووكلاء النيابة" ، "وفساد معاونى القضاء" .

جدول رقم (١١)

صعوبات تواجه المحامين فى طلبات المساعدة القانونية

لغير القادرين ماليا

الصعوبـــــات	ك	٪ *
الإجـــراءات المعقـــدة	١٦	٣٠٫٧
زيادة النفقة (ارتفاع رسوم الدعاوى والمصروفات غير المنظورة)	١٣	٢٥
غيــاب الحوافـــز الماديـــة	٩	١٧٫٣
ســوء التنظيــم والأداء فــى نقابــة المحاميــن	٧	١٣٫٤
صعوبــة إثبــات عــدم قــدرة طالــب المساعــدة	٥	٩٫٦
عدم استحقاق بعض طالبى المساعدة للمساعدة	٥	٩٫٦
روتينية تطبيـق النصـوص والافتقـاد إلـى جديـة لجـان المحاكـم	٤	٧٫٦٩
قلـة وعـى طالبـى المساعدة	٣	٥٫٧٦
إعاقة أجهزة الدولة للمساعدة	٣	٥٫٧٦
العلاقـة السلبيـة بين طالـب المساعدة والمحامى	٢	٣٫٨
العلاقـة السلبية بين رجـل الشرطـة والمحامـى	١	١٫٩
العلاقـة السلبية بين وكيـل النيابـــة والمحامـى	١	١٫٩
فساد بعض معاونـى القضـاء	١	١٫٩
عدد المجيبين	٥٢	
غير المبيــن	١	٠١ر
العينة الكلية	٥٣	

* مجموع النسب المئوية يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

وحرصنا أيضا على أن نوجه سؤالين لرجال القضاء والمحامين عن وجود حالات تقتضى المساعدة القانونية ولم تطلبها ، والأسباب التى حالت دون طلبهم للمساعدة .

السؤال : هل علمت أن هناك حالات تقتضى المساعدة القانونية ولم تطلب المساعدة ؟

نعم ( ) لا ( )

ومن أجاب منهم بنعم سئل : ماهى الأسباب فى رأيك التى حالت دون طلب هذه المساعدة ؟

وتبين من الاستطلاع - كما يوضح الجدول رقم (١٢) - أن عينة المحامين أكدت على وجود حالات تستحق المساعدة ولم تطلبها أكثر من عينة رجال القضاء . ففى الوقت الذى ذكرت فيه عينة المحامين بنسبة ٧٦ر٣٦٪ أنه توجد حالات تستحق المساعدة ولم تطلبها ، ونسبة ٢١ر٨٪ منهم نفت ذلك و ١ر٨٪ أجابت بعدم المعرفة . فإن نسبة ١٨ر٣٪ من أفراد عينة رجال القضاء أكدت على وجود حالات تستحق المساعدة ولم تطلبها ، و ٧٧٪ منهم نفت ذلك . بينما نسبة ٤ر٥٪ أجابت بعدم المعرفة .

جدول رقم (١٢)

مدى وجود حالات تقتضى المساعدة ولم تطلبها

الإجابة	رجال القضاء		المحامون	
	ك	٪	ك	٪
نعم توجد حالات	٢٠	١٨ر٣٤	٨٤	٧٦ر٣٦
لا توجد حالات	٨٤	٧٧ر٠٦	٢٤	٢١ر٨٢
لا يعرف	٥	٤ر٥٨	٢	١ر٨٢
العينة الكلية	١٠٩		١١٠	

وعندما سئل أفراد عينة رجال القضاء - المؤيدون لوجود حالات تقتضى المساعدة ولم تطلبها - عن الأسباب التى يرون أنها حالت دون طلب هذه المساعدة القانونية ، برز سبب رئيسى ، هو عدم المعرفة بالقواعد المنظمة لنظام المساعدة ، وذكره ٨٢ر٣٪ من أفراد العينة . كما ورد ، بنسبة ٢٩ر٤٪ ، أن السبب يرجع إلى انتشار قيم اجتماعية معينة (مثل الإحساس بالمهانة فى تقديم شهادة الفقر) . كما ذكر ١١ر٧٪ من العينة أن السبب هو كثرة الإجراءات وبطؤها . وهى نتائج موضحة فى الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

الاسباب التى حالت دون طلب المساعدة القانونية

فى راى عينة رجال القضاء

الأسبـــــــاب	ك	٪ *
عدم المعرفة بالقواعد المنظمة لنظام المساعدة	١٤	٨٢٫٣
انتشار قيم اجتماعية سلبية (متعلقة بشهادة الفقر)	٥	٢٩٫٤
كثرة الإجراءات وبطئها	٢	١١٫٧
عدد المجيبين	١٧	
غير المبيـــن	٣	١٫٥
العينة الكلية	٢٠	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة باكثر من متغير

أما الأسباب التى حالت دون طلب هذه المساعدة القانونية كما أدلى بها أفراد عينة المحامين ، فقد تمثلت فى السبب الرئيسى نفسه الذى ذكره أفراد عينة رجال القضاء ، وهو عدم المعرفة ونقص الوعى بنظام المساعدة ، وقد ورد بنسبة ٧٨٫٥٪ ، ثم انتشار قيم اجتماعية معينة كسبب ثان بنسبة ٣٣٫٣٪ . كما ورد أن السبب يرجع إلى اختلال العلاقة بين طالب المساعدة ووكيله القضائى (المحامى) بنسبة ١٤٫٧٪ ، وكذا ان نقص القدرة المالية يعجز طالب المساعدة القانونية عن رفع القضايا وطلب المساعدة القضائية ، ثم ورد أن بطء إجراءات التقاضى وتعقدها هو السبب بنسبة ٤٫٨٪ تقريبا . وأخيرا ، ورد الدور السلبى للوسطاء من معاونى القضاء (كتبة الجلسات ، والمحضرون) بنسبة ٢٫٤٪ تقريبا . وهى نتائج يوضحها جدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

الأسباب التى حالت دون طلب المساعدة القانونية

فى راى عينة المحامين

الأسباب	ك	٪ *
عدم المعرفة والوعى بنظام المساعدة	٦٦	٥ر٧٨
انتشار قيم اجتماعية سلبية (متعلقة بشهادة الفقر)	٢٨	٣ر٣٣
عدم القدرة المالية	٦	١٤ر٧
اختلال العلاقة بين طالب المساعدة والمحامى	٦	١٤ر٧
بطء إجراءات التقاضى وتعقدها	٤	٧٦ر٤
الدور السلبى للوسطاء من معاونى القضاء (كتبة الجلسات ، المحضرون)	٢	٣٨ر٢
عدد المجيبين	٨٤	
العينة الكلية		

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

المحور الثالث : نوعية القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية

مما لاشك فيه أن تحديد نوعية القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة يعد من الأبعاد التى يهم معرفتها فى سياق دراسة المساعدة القانونية ، كى تكتمل الصورة عن مجال الدراسة .

لذا فقد وجهنا سؤالين إلى أفراد عينة رجال القضاء والمحامين :

ماهى أنواع القضايا التى عرضت عليك وكان طرف النزاع فيها من طالبى المساعدة القانونية ؟

مدنية ( ) ، جنائية ( ) ، أحوال شخصية ( ) ، أخرى تذكر ( )

ثم ، سؤالاً عن : ماهى أنواع القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية ؟

وتمثلت إجابات أفراد عينة رجال القضاء فى : القضايا المدنية ، بنسبة ٨ر٥٧٪ تقريبا ، ثم قضايا الأحوال الشخصية ، بنسبة ٣ر٣٠٪ تقريبا ، ثم

القضايا الجنائية ، بنسبة ٦ر٤٪ تقريبا . وأجاب ٥ر١٦٪ بعدم المعرفة ويوضح هذه النتائج الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)
أنواع القضايا * المطلوب فيها المساعدة القانونية
وعرضت على رجال القضاء

أنواع القضايا	ك	٪ *
مدنيـــــــة	٦٣	٨ر٥٧
أحوال شخصية	٣٣	٣ر٣٠
جنائيـــــــة	٥	٦ر٤
لايعـــــــرف	١٨	٥ر٦
عدد المجيبيـــن	١٠٩	
العينـــة الكليـــة		

* إمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

ويسؤال أفراد عينة المحامين عن أنواع القضايا ، وردت بالترتيب التالى : أولا قضايا مدنية ، بنسبة ٨ر٥٩٪ ، ثم قضايا أحوال شخصية ، بنسبة ٥ر٥٠٪ . ثم قضايا جنائية ، بنسبة ٥ر٤٩٪ ، ثم قضايا إدارية ، بنسبة ٤ر٨٪ ، وأخيرا قضايا سياسية ، بنسبة ٨ر٢٪ .

ويوضح هذه النتائج الجدول رقم (١٦) .

جدول رقم (١٦)

أنواع القضايا المطلوب فيها المساعدة القانونية

وعرضت على عينة المحامين

أنواع القضايا	ك	٪*
مدنيـــــــــة	٦٤	٨ر٥٩
أحوال شخصية	٥٤	٥ر٥٠
جنائيـــــــة	٥٣	٥ر٤٩
إداريـــــــة	٩	٤ر٨
سياسيــــــة	٣	٨ر٢
عدد المجيبيـــن	١٠٧	
غيـــر المبيـــن	٣	
العينـــة الكليـــة	١١٠	

* مجموع النسب المئوية يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

أما الإجابات التى وردت عن السؤال عن أنواع القضايا التى يكثر فيها - من وجهة نظر عينة رجال القضاء والمحامين - تقديم طلبات المساعدة القانونية فقد أبرزت عينة رجال القضاء ، قضايا التعويضات ، بنسبة ٣٨٪ ، ثم القضايا المدنية بنسبة ٣ر٣٤٪ تقريبا ، ثم قضايا الأحوال الشخصية ، بنسبة ٦ر٢٦٪ ، ثم قضايا عمالية ، بنسبة ٢ر١٥٪ ، بالإضافة إلى قضايا أخرى ، هى نزاع على ملكية ، ونصب ، وقضايا جنائية ، بنسب بسيطة . ويوضحها كلها الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧)

أنواع القضايا التى يكثر فيها فيها تقديم طلبات المساعدة

فى راى رجال القضاء

أنواع القضايا	ك	٪ *
تعويضات	٤٠	٣٨
مدينة	٣٦	٣٤ر٢٨
أحوال شخصية	٢٨	٢٦ر٦
قضايا عمالية	١٦	١٥ر٢٣
نزاع على ملكية	٤	٣ر٨
نصب	٢	١ر٩
قضايا جنائية	٢	١ر٩
صحة توقيع	١	٩٥ر
تجارية	١	٩٥ر
لايعرف	٢	١ر٩
عدد المجيبين	١٠٥	
غير المبين	٤	٣ر٧
العينة الكلية	١٠٩	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة باكثر من متغير .

وذكر أفراد عينة المحامين أن أنواع القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة القانونية تتمثل فى : قضايا أحوال شخصية ، ووردت بنسبة ٧ر٥٣٪ ، وقضايا جنائية بنسبة ٧ر٢٨٪ ، ثم تعويضات ، بنسبة ٤ر٢٠٪ ، ثم قضايا مدنية ، بنسبة ٦ر١٧٪ ، ثم قضايا عمالية ، بنسبة ٩ر١٣٪ ، وأخيرا قضايا إدارية ، ٦ر٥٪ ، وسياسية ، ٩ر١٪ . وهى نتائج موضحة فى جدول رقم (١٨) .

جدول رقم (١٨)
انواع القضايا التى يكثر فيها تقديم طلبات المساعدة
فى راى المحامين

أنواع القضايا	ك	٪ *
أحـــوال شخصيـــة	٥٨	٥٣٫٧
جنائيـــــــة	٣١	٢٨٫٧
تعويضــــــات	٢٢	٢٠٫٤
مدنيـــــــة	١٩	١٧٫٦
عماليـــــــة	١٥	١٣٫٩
إدارية (مجلس الدولة)	٦	٥٫٦
سياسيـــــــة	٢	١٫٩
عدد المجيبيــن	١٠٨	
غيـــر المبيـــن	٢	١٫٨
العينـــة الكليـــة	١١٠	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة باكثر من متغير .

المحور الرابع : ماهية المستحقين للمساعدة القانونية

نظرا لعدم وجود تعريف قانونى لنوعية الأشخاص الذين يستحقون المساعدة القانونية ، فقد رأينا أن نوجه سؤالا بهذا الصدد لعينة رجال القضاء وعينة المحامين لتحديد ماهية المستحقين لهذه المساعدة .

والسؤال هو : من هم الأشخاص الذين ترى أنهم يستحقون المساعدة القانونية ؟

وقد بينت نتائج استطلاع رأى رجال القضاء أن أفراد العينة اهتموا أساسا بأصحاب الدخول المنخفضة والمعاشات والفقراء ، بنسبة ٦٥٫٤ ٪ ، ثم من ترى اللجنة أحقيتهم (من كبار السن ، وقضايا الطرد من المنازل ، والتعويضات) ، وذلك بنسبة ٤٢٫٥٪ ، ثم ورد الأيتام والقصر ، بنسبة ٣٠٪ ، والأرامل والمطلقات ،

بنسبة ٩ر٢٨٪ . ويوضح الجدول رقم (١٩) هذه النتائج .

جدول رقم (١٩)
الاشخاص المستحقون للمساعدة القانونية
فى راى رجال القضاء

الفئـــــة	ك	٪*
أصحاب الدخول المنخفضة والمعاشات والفقراء	٧٠	٤ر٦٥
من ترى اللجنـة أحقيتهـم	٤٥	٥ر٤٢
الأيتـام والقصـر	٣٣	٨ر٣٠
الأرامل والمطلقات	٣١	٩ر٢٨
لايوجـــــد	٧	٥ر٦
لايعـــــرف	١	٩ر
عـــدد المجيبيـــن	١٠٧	
غيـــر المبيـــن	٢	٨ر١
العينــة الكليـــة	١٠٩	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة باكثر من متغير

أما أفراد عينة المحامين فقد حددوا المستحقين للمساعدة القانونية - أساسا - فى أصحاب الدخول المنخفضة والموظفين والفقراء أيضا ، بنسبة ٦٥٪ ، ثم الأرامل والمطلقات ، بنسبة ١ر٢٨٪ ، ثم وردت كل فئات الشعب المصرى ، بنسبة ٢ر٧٪ ، والمتهمون فى الجنايات ، بنسبة ٥ر٤٪ ، والأيتام والقصر ، بنسبة ٢ر٧٪ ، وأصحاب التعويضات ، بنسبة ٨ر١٪ . وهى نتائج موضحة فى الجدول رقم (٢٠) .

جدول رقم (٢٠)

الاشخاص المستحقون للمساعدة القانونية

فى راى عينة المحامين

الفئـــــة	ك	٪ *
أصحاب الدخول المنخفضة والموظفون والفقراء	٧٢	٦٥
الأرامـــل والمطلقـــات	٣١	٢٨ر١
الشعـــب المصـــرى	٨	٧ر٢
المتهمـــون فى الجنايـــات	٥	٤ر٥
الأيتـــام والقصـــر	٣	٢ر٧
أصحـــاب التعويضـــات	٢	١ر٨
لايعـــرف	٢	١ر٨
عـدد المجيبين العينـة الكلية	١١٠	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة باكثر من متغير .

المحور الخامس : مقترحات لزيادة الانتفاع بقانون المساعدة عند التطبيق

يعد قانون المساعدة القضائية واحدا من القوانين المهمة التى توليها الهيئات الدولية اهتماما خاصا ، وذلك لكونه أساسا من الأسس الرئيسية لحقوق الإنسان . لذا فقد عنينا باستطلاع رأى رجال القضاء والمحامين للتعرف على مقترحاتهم بصدد تطوير هذا القانون مما من شأنه العمل على زيادة فعاليته فى التطبيق .

فطرحنا سؤالا عن مدى توافر اقتراحات لدى عينة الاستطلاع لإدخالها على نظام المساعدة .

السؤال : هل لديك اقتراحات ترى إدخالها على نظام المساعدة القانونية لزيادة الانتفاع بها ؟

نعم ( ) لا ( )

ومن أجاب منهم بنعم سئل : ماهى هذه الاقتراحات ؟

وتوضح النتائج المبينة فى الجدول رقم (٢١) أن أفراد عينة رجال القضاء

أجابوا بتوافر اقتراحات لديهم فى هذا الصدد بنسبة ٩ر٥٦٪ . بينما ٩٠٪ من أفراد عينة المحامين أجابوا بتوافر اقتراحات لديهم لإدخالها على نظام المساعدة .

جدول رقم (٢١)

مدى توافر مقترحات لإدخالها على نظام المساعدة القانونية

فئة الإجابة	رجال القضاء		المحامون	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٦٢	٨٨ر٥٦	٩٩	٩٠
لا	٤٧	١١ر٤٣	١١	١٠
عدد المجيبين العينة الكلية	١٠٩		١١٠	

تمثلت التصورات التى يطرحها أفراد عينة رجال القضاء لزيادة الانتفاع بقانون المساعدة القضائية فى اقتراحات من أبرزها : ضرورة إعادة التنظيم القضائى والإدارى والرقابى حيث ورد بنسبة ١ر٧٤٪ ، وتضمن هذا التصور : عدم الاعتماد على تحريات الشرطة ، وتكوين لجنة إشراف من مهامها التحقق من صدق التحريات ، ووضع ضمانات تكفل إعطاء أصحاب الحقوق حقهم ، وإنشاء هيئة ممولة من المؤسسات الاقتصادية للصرف على هذه القضايا ، وتشكيل لجنة لوضع إجراءات كفيلة بتحقيق مبدأ المساعدة القضائية وليس الإعفاء من الرسوم فقط ، وتقرير دائرة مستقلة بكل محكمة ابتدائية للمساعدة القضائية ، وإنشاء شرطة متخصصة لتسهيل الإجراءات ، وإيجاد قاض جزئى ينظر فى القضايا بحكم نهائى ، وإنشاء نيابة مدنية لدراسة القضايا قبل طرحها أمام المحكمة ، وتطوير العمل بالمحاكم واستخدام الكمبيوتر ، وإلغاء الشرط الخاص باحتمال كسب الدعوى ، وتأهيل القضاة على التعامل مع الحالات التى تستوجب

المساعدة ، وتوفير المناخ المناسب حتى تؤدى لجنة المساعدة القضائية مهامها بصورة جيدة ، ووضع برامج للمتخصصين لرفع كفاءة تطبيق نص المساعدة القضائية .

كما ذكر أفراد عينة رجال القضاء ضرورة تنظيم الإجراءات والرسوم بنسبة ٥ر٤٣٪ ، وتضمن هذا التصور أن يتقدم الخصوم بأنفسهم ، وليس بتوكيلات رسمية للمحامين ، وتحديد فترة وجيزة للانتهاء من الإجراءات ، على أن تكون سرية ، وإنشاء مكاتب خاصة لعمل تحريات بدلا من أقسام الشرطة ، وتخفيض الرسوم ، وإقامة صندوق اقتراحات وشكاوى فى كل مصلحة .

كما ورد ضرورة إعلام المواطنين بنظام المساعدة ضمن اقتراحات رجال القضاء بنسبة ٢ر٣٢٪ ، وتضمن هذا التصور أن تشكل نقابة المحامين لجنة تقوم بتبصير المواطنين بحقوقهم ، وإنشاء مكتب فى كل محكمة لإرشاد المواطنين ، وتكثيف التوعية من خلال وسائل الإعلام . إلى جانب اقتراح بتنظيم المحاماة ، وقد ورد بنسبة ٩ر٢٠٪ ، وتضمن أن يكون ندب المحامين من قبل النقابة وبخاصة فى قضايا الجنح ، وأن تقوم كل نقابة فرعية على مستوى الجمهورية بتحديد عدد من المحامين لرفع القضايا ورفع قيمة الأتعاب المقدرة لهم ، بالإضافة إلى ضرورة عمل تعديل تشريعى للمساعدة القانونية ، وذلك بنسبة ٤ر٦٪ . وورد ضرورة إعطاء المزيد من السلطة التقديرية للقاضى لتقدير الحالات بنسبة ٨ر٤٪ . وهى نتائج يوضحها الجدول رقم (٢٢) .

جدول رقم (٢٢)

الاقتراحات التى يطرحها رجال القضاء

الاقتراحــات	ك	٪*
إعادة التنظيم القضائى والإدارى والرقابى	٤٦	١ر٧٤
تنظيــم الإجـراءات والرســـــوم	٢٧	٥ر٤٣
إعلام المواطنين بنظـام المساعــدة	٢٠	٢ر٣٢
تنظيــــــما لحامـــــــــاة	١٣	٩ر٢٠
تعديل تشريعى للمساعدة القانونية	٤	٤ر٦
المزيد من السلطة التقديرية للقاضى	٣	٨ر٤
عـــدد المجيبيـــن	٦٢	
العينـــة الكليـــة		

• مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

وتوافرت اقتراحات متعددة طرحها أفراد عينة المحامين لزيادة الانتفاع بنظام المساعدة . فورد اقتراح بضرورة تنظيم العلاقة بين المحامين والنقابة والمحاكم بنسبة ٣٤٪ ، وتضمن : توحيد جهة الندب لضمان الجدية ، والعدالة فى التوزيع على المحامين الموجودين بالنقابة الفرعية ، وضرورة استجابة النقابة للطلبات المقدمة من المحامين ، وفرض المساعدة القانونية على كبار المحامين ، وأن تكون لجنة المساعدة القضائية تحت إشراف نقيب المحامين ، وكتابة وثيقة شرف بالنقابة يسجل فيها أسماء المحامين الذين يشاركون فى قضايا المساعدة . كما ورد اقتراح بضرورة توعية المتقاضين بنظام المساعدة بنسبة ٣ر٣٢٪ . وورد ضرورة إنشاء أجهزة جديدة للتحرى تحت سيطرة نقابة المحامين بنسبة ١٨ر١٨٪ ، واقتراح بالعمل على سلامة التطبيق القانونى وحسن التنظيم بنسبة ١٧ر١٧٪ ، ويتضمن : زيادة عدد القضاة ، وجدية القضاة فى الاطلاع على الدعاوى قبل النطق بالحكم ، وتكوين لجان المساعدة القضائية فى جميع

المحافظات ، وأن تكون المساعدة القضائية مستقلة بذاتها عن دار القضاء ، وأن يعدل نظام القضاء والنيابة الحالى . واقتراح بحوافز للمحامين بنسبة ١٦ر١٦٪ . كما ورد كل من "الإعفاء من الرسوم والضرائب" ، "وتنظيم مبادرات فى مجال التبرعات" بنسبة ١ر١٠٪ . وورد أيضا كل من "تنظيم العلاقة بين المحامين والجهات الإدارية" (الشرطة ، ووزارة الشئون الاجتماعية) "وإجراء تعديل تشريعى" بنسبة ٠٦ر٦٪ ، ويتضمن التعديل المقترح : إلغاء بند "احتمال الكسب" من نص التشريع ، وإلغاء الشرط الثانى من شروط المساعدة القضائية . واقتراح بمعالجة القصور الإدارى، ورد بنسبة ٠٥ر٥٪ ، وتضمن : أن تسلم خطابات الانتداب قبل حلول موعد الجلسة بفترة كافية ، وأن لايتم توزيع قضايا المساعدات بالمجاملة وإنما بالدور ، وتيسير الإجراءات عن طريق الموظفين . وهى نتائج موضحة فى الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣)

الاقتراحات التى يطرحها المحامون لزيادة الانتفاع بنظام المساعدة القانونية

الاقتراحات	ك	٪*
تنظيم العلاقة بين المحامين والنقابة والمحاكم	٣٤	٣٤
توعية المتقاضين بنظام المساعدة	٣٢	٣ر٣٢
إنشاء أجهزة جديدة للتحرى	١٨	١٨ر١٨
سلامة التطبيق القانونى وحسن التنظيم	١٧	١٧ر١٧
حوافز للمحامين	١٦	١٦ر١٦
الإعفاء من الرسوم والضرائب	١٠	١٠ر١٠
تنظيم المبادرات فى مجال التبرعات	١٠	١٠ر١٠
تعديل تشريعى	٦	٠٦ر٦
تنظيم العلاقة بين المحامين وجهات إدارية	٦	٠٦ر٦
معالجة القصور الإدارى	٥	٠٥ر٥
عدد المجيبين	٩٩	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

وقد عنينا فى هذا الاستطلاع بسؤال عينة المحامين عن آرائهم فى كيفية تجاوز الصعوبات التى يواجهونها فى طلبات المساعدة . وطرح المحامون التصورات التالية :

- تنظيم العلاقة بين المحامين والنقابة وطالبى المساعدة ، وورد بنسبة ٢٥٪ ويتضمن أن يحصل المحامى على إعفاء من المصروفات من لجنة النقابة، وإلزام طالب المساعدة بالتعاون مع المحامى ، وأن تكون النقابة أكثر تعاونا من الناحية المادية .
- زيادة الحوافز المعنوية والمادية للمحامين ، وورد بنسبة ١٩٪ .
- وضع نظام جديد للإثبات والتحرى ، وورد بنسبة ٣ر١٧٪ ، ويتضمن : أن يكون هناك دور للمحكمة والنقابة ووزارة الداخلية والشئون الاجتماعية فى التحرى ، وعدم التباطؤ فى فترة التحرى بقسم الشرطة ، وتقديم كافة التسهيلات .
- وضع تنظيم تشريعى جديد لنظام المساعدة ، بنسبة ٣٨ر١٥٪ ويتضمن : إضافة تعديل تشريعى يكفل للقاضى فى المحكمة الجزئية سلطة اختيار وتحديد المحامين ، وبخاصة فى مواد الجنح والأحوال الشخصية والعمالية ، وجعل النص نصا محددا لتحقيق العدل والأمان فى المجتمع المصرى ، وفرض قوانين ونصوص ملزمة فى التطبيق .
- إعادة النظر فى التنظيم الإدارى والقضائى داخليا ، وذلك بنسبة ٤ر١٣٪ ويتضمن : ضرورة تخصيص دوائر خاصة للمساعدة وللفصل فى طلبات الإعفاء بشرط عدم تجاوز مدة شهر فى نظر الطلب الواحد ، واختصار الإجراءات القانونية ، ومراعاة التنظيم فى العمل ، أن تنظر المحاكم فى الدعوى المقدمة إليها قبل الحصول على الرسوم .

- تحسين العلاقة والثقة بين المحامى وطالب المساعدة ، بنسبة ٦ر٧٪ ، وكذا الإعلام الإرشادى للمواطنين .
- ضرورة تعاون الجهات القانونية والإدارية ومساعدتها بناء على ترشيح من المحكمة أو جهة قانونية ، وذلك بنسبة ٨ر٥٪ تقريبا .
- ضرورة إعمال روح القانون مع الواقع ، وذلك بنسبة ٨ر٣ ٪ .

وهذه النتائج موضحة فى الجدول رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢٤)

تصورات عينة المحامين لتجاوز الصعوبات فى طلبات المساعدة القانونية

التصــــورات	ك	٪*
ضرورة تنظيم العلاقة بين المحامين والنقابة وطالبى المساعدة	١٣	٢٥
زيادة الحوافز المعنوية والمادية للمحاميـن	١٠	٢ر١٩
وضــع نظــام جديد للإثبـات والتحــرى	٩	٣ر١٧
وضع تنظيم تشريعى جديد لنظام المساعدة	٨	٣٨ر١٥
إعــادة النظــر فــى التنظيـــم الإدارى والقضائى داخليا	٧	٤ر١٣
تحسين العلاقة والثقة بين المحامى وطالب المساعدة	٤	٦ر٧
الإعـــلام الإرشـــادى للمواطنيـــــن	٤	٦ر٧
تعاون الجهات القانونية والإدارية المختصة	٣	٧٦ر٥
إعمـــال روح القانــــون مع الواقــــع	٢	٨ر٣
عــــدد المجيبيــن	٥٢	
غيـــــر المبيـــن	١	٨ر١
العينـــة الكليـــة	٥٣	

* مجموع النسب يتعدى ١٠٠ لإمكانية الإجابة بأكثر من متغير .

الخاتمـــة

من واقع استطلاع رأى عينة من رجال القضاء ومن المحامين فى مدينة القاهرة عن الجوانب المختلفة التى يتضمنها ميدان المساعدة القانونية ، نستخلص أبرز النتائج التى يمكن أن تساهم فى تطوير نظام المساعدة القانونية على أساس علمى ، وبناء على الواقع الاجتماعى فى مصر .

ويمكن القول بأن نتائج هذا الاستطلاع قد كشفت عن نواحى أساسية تتمثل فى المحاور الخمسة التى اعتمدنا عليها فى العرض التفصيلى ، ونلخصها كما يلى :

أولا : إنه على الرغم من أن أقل من نصف عينة المحامين و٧٤٪ من عينة رجال القضاء يرون أن النصوص القانونية بشأن المساعدة القضائية كافية ، فإن أكثر من نصف عينة المحامين ، ونسبة ينبغى أن توضع فى الحسبان من رجال القضاء ، يرون أن النصوص القانونية بشأن المساعدة غير كافية . إلى جانب أن ٧٤٪ من عينة المحامين ، و٤٣٪ من القضاة ، يرون أن نظام المساعدة القانونية المطبق لايحقق الغرض منه .

هنا نوصى الدراسة الشاملة للنصوص القانونية الخاصة بالمساعدة لحسم الخلاف الذى ظهر بين مطبقى القانون من القضاة والمحامين ، والذين يرى بعضهم أن النصوص غير كافية ولم تحقق الغرض منها ، فى حين يرى البعض الآخر أنه ، بالرغم من كفاية النصوص ، فإنها لم تحقق الغرض منها .

وينبغى أن نلفت النظر إلى أهمية التفرقة بين كفاية النص وفاعلية تطبيقه ، فهما أمران مختلفان .

ثانيا : إن أبرز الأسباب التى أرجع لها رجال القضاء والمحامون كفاية النصوص القانونية بشأن المساعدة تمثلت فى اتساعها وشمولها وتغطيتها للحالات

التى تستوجب المساعدة .

كما فصلت كل فئة ممن شملها الاستطلاع الأسباب التى يرون على ضوئها عدم كفاية هذه النصوص ، ومشكلات التطبيق .

١ - أسباب عدم كفاية هذه النصوص القانونية :

تمثلت وجهة نظر المحامين فى قصور النص التشريعى نفسه ، حيث إن النص لايغطى احتياجات الأفراد ، ولا تتضح به الشروط الواجب توافرها فى طالب المساعدة ، ولايلزم المحامين بمساعدة الفقراء ، ولا يشمل جميع القضايا . هذا إلى جانب أسباب ترجع إلى العلاقة بين النقابة والمحامين وطالب المساعدة ، مثل ، عدم نص النقابة على مبلغ محدد للمحامى ، ونقص التنظيم والجدية فى النقابة ، وهامشية العلاقة بين المحامى والموكل ، وعدم وجود جدول محدد به دور كل محام بما يكفل التنسيق فى مهامهم ، بالإضافة إلى أسباب ترجع إلى تعقد الإجراءات ، ومدى كفاية الشهادة الإدارية فى إثبات العجز عن دفع الرسوم القضائية ، وعدم وجود وقت كاف أمام القضاة لفحص القضايا .

ومن وجهة نظر رجال القضاء ، فإن السبب الرئيسى يرجع إلى التطبيق لصعوبة إثبات الفقر ، ثم للصياغة الفنية للنصوص ، وعدم وضوح القوانين الخاصة بالإعفاء من الرسوم ، إلى جانب عدم وجود دائرة متفرغة للمساعدة القانونية .

٢ - مشكلات التطبيق وصعوباته :

بين أكثر من نصف عينة المحامين مشكلات فى التطبيق ، يرجع أبرزها إلى نقابة المحامين والمحامين أنفسهم ، وتتضمن : اختلاف القضايا مع

تخصصات المحامين الذين يختارون لها ، وعدم قيام نقابة المحامين بالأنفاق على القضايا ، وعدم دراسة النقابة لحالة طالبى المساعدة ، وإسناد القضايا لمحامين من غير ذوى الخبرة (وبخاصة فيما يتعلق بالقانون الإدارى) ، وعدم إدراك بعض المحامين لدورهم تجاه المجتمع ، وازدياد أعباء المصاريف على المحامى ، وقيام بعض المحامين بطلب أتعاب من الموكل دون علم النقابة ، هذا بالإضافة إلى مشكلات ترجع إلى تعقد الإجراءات والتطبيق ، وتتضمن : إلزام رافع الدعوى بإخطار خصمه ، وتعقد إجراءات الإعفاء من الرسوم وارتفاع الرسوم والمصروفات غير المنظورة لتوفير المستندات المطلوبة ، إلى جانب غياب الحوافز المادية للمحامين ، وتتضمن : قلة المكافأة وصعوبة صرفها ، وارتفاع الضرائب على القضايا التابعة لمكتب المحامى .

وبين مايقرب من نصف عينة رجال القضاء مشكلات فى تطبيق النصوص القانونية بشأن المساعدة القانونية لغير القادرين ماديا ، تمثل أبرزها فى الإجراءات المعوقة لفاعلية نظام المساعدة ، بالإضافة إلى قلة المعرفة والوعى القانونى ، ثم إساءة استخدام بعض المحامين للوكالة فى الخصومة القضائية ، وسوء استخدام الحق فى طلب المساعدة القانونية ، مثل استخدام النص للتهرب من دفع الرسوم ، واستخدامه فى قضايا كيدية .

وقد ذكر ٧٦٪ من عينة المحامين ، أن هناك حالات تقتضى المساعدة ولم تطلبها . وأبرز الأسباب التى حالت دون طلب المساعدة هى عدم معرفتهم بنظام المساعدة . وذكر ١٨٪ من بين رجال القضاء أن هناك حالات تقتضى المساعدة ولم تطلبها ، وأن أبرز الأسباب كذلك هى عدم

المامهم بالقواعد المنظمة لنظام المساعدة .

ثالثا : تمثلت أبرز وأكثر أنواع القضايا التى تواجه طالبى المساعدة القانونية غير القادرين ماديا من وجهة نظر عينة رجال القضاء فى : القضايا المدنية (التعويضات) ، ثم الأحوال الشخصية . وتمثلت لدى عينة المحامين فى : الأحوال الشخصية ، ثم القضايا المدنية (التعويضات) ، والجنائية .

رابعا : أكدت عينة المحامين أن الأشخاص المستحقين للمساعدة القانونية هم أصحاب الدخول المنخفضة ، والموظفون والفقراء بعامة ، ثم الأرامل والمطلقات ، وفئات أخرى وردت بنسب طفيفة . أما عينة رجال القضاء فقد ذكروا أن الأشخاص المستحقين لهذه المساعدة هم - أساسا - : أصحاب الدخول المنخفضة ، والمعاشات ، والفقراء ، ثم من ترى لجنة المساعدة القضائية أحقيتهم ، ثم الأيتام والقصر ، والأرامل ، والمطلقات .

خامسا : ظهرت مقترحات أساسية لزيادة الانتفاع بنصوص المساعدة عند التطبيق . فمن وجهة نظر رجال القضاء ، برزت مقترحات تمثلت أساسا فى إعادة النظر فى التنظيم القضائى والإدارى والرقابى المتعلق بالمساعدة ، وتتضمن : عدم الاعتماد على تحريات الشرطة ، وتكوين لجنة إشراف من مهامها التحقق من صدق التحريات ، وتشكيل لجنة لوضع إجراءات كفيلة بتحقيق مبدأ المساعدة القانونية بمعناها الشامل وليس الإعفاء من الرسوم فقط ، ووضع ضمانات تكفل إعطاء أصحاب الحقوق حقهم ، وتقرير دائرة متخصصة بكل محكمة ابتدائية تختص بنظر طلبات المساعدة القضائية ، وتفصل فى كل منها بحكم نهائى ، على أن تبدى النيابة رأيها فى طلب المساعدة قبل الفصل فيه ، وإنشاء شرطة متخصصة لتسهيل الإجراءات، وإنشاء صندوق من المؤسسات الاقتصادية للصرف على هذه القضايا ، وتطوير العمل بالمحاكم واستخدام الكمبيوتر ، وسحب

الشرط الخاص باحتمال كسب الدعوى ، وتأهيل القضاة على التعامل مع الحالات التى تستوجب المساعدة ، وتوفير المناخ المناسب حتى تؤدى لجنة المساعدة القضائية مهامها بصورة جيدة ، ووضع برامج للمتخصصين لرفع كفاءة تطبيق نص المساعدة القضائية .

كما ذكر رجال القضاء ضرورة تنظيم الإجراءات والرسوم . وتضمن هذا الاقتراح أن يتقدم الخصوم بأنفسهم ، وليس بتوكيلات رسمية للمحامين ، وتحديد فترة وجيزة للانتهاء من الإجراءات ، على أن تكون سرية ، وإنشاء مكاتب خاصة لعمل تحريات ، بدلا من أقسام الشرطة ، وتخفيض الرسوم ، وإقامة صندوق اقتراحات وشكاوى فى كل مصلحة حكومية ، بالإضافة إلى اقتراح بأهمية إعلام المواطنين بنظام المساعدة ، وتنظيم المحاماة ، وإجراء تعديل تشريعى لنصوص القوانين المنظمة للمساعدة .

وأبرزت عينة المحامين مقترحات أساسية تمثلت فى : ضرورة تنظيم العلاقة بين نقابة المحامين والمحامين والمحاكم ، وتتضمن : توحيد جهة الندب لضمان الجدية ، والعدالة فى التوزيع على المحامين بالنقابة الفرعية ، وضرورة استجابة النقابة للطلبات المقدمة من المحامين ، وفرض المساعدة القانونية على كبار المحامين ، وأن تكون لجنة المساعدة القضائية تحت إشراف نقيب المحامين ، وكتابة وثيقة شرف بالنقابة يسجل فيها أسماء المحامين الذين يشاركون فى قضايا المساعدة . واقترح ضرورة توعية المتقاضين بنظام المساعدة . وكذا ضرورة إنشاء أجهزة جديدة للتحرى ، والعمل على سلامة التطبيق القانونى وحسن التنظيم ، ومنها زيادة عدد القضاة ، وسرعة الفصل فى طلبات المساعدات القضائية . هذا إلى جانب ضرورة زيادة حوافز المحامين ، وتنظيم الأتعاب الخاصة بالمحامين فيما يتعلق بالمساعدة القضائية .

ومن الممكن ان نستخلص من هذه النتائج دلالات مهمة فى إطار ترشيد واضعى القوانين بعامة ، ونصوص المساعدة القضائية لغير القادرين ماديا بخاصة . ومن ذلك يوضع التشريع أو تعديلاته بعد التعرف على الواقع الاجتماعى الذى يوضع النص القانونى لخدمته ، وذلك بناء على قياسات رأى للتعرف على الاتجاهات السائدة والمشكلات والصعوبات التى تواجه تطبيق التشريع ، ودراسة العوامل الاجتماعية والثقافية التى يمكن أن تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها فى المجتمع المصرى ، مما له أهمية تطبيقية فى كونه يساعد على صياغة التشريعات بأسلوب علمى .

ويمكن القول إن نتائج هذه الدراسة الميدانية جعلتنا ندرك أن هناك أوجه قصور واضحة فى عملية الإعلام بالقانون المصرى ، مما يحد من قدر المعلومات القانونية المتاحة لدى المواطنين . وهذا يدفعنا إلى الدعوة لضرورة الإعلام القانونى، وأن نضع حدا للتعامل مع المعلومات القانونية وكأنها نوع من الترف الكمالى ، والتوصية بأن تقوم وسائل الإعلام ومؤسسات التربية والتعليم والثقافة بتبسيط النصوص القانونية وعرضها لتكون مفهومة لدى الجماهير باختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية .

المراجــع

١ - انظر فى ذلك :

على فهمى ، بحوث علم الاجتماع القانونى فى مصر ، المجلة الجنائية القومية ، عدد خاص ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ص ٥٨٣ - ٦٠٥ .

السيد يسين ، مدخل للمشكلات الأساسية فى علم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٨ ، ص ص ١٥٣ - ١٧٤ .

السيد يسين ، علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، ملاحظات منهجية ، ندوة علمية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ص ٥٢٧ - ٥٥٦ .

محمد عبدالله أبو على ، علم الاجتماع القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ص ٣٧٧ - ٣٨٩ .

السيد يسين ، القانون والتنمية فى مصر ، دراسة فى علم الاجتماع القانونى ، فى : أحمد الألفى والسيد يسين وأخرين ، الإنسان فى مصر ، الفكر والحق والمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ص ١١٠ - ١٤٤ .

على فهمى ، السياسة الجنائية بين علم الإجرام وعلم الاجتماع القانونى ، مدخل لدراسة حالة الأقطار العربية ، المرجع نفسه ، ص ص ١٧٠ - ١٨٤ .

٢ - أحمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم ، دراسة فى فلسفة القانون الجنائى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ ، ص ص ٥٢ - ٥٦ .

٣ - انظر فى ذلك :

يسن الرفاعى وحسن علام وناهد صالح ، مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، قياس للاتجاهات ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، يوليو ١٩٥٨ ، ص ١ - ٣٠ .

السيد يسين ، الشهادة فى القضايا الجنائية ، بحث ميدانى فى علم الاجتماع ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١١ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ص ٥٦١ - ٦١١ .

السيد يسين ، علم الاجتماع القانونى ، مرجع سبق ذكره .

بدر المنياوى وسرى صيام وعلى الصادق وعصام المليجى ، المساواة أمام القضاء ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١ .

ناهد صالح ، استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١ .

Abstract

AN OPINION POLL REGARDING THE LEGAL ASSISTANCE FOR THE FINANCIALLY UNABLE

Nagwa Khalil

This research aims at investigating the opinions of a sample of the judiciary and lawyers, besides pursuing an exploratory study of some cases of litigants, to shed some light on their personal experience regarding the issue of legal assistance.

In this context, an empirical study was necessary to unveil the different opinions and evaluations of the judiciary and lawyers, as well as to unveil the deficiencies and shortcomings of the legislative texts and the difficulties confronting their efficient application.

The importance of this study is evident in the sphere of guiding and directing the Egyptian legislation in the field of the legal assistance for the financially unable in a society which seeks justice and equality among its members and in the framework of a science interested in studying the extent of accepting a certain legal issue and its efficient application with the hope of overcoming any limitations or shortcomings in the legislation, that would oblige the legislator to modify it more than once.

قضايا القرية المصرية فى وسائل الاتصال الجماهيرى
الواقع والتصور المستقبلى *

ملخص اعدته

عزة صديق **

هذا تلخيص لتقرير البحث المعنون - قضايا القرية المصرية فى وسائل الاتصال الجماهيرى الواقع والتصور المستقبلى - الذى تم إجراؤه فى إطار بحث بناء الاتصال فى القرية المصرية ، والتابع لبحث مستقبل القرية المصرية . ويتضمن الملخص الهدف من البحث (موضوع هذا العرض) ، وعينة الدراسة والأسلوب المستخدم فى البحث ، وأخيرا النتائج التى تم التوصل إليها .

يعالج هذا البحث إشكالية العلاقة بين مستقبل القرية المصرية والدور المتوقع لوسائل الاتصال الجماهيرى فى مواجهة التحديات ، والمخاطر الراهنة

* موجز للتقرير الأول من بحث "بناء الاتصال فى القرية المصرية" ، الذى يجريه قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة فى إطار مشروع بحوث مستقبل القرية المصرية الذى يجرى العمل فيه بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
انظر : ليلى عبد المجيد ، قضايا القرية المصرية فى وسائل الاتصال الجماهيرى : الواقع والتصور المستقبلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ١٣٣ ص وثلاثة ملاحق فى ١٥٥ ص .

** باحث مساعد بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والمستقبلية . وذلك فى ضوء الأهداف التالية :

١ - التعرف على الوزن النسبى الذى أعطته وسائل الاتصال الجماهيرى للقرية المصرية وقضاياها .

٢ - تقييم الدور الذى لعبته هذه الوسائل فى رصد وتشخيص أوضاع القرية المصرية بشكل دقيق .

٣ - تحديد مدى وعى وسائل الاتصال الجماهيرى بالأوضاع الراهنة فى القرية المصرية وآفاق تطويرها .

٤ - استشراف التصورات المستقبلية لمعالجة هذه الوسائل لقضايا الريف المصرى فى كل بديل مستقبلى .

ولتحقيق الأهداف الثلاثة الأولى ، تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون لعينة من الصحف اليومية الصباحية (الأهرام والأخبار والجمهورية) ، والصحف الحزبية (الأحرار والأهالى والشعب والوفد ومايو) ، وعينة من الصحف المحلية (أخبار القليوبية ، وصوت سوهاج) ، (فضلا عن صحيفة تعاون الفلاحين وهى متخصصه فى شئون الريف والزراعة) ، وقنوات التليفزيون الثلاث : (الأولى ، والثانية ، والثالثة) ، وإذاعة القاهرة الكبرى ، وإذاعة شمال الصعيد ، فى الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ١٩٩١ .

وتم تصميم ثلاث إستمارات لجمع البيانات : الأولى خاصة بتحليل مضمون الصحف . والثانية والثالثة لتحليل مضمون الراديو والتليفزيون ، اختبر ثباتهما وأجرى عليهما بناء على ذلك بعض التعديلات .

وقد تم تحليل المواد الإعلامية المتعلقة بالريف والزراعة والتنمية الريفية ، التى نشرت ، أو أذيعت ، أو عرضت فى تلك الفترة أيا كان شكلها الصحفى أو قالبها الإذاعى أو التليفزيونى ولتحقيق الهدف الرابع تم الاعتماد على ما يلى .

١ - الاستفادة من الاستخلاصات والتعميمات التى تم التوصل إليها من دراسة الماضى (منذ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى الآن) ، ودراسة الحاضر (نتائج تحليل مضمون عينة وسائل الاتصال الجماهيرى) .

٢ - ما ورد فى الإطار النظرى للبحث الرئيسى "مستقبل القرية المصرية" . والمتمثل فى مسارات كل بديل من البدائل المستقبلية الثلاثة والفرضيات التى سيبنى فى ضوئها كل بديل ، وترابطاته .

ويتكون التقرير الذى نقوم بتلخيصه من ثلاثة فصول وعدة ملاحق ،وتضم الملاحق نماذج الاستمارات الثلاث لتحليل المضمون ، ودليل تعريفاتها الإجرائية ، فضلا عن الجداول التفصيلية للبحث ، وتناولت الفصول الثلاثة التى يتكون منها التقرير مايلى :

أولا : معالجة الصحف لقضايا الريف المصرى

وذلك من حيث الموضوعات التى تم تناولها ، والتى تمثلت فى موضوعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية وسياسية ، والشكل الذى قدمت به هذه الموضوعات ، ومكان نشرها فى الجريدة ، وموقعها فى الصفحة ، ووسائل الإبراز المستخدمة ، والمصادر التى تم الاعتماد عليها للحصول على المادة الصحفية ، وهدف المادة الصحفية المنشورة ، ومدى مواكبة المواد الصحفية التى تم نشرها للأحداث ، وأخيرا القيم التى ظهرت بشكل واضح أوضمنى فى مضمون هذه المواد الصحفية .

وجرت معالجة هذه الموضوعات على النحو التالى :

ا - معالجة قضايا الريف فى الصحف اليومية

أسفر تحليل مضمون عينة قضايا القرية المصرية فى الصحف القومية اليومية على حصول الموضوعات الاقتصادية على أعلى نسبة اهتمام فى الصحف اليومية الثلاث ، وتلا ذلك القضايا الاجتماعية ، ثم الموضوعات الثقافية والفنية والسياسية ، على التوالى .

وكانت جريده الأهرام أكثر الصحف الثلاث تناولا للموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية المصرية ، تلتها جريدتا الأخبار والجمهورية على التوالى .

وفيما يتعلق بالموضوعات الاجتماعية والسياسية ، كانت جريدة الأخبار أكثر الصحف اليومية الثلاث تناولا لها ، تلتها جريدة الأهرام ، ثم الجمهورية ، وعن الموضوعات الثقافية والفنية كانت جريدة الأخبار أكثر الصحف تناولا لها ، تلتها جريدتا الجمهورية والأهرام على التوالى .

ويمكن القول بشكل عام ان جريدتى الأهرام والأخبار تقاربتا إلى حد ما فى نسبة الاهتمام بالموضوعات الخاصة بالقرية المصرية ، إذ بلغت نسبة اهتمام جريدة الأهرام بهذه الموضوعات ٤٦٪ من إجمالى تناول الصحف اليومية لهذه القضايا ، والأخبار ٣ر٤٥٪ ، وأخيرا الجمهورية الذى بلغ اهتمامها بهذه القضايا إلى ٧ر٨٪ .

ب - معالجة قضايا الريف فى الصحف الحزبية

جاءت الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية المصرية على قمة الموضوعات التى اهتمت بتناولها الصحف الحزبية الخمس - التى شملتها عينة البحث - ، تلا ذلك

القضايا الاجتماعية فالسياسية ثم الثقافية والفنية .

وكانت جريدة الأهالى أكثر هذه الصحف تناولا للموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية المصرية ، وكذلك للموضوعات الاجتماعية والثقافية والفنية . أما الموضوعات السياسية ، فقد كانت جريدة الشعب أكثر الجرائد الحزبية تناولا لها ، تلتها فى هذا جريدة الأهالى .

وبالنظر فى نسب تناول هذه الجرائد لتلك الموضوعات يتضح أن جريدة الأهالى كانت أكثر الصحف الحزبية اهتماما بالموضوعات الخاصة بالقرية ككل تلتها جريدة الشعب ، ثم الأحرار ، فالوفد ، وأخيرا مايو .

جـ - معالجة قضايا الريف فى الصحف المتخصصة والمحلية

جاءت الموضوعات الاقتصادية - بنسبة عالية - على قمة الموضوعات التى اهتمت بها الصحف المتخصصة والمحلية . وكانت جريدة التعاون أكثرها تناولا لتلك الموضوعات ، تلتها أخبار القليوبية ، وأخيرا صوت سوهاج . تلا الموضوعات الاقتصادية الموضوعات الاجتماعية ، ثم الموضوعات الثقافية والفنية والسياسية ، وإن كان الموضوعان الأخيران تم تناولهما بنسب محدودة بلغت ٣ر٤٪ ، ٧ر٪ على الترتيب .

وإجمالا ، فإن جريدة التعاون كانت أكثر الصحف المتخصصة والمحلية اهتماما بالموضوعات الخاصة بالقرية المصرية ككل - خلال فترة البحث - تلاها صحيفتا صوت سوهاج وأخبار القليوبية على الترتيب .

وربما يرجع الاهتمام المحدود لصوت سوهاج وأخبار القليوبية بهذه الموضوعات - فى جانب منه - إلى عدم انتظام هذه الصحف فى الصدور .

ومن خلال مقارنة نتائج التحليل الخاص بتناول الصحف المختلفة لقضايا

الريف اتضح مايلى :

أ - فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية

١ - جاءت الموضوعات الاقتصادية على قمة الموضوعات التى اهتمت بها الصحف عموما ، وإن تفاوتت نسبة ذلك ، فبلغت أعلاها فى الصحف المتخصصة والمحلية (٤ر٧٠٪) ، ثم فى الصحف اليومية (١ر٦٩٪) ، وأخيرا الصحف الحزبية (٢ر٤٨٪) .

٢ - اتفقت كل من الصحف اليومية والصحف الحزبية فى إعطائها الأولوية - بين الموضوعات الاقتصادية المختلفة - لموضوع مشروعات الرى والصرف ، فى حين أعطت الصحف المتخصصة والمحلية الأولوية لمعالجة موضوع رفع انتاجية الأرض ، فى الوقت الذى احتل فيه هذا الموضوع الترتيب الثانى فى الصحف الحزبية ، والترتيب الثالث فى الصحف اليومية .

٣ - اتفقت كل الصحف على استخدام الأشكال الإخبارية (خبر قصير ، قصة إخبارية ، تقرير إخبارى ، وعمود إخبارى) ، بشكل يفوق غيره من الأشكال الصحفية ، فى تقديم الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية ، وإن تفاوتت نسب ذلك ، فبلغت ٧٠٪ فى الصحف اليومية ، و٨ر٤٣٪ فى الصحف الحزبية ، و٦ر٣٩٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية .

٤ - اشتركت كل الصحف فى اعتمادها بشكل أساسى على محرريها كمصادر للمادة الصحفية التى تتناول الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية . وكانت الصحف الحزبية موفقة فى إفساحها المجال بشكل أكبر لإسهامات القراء - بنسبة ٢ر٢١٪ مقابل ٢ر١٢٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية ، و ٩ر١١٪ فى الصحف اليومية - حيث يتيح هذا الفرصة لتحقيق

مشاركة إيجابية من جانب القراء فى عملية الاتصال ، ويعكس تجاوبهم من جانب ، واهتمام الصحيفة من جانب آخر ، بطرح آرائهم ورؤيتهم لما يمسهم من أحداث وقضايا .

٥ - اتفقت الصحف أيضا فى نشر أغلب المواد الصحفية التى تتناول الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية على صفحاتها الداخلية ، وان كان بعضها تم نشره فى الصفحة الأولى ، فبلغت نسبة مانشر فى هذه الصفحة فى الصحف الحزبية ٥ر١٥٪ ، و٧ر١٣٪ فى الصحف المحلية والمتخصصة، و٩ر١١٪ فى الصحف اليومية .

٦ - ظهر من التحليل أيضا اهتمام الصحف المختلفة بنشر نسبة لابأس بها من الموضوعات الاقتصادية المتصلة بالقرية فى بعض المواقع المتميزة من الصفحة ، مثل قلب الصفحة ، وصدر الصفحة .

٧ - اختلفت الصحف فى اهتمامها باستخدام وسائل الإبراز مع المواد الصحفية التى تتناول الموضوعات الاقتصادية . ففى حين قل استخدام هذه الوسائل فى الصحف اليومية كثر ذلك فى الصحف المتخصصة والمحلية ، أما فى الصحف الحزبية فكان استخدامها معقولا .

وكانت الصور - الشخصية - هى أكثر هذه الوسائل استخداما فى كل الصحف .

٨ - كان نمط العناوين الممتدة هو الغالب استخدامه مع المواد الصحفية ، وإن استخدمت بعض الصحف المانشيت مع بعض الموضوعات . وكانت الصحف المتخصصة والمحلية هى أكثر استخداما لذلك بنسبة ٩ر٢٢٪ مقابل ١ر٥٪ فى الصحف اليومية ، و٩ر٢٪ فى الصحف الحزبية .

٩ - كان هدف الصحف المختلفة من معالجة الموضوعات الاقتصادية هو الإعلام

والإخبار وتقرير الواقع . وارتفعت نسبة ذلك فى الصحف المتخصصة والمحلية فبلغت ٦ر٤٩٪ ، مقابل ٢ر٤٢٪ فى الصحف الحزبية ، و٤ر٣٢ فى الصحف اليومية .

كما ظهر ارتفاع نسبة المواد الصحفية التى تهدف للحث على اتخاذ موقف معين وتغيير الواقع فى الصحف الحزبية لتصل إلى ٧ر١٢٪ مقابل ١ر١٢٪ فى الصحف اليومية ، و٩ر٣٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية .

وارتفعت نسبة المواد الصحفية التى تدعو لاتجاه معين ، ودعم السياسات القائمة فى الصحف اليومية بنسبة ٢ر٣٢٪ ، مقابل ٥ر٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية ، و ٦ر٪ فى الصحف الحزبية .

ويلاحظ أن الصحف - عدا اليومية - لم تهتم بتقديم مهارات جديدة للريفيين من خلال المواد الصحفية المنشورة ، وإن لم تتجاوز نسبة اهتمام الصحف اليومية بذلك "٥ر٪" .

ب - القضايا الاجتماعية

١ - اشتركت الصحف فى ترتيب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية ، وكانت نسبة ذلك متقاربة فى الصحف الحزبية واليومية ، والمتخصصة والمحلية .
٢ - اتفقت الصحف فى اهتمامها بموضوع المشروعات والخدمات الاجتماعية فى الريف ، وإن كان اهتمام الصحف المتخصصة والمحلية أكبر بنسبة ٤ر٥٢٪ ، مقابل ٩ر٣٨٪ فى الصحف الحزبية ، و ٥ر٣٦٪ فى الصحف اليومية .
٣ - يلاحظ قلة الاهتمام - نسبيا - بقضايا الطفل فى الريف . فبلغ ذلك أقصاه فى الصحف اليومية ٣ر٨٪ ، مقابل ٨ر٥٪ فى الصحف الحزبية ، و٢ر٤٪

فى الصحف المتخصصة والمحلية .

٤ - لم تنل بعض الموضوعات الاهتمام الكافى من الصحف المختلفة ، مثل موضوعات تنظيم الأسرة فى الريف ، وظاهرة هجرة الفلاحين ، وقضايا الأسرة فى الريف .

٥ - اعتمدت كل الصحف على محرريها كمصادر أساسية للمواد الصحفية التى تتناول الموضوعات الاجتماعية الخاصة بالقرية . وكانت الصحف الحزبية أكثرها اعتمادا على بريد القراء ، إذ بلغت ٤ر٢٧٪ ، مقابل ٣ر١٧٪ فى الصحف اليومية ، و٥ر١٠٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية .

٦ - اتفقت كل الصحف فى نشر معظم المواد الصحفية المتصلة بالموضوعات الاجتماعية الخاصة بالقرية فى الصفحات الداخلية ، وإن اختلفت نسبة ذلك ، فبلغت أقصاها فى الصحف المحلية والمتخصصة لتبلغ ٩ر٩٠٪ ، ثم فى الصحف الحزبية ٣ر٨٨٪ ، وفى الصحف اليومية ٨٤٪ .

وكانت الصحف الحزبية أكثر الصحف اهتماما بنشر بعض هذه الموضوعات فى الصفحة الأولى ٩ر٩٪ ، فى حين وصلت لأدنى نسبة فى الصحف اليومية ٢ر٣٪ .

٧ - إن معظم الصحف نشرت غالبية المواد الصحفية التى تتناول القضايا الاجتماعية فى القرية فى النصف الأسفل منها ، وهو موقع غير متميز ، وارتفعت نسبة ذلك لتصبح ٥ر١٧ فى الصحف المتخصصة والمحلية ، و ٧ر١٦٪ فى الصحف اليومية ، ٢ر١٢٪ فى الصحف الحزبية .

٨ - فى الوقت الذى اهتمت فيه كل من الصحف المتخصصة والمحلية والصحف الحزبية باستخدام وسائل إبراز متعددة - خاصة الصور الشخصية - ، قل اهتمام الصحف اليومية باستخدام هذه الوسائل .

٩ - كان نمط العناوين الممتدة هو الغالب استخدامها فى كل الصحف ، أما استخدام المانشيت فكان محدودا .

١٠ - هدفت نسبة كبيرة من المواد الصحفية التى قدمتها معظم الصحف عند تناول الموضوعات الاجتماعية إلى الإعلام والإخبار وتقرير الواقع ، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة الموضوعات التى استهدفت النقد والحث على تغيير الواقع ، بخاصة فى الصحف اليومية ، إذ بلغت ٤٣ر٨٪ ، و ٣٥ر٦٪ فى الصحف الحزبية ، و١١ر٩٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية .

جـ - الموضوعات الثقافية

١ - كان حجم الاهتمام بالموضوعات الثقافية فى معظم الصحف - بشكل عام - محدودا ، وإن كانت الصحف الحزبية هى الأكثر اهتماما بهذه الموضوعات . وركزت كل الصحف على قضايا التعليم فى الريف . ولكن بالرغم من أهمية موضوع محو الأمية فى الريف ، فإن ما نشر عنه فى كل الصحف كان محدودا للغاية .

٢ - اتفقت كل من الصحف اليومية والصحف المتخصصة والمحلية فى غلبة استخدامها للأشكال الإخبارية عند تقديمها للموضوعات الثقافية والفنية ، فى حين انفردت الصحف الحزبية فى استخدامها لبريد القراء بشكل أكبر .

٣ - اتفقت كل الصحف فى نشر معظم المادة الصحفية فى الصفحات الداخلية منها ، وانفردت الصحف الحزبية بنشر أحد الموضوعات على الصفحة الأولى منها ، فى حين لم تنشر أى مادة فى الصفحة الأولى بالصحف اليومية والصحف المتخصصة والمحلية .

٤ - وقد نشرت معظم هذه المواد فى مواقع متميزة وبخاصة فى قلب الصفحة .

٥ - اهتمت كل من الصحف الحزبية والمتخصصة والمحلية باستخدام وسائل ابراز متعددة مصاحبة لهذه الموضوعات ، وإن كان الغالب على هذه الوسائل الصور فى الصحف المتخصصة والمحلية ، والبراويز فى الصحف الحزبية . ولم تهتم الصحف اليومية باستخدام هذه الوسائل للإبراز .

وكان نمط العناوين الغالب استخدامه فى كل الصحف العناوين الممتدة ، وقل استخدام المانشيت .

٦ - استهدف فى نشر نسبة كبيرة من هذه المواد الإعلام والإخبار ، والحث على تغير الواقع ، ونقد السياسات المتبعة .

٧ - اعتمدت كل الصحف - وبشكل أساسى - على محرريها فى تقديم المواد الصحفية التى تتناول الموضوعات الثقافية الخاصة بالقرية ، وكانت نسبة إسهام القراء فى الصحف الحزبية ٥ر٣٧٪ ، أما فى الصحف المتخصصة والمحلية فكانت النسبة ٨٪ ، وفى الصحف اليومية ٩ر٥٪ .

د - الموضوعات السياسية

١ - ظهر من التحليل الاهتمام النسبى من الصحف الحزبية بتناول الموضوعات السياسية الخاصة بالقرية ، إذ بلغت ٥ر١٧٪ ، مقابل ٢٪ فقط فى الصحف اليومية ، و ٧ر٪ فى الصحف المتخصصة والمحلية .

وقد ركزت الصحف الحزبية - وبخاصة صحيفتا الأهالى والشعب - على تجاوزات السلطة التنفيذية (ممثلة فى الشرطة) فى ريف مصر ، وردود أفعال أهالى القرى الممثلة فى الاعتصامات والعصيان .

واقتصرت الصحف اليومية على تناول موضوعى المشاركة السياسية للفلاحين ومجالس القرى والحكم المحلى ، وإن تم بشكل محدود .

واقتصرت الصحف المتخصصة والمحلية على تناول موضوع مجالس القرى والحكم المحلى بشكل محدود للغاية .

٢ - قدمت معظم هذه المواد فى أشكال إخبارية ، وان كانت الصحف الحزبية قد قدمت غالبية هذه المواد فى شكل بريد القراء .

٣ - ونشرت الصحف اليومية كل هذه المواد فى الصفحات الداخلية ، فى حين نشرت الصحف الحزبية بعض هذه المواد فى صفحتها الأولى (بنسبة ٩ر٨٪) .

وقد اهتمت الصحف بنشر هذه المواد فى قلب الصفحة ، وهو موقع متميز ، أما الصحف اليومية فقد نشرتها فى النصف الأسفل من الصفحة ، وهو موقع أقل أهمية من غيره .

٤ - اتفقت كل من الصحف اليومية والحزبية فى ندرة استخدامها لوسائل الإبراز فى تقديم الموضوعات السياسية الخاصة بالقرية .

٥ - هدفت معالجة هذه الموضوعات إلى الإخبار والإعلام وتقرير الواقع . وان كان تقديم نسبة كبيرة من هذه المواد استهدف النقد والحث على تغيير الواقع (بنسبة ٨ر٥١٪) .

٦ - كان محررو الصحف هم المصدر الأساسى لهذه الموضوعات فى معظم الصحف . وفى الصحف الحزبية ، كان القراء هم المصدر الأساسى لما قدم من معلومات .

هـ - القيم المتضمنة فى المادة الصحفية الخاصة بالقرية

١ - كانت قيمة "الأرض" هى أكثر القيم ظهورا فى كل من الصحف اليومية والصحف الحزبية ، فى حين كانت قيمة "العمل" هى الأكثر ظهورا فى

الصحف المتخصصة والمحلية ، وكانت قيمة الأرض هى التالية فى الترتيب من حيث حجم الاهتمام بها .

ويلاحظ ظهور قيمة "التعليم" بنسب ليست كبيرة ، كان أعلاها فى الصحف الحزبية (٨ر١٢٪) ، ثم الصحف المتخصصة والمحلية ٨ر١٠٪ ، ثم الصحف اليومية (٨ر٧٪) .

- ظهرت قيمة الادخار بنسبة محدودة : ٥ر٦٪ فى الصحف اليومية ، و١ر٤٪ فى الصحف المتخصصة ، و٨ر١٪ فى الصحف الحزبية .
- كان الاهتمام بإبراز قيمة الهجرة ضعيفا فى كل من الصحف الحزبية والمتخصصة والمحلية ، ولم تظهر مطلقا فى الصحف اليومية .
- وكان الاهتمام بقيمة "الترابط العائلى" محدود للغاية ، سواء فى الصحف المتخصصة والمحلية ، والحزبية واليومية (٦ر٤٪ ، و٦ر٣٪ ، و٦ر٢٪ على التوالى) .

٢ - نشرت معظم هذه المواد الصحفية المتضمنة قيما فى الصفحات الداخلية .

٣ - اهتمت كل الصحف بنشر بعض هذه المواد فى مواقع متميزة وهى قلب الصفحة .

٤ - قدمت معظم هذه المواد فى أشكال إخبارية ، مع زيادة نسبة استخدام شكل بريد القراء فى الصحف الحزبية .

٥ - كانت الصور - وبخاصة الشخصية منها - هى أكثر وسائل الإبراز استخداما ، مع المواد الصحفية الخاصة بالقرية والتى تتضمن قيما .

٦ - كان نمط العناوين المستخدم هو العناوين الممتدة . واستخدم المانشيت بنسبة لابأس بها فى الصحف المتخصصة والمحلية بنسبة ٤ر١٠٪ ، والصحف اليومية (٧ر٤٪) ، وفى الصحف الحزبية (٧ر٢٪) .

٧ - هدفت هذه المواد إلى الإخبار والإعلام ، فى حين استهدف من نشر نسبة كبيرة من هذه المواد فى الصحف اليومية الدعوة لاتجاة معين وتدعيم السياسات القائمة .

٨ - كان المحررون فى تلك الصحف المصدر الأساسى للمواد الصحفية ، تلا ذلك إسهام القراء ، خاصة فى الصحف الحزبية .

ثانيا : معالجة الإذاعة المصرية - المسموعة والمرئية - لقضايا الريف المصرى

- تناولت الدراسة فى هذا الجزء من البحث القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية المتعلقة بالقرية المصرية التى تناولتها الإذاعة المصرية المسموعة والمرئية .
- طريقة تقديم المواد الإذاعية والتليفزيونية المتعلقة بهذه الموضوعات من حيث جنس مقدم هذه المواد ، ومستوى اللغة المستخدم ، والقوالب الإذاعية والتليفزيونية المستخدمة ، ووسائل الإيضاح ، ودورية بث المواد المقدمة ، وتوقيت إذاعتها أو عرضها ، ومدة إذاعتها أو عرضها ، وظروف هذه الإذاعة .
- فئات الجمهور المستهدف بهذه المواد الإذاعية والتليفزيونية المتعلقة بقضايا الريف المصرى ، وأهداف المادة المذاعه ووظائفها .
- القيم التى ظهرت فى المضامين المقدمة ، سواء بشكل واضح ، أو ضمنى ، ومداخل الإقناع .

أ - معالجة قضايا الريف فى الراديو

ظهر من التحليل أن إذاعة البرنامج العام (الشبكة الرئيسية) ، لم تقدم خلال فترة البحث (من أول أكتوبر سنة ١٩٩١ ، وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٩١) ، أى مادة

إذاعية تتعلق بقضايا الريف ، فى حين خصصت إذاعة القاهرة الكبرى برنامجين يقدمان مايتعلق بهذه القضايا . أما إذاعة شمال الصعيد ، فقد قدم المضمون الخاص بالقرية فيها من خلال أحد عشر برنامجا .

ومن تحليل مضمون هذه البرامج ، ظهر أن الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية جاءت - بنسبة ٧٦٫٥٪ - على قمة الموضوعات التى اهتمت بها الخدمات الإذاعية التى تم تحليل مضمونها ، تلتها الموضوعات الاجتماعية ، بنسبة ١٨٫٧٪ ، وأخيرا الموضوعات الثقافية والفنية بنسبة ٤٫٨٪ . ولم تتناول الموضوعات السياسية - خلال فترة التحليل - إطلاقا .

وقد اقتصرت إذاعة القاهرة الكبرى على تقديم الموضوعات الاقتصادية وحدها ، فشكلت ١٠٠٪ من اهتمامها بقضايا الريف ، و ٥٥٪ من إجمالى اهتمام الخدمات الإذاعية بالقضايا الاقتصادية المتصلة بالقرية . فى حين تناولت إذاعة شمال الصعيد - إلى جانب ذلك - الموضوعات الاجتماعية والموضوعات الثقافية والفنية .

ويلاحظ أن إذاعة شمال الصعيد كانت أكثر اهتماما بالموضوعات المتصلة بقضايا الريف من إذاعة القاهرة الكبرى (بنسبة ٥٧٫٨٪ ، مقابل ٤٢٫٢٪ على التوالى) .

ب - معالجة قضايا الريف فى التليفزيون

قدم التليفزيون المصرى قضايا الريف من خلال أحد عشر نمطا تليفزيونيا ، مابين إعلان إرشادى وبرامج متخصصة ، وبرامج عامة ، ومواد درامية (كالتمثيلية والمسلسل والفيلم الروائى) وذلك على قنواته الثلاث (الأولى والثانية والثالثة) .

ومن تحليل هذه البرامج ، يظهر أن الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالقرية

كانت هى الغالبة فيما قدم من مواد تليفزيونية (بنسبة ٣ر٩١٪) . وكانت نسبة الاهتمام بهذه الموضوعات فى القناة الأولى ٣ر٩٦٪ من حجم اهتمامها بكل الموضوعات المتعلقة بالقرية ، و٤٠٪ من حجم اهتمام القناة الثانية بهذه الموضوعات ، و١٠٠٪ من اهتمام القناة الثالثة بها .

أما الموضوعات الاجتماعية فشكلت نسبة محدودة ، إذ بلغت ٨ر٦٪ فقط . وشكلت فى سلم اهتمامات القناة الأولى ٧ر٣٪ من إجمالى اهتمامها بكل الموضوعات الخاصة بالقرية ، و ٤٠٪ من اهتمام القناة الثانية ، ولم تتناولها القناة الثالثة إطلاقا .

أما الموضوعات الثقافية والفنية ، فشكلت نسبة ٩ر١٪ من إجمالى اهتمام التليفزيون ككل بقضايا الريف . ولم تتعرض لها إلا القناة الثانية فقط ، بنسبة ٢٠٪ من حجم اهتمامها بكل القضايا المتعلقة بالقرية .

ولم تتناول قنوات التليفزيون الثلاث الموضوعات السياسية الخاصة بالقرية إطلاقا .

وكانت القناة الأولى هى أكثر القنوات الثلاث اهتماما بقضايا الريف بنسبة ٦ر٧٩٪ ، من حجم اهتمام التليفزيون ككل بهذه القضايا ، ثم القناة الثالثة بنسبة ٧ر١٠٪ ، وأخيرا القناة الثانية بنسبة ٧ر٩٪ .

وبمقارنة نتائج التحليل الخاص بالراديو والتليفزيون فيما يتعلق بتناولها لقضايا الريف اتضح مايلى :

١ - فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية

- جاءت الموضوعات الاقتصادية على قمة الموضوعات التى اهتم بها كل من الراديو والتليفزيون ، وكان هناك اتفاق بين الراديو والتليفزيون فى إعطائهما

الأولوية لموضوع رفع انتاجية الأرض . وإن كان يلاحظ على التليفزيون عدم تناوله لبعض الموضوعات الاقتصادية ، مثل كهربة الريف ، وتجريف الأرض الزراعية ، وأسعار المحاصيل .

- كان أغلب مقدمى الموضوعات الاقتصادية فى كل من الراديو والتليفزيون من الرجال ، وإن كانت نسبتهم فى الراديو وصلت إلى ٨٣ر٢٪ ، مقابل ٦٠ر٦٪ فى التليفزيون .

ويلاحظ ارتفاع نسبة انفراد النساء وحدهن بتقديم بعض هذه المواد فى الراديو عنه فى التليفزيون (٩ر٦٪ ، مقابل ٣ر٢٪ على التوالى) .

- قدمت معظم هذه القضايا يوميا فى الإذاعة بنسبة ٩١ر٣٪ ، فى حين انخفضت نسبة العرض اليومى للمواد التليفزيونية التى تتناول الموضوعات نفسها لتصبح ٢٧ر٧٪ فقط .
- وقد قدمت معظم هذه المواد الإذاعية فى الفترة الصباحية (٨٨ر٦٪) ، فى حين قدمت أغلب المواد التليفزيونية المتعلقة بنفس الموضوع فى الفترة المسائية (٧٤ر٥٪) ، وفترة السهرة (٢٥ر٥٪) .
- قدمت أغلب المواد الإذاعية فى برامج مدتها ٥ دقائق (٩١ر٧٪) ، فى حين أذيعت نسبة كبيرة من المواد التليفزيونية المتصلة بالموضوعات نفسها (٤٢ر٦٪) ضمن برامج أو قوالب فنية مدتها من ١٥ إلى ٢٠ دقيقة .
- كانت غالبية المواد المتعلقة بهذه الموضوعات الاقتصادية والمقدمة فى كل من الراديو والتليفزيون مواكبة للأحداث ، ومرتبطة بأحداث جارية .
- قدمت نسبة كبيرة من المواد الإذاعية التى تناولت الموضوعات الاقتصادية فى شكل حوار (٤٦ر٢٪) ، أما المواد التليفزيونية المرتبطة بذات الموضوع فقد قدمت من خلال الإعلان الإرشادى ، بنسبة ٣٦ر١٪ .

- استخدمت اللغة الإعلامية عند تقديم الموضوعات الاقتصادية فى كل من الراديو (٤ر٥٨٪) ، والتليفزيون (٧ر٦١٪) ، كما استخدمت اللغة العامية ، ولم تستخدم كل منهما اللغة العربية الفصحى .
- هدفت معظم هذه المواد إلى دعم الواقع وتأييد السياسات القائمة ، وإن ارتفعت نسبة ذلك فى التليفزيون عنه فى الراديو (٢ر٨٧٪ مقابل ٦ر٦٢٪) . وقد ارتفعت أيضا نسبة المواد التى استهدفت نقد الواقع والحث على تغييره فى التليفزيون عنه فى الراديو (٧ر١١٪ مقابل ٧ر١٪) .
- بينما هدفت معظم المواد المقدمة فى الراديو إلى الإرشاد الزراعى والتوعية (٦ر٨٩٪) ، كانت غالبية هذه المواد فى التليفزيون مهمتها التفسير والتوجيه (١ر٦٧٪) . ولم تهدف أية مادة فى الوسيلتين لتحقيق وظيفة التسلية والترفية إطلاقا .
- استهدفت كل المواد الإذاعية والتليفزيونية الجمهور العام من الريفيين .

٢ - الموضوعات الاجتماعية

- جاءت الموضوعات الاجتماعية فى المرتبة الثانية من حيث اهتمام كل من الراديو والتليفزيون بقضايا الريف (٨ر٦٪ مقابل ٧ر١٨٪ على التوالى) .
- تناولت الخدمات الإذاعية التى تم تحليل مضمونها كل الموضوعات الاجتماعية التى تتعلق بالقرية ، واحتلت قضايا الأسرة فى الريف الترتيب الأول . أما التليفزيون فقد تناول موضوعين فقط بتكرارات محدودة ، وهما : قضايا الأسرة فى الريف ، وقضايا الطفل فى الريف .
- كان مقدمو أغلب المواد الإذاعية من النساء ، وفى التليفزيون كانوا من الجنسين .

- قدمت أغلب المواد الإذاعية فى برامج يومية ، أما المواد التليفزيونية قدمت فى المناسبات . وقد أذيعت معظم المواد الإذاعية التى تتناول الموضوعات الاجتماعية فى الفترة المسائية (١ر٥٩٪) ثم فى الصباحية (٧ر٣٥٪) ، أما كل المواد التليفزيونية التى تتناول الموضوعات نفسها فعرضت فى فترة السهرة .
- استغرق وقت إذاعة كل مادة من المواد الإذاعية التى تتناول الموضوعات الاجتماعية ١٥ دقيقة ، فى حين استغرقت مدة عرض المواد التليفزيونية (١ر٥٧٪) ساعة فأكثر .
- ارتبطت أغلبية المواد الإذاعية المقدمة (٣ر٧٨٪) بأحداث جارية ، فى حين أن غالبية المواد التليفزيونية لم ترتبط بأحداث جارية (٧ر٨٥٪) .
- هناك نسبة كبيرة من المواد الإذاعية قدمت فى شكل حديث مباشر ، فى حين كانت القوالب الدرامية هى الغالب استخدامها فى التليفزيون .
- استخدمت اللغة العامية فى كل المواد الإذاعية المقدمة ، فى حين استخدمت كل من اللغة العامية والعربية الفصحى واللغة الإعلامية فى المواد التى قدمت فى التليفزيون .
- هدفت غالبية المواد الإذاعية إلى دعم الواقع وتأييد السياسات الرسمية القائمة (٩ر٦٠٪ من هذه المواد) ، فى حين هدفت كل المواد التليفزيونية إلى نقد الواقع والحث على تغييره . وقد سعت الوسيلتان - من خلال هذه المواد - إلى التفسير والتوجيه (٣ر٥١٪ فى الراديو مقابل ٧ر٨٥٪ فى التليفزيون) .
- استهدفت كل المواد التى عرضت فى التليفزيون - خاصة الموضوعات الاجتماعية - مخاطبة فئات الجمهور العام وليس قطاعا أو فئة بعينها ، فى حين استهدفت النسبة الأكبر من المواد الإذاعية مخاطبة فئات خاصة من الجمهور الريفى ، وبخاصة النساء (٢ر٦٥٪) والأطفال (٧ر٨٪) .

٣ - الموضوعات الثقافية

- ظهر من التحليل ان تناول الموضوعات الثقافية والفنية كان محدودا فى الراديو (٨ر٤٪) ، و التليفزيون (٩ر١٪) .
- لم تتناول الخدمات الإذاعية سوى موضوع التراث الشعبى ، وتناول التليفزيون موضوعين فقط هما : قضايا التعليم ، والتراث الشعبى .
- كان مقدمو هذه الموضوعات من الجنسين ، وذلك فى الراديو والتليفزيون .
- أذيعت أغلبية المواد الإذاعية مرتين أسبوعيا (٨٠٪) ، أما المواد التليفزيونية فقد تم تناولها بشكل غير دورى . وقد أذيعت معظم مواد الراديو (٦٠٪) خلال الفترة المسائية ، أما المواد التليفزيونية فقد عرض بعضها فى الفترة الصباحية، والبعض الآخر فى فترة السهرة .
- قدمت كل المواد الإذاعية ضمن برامج مدة كل منها عشر دقائق ، فى حين كانت مدة كل مادة تليفزيونية من نصف ساعة إلى أكثر من ساعة .
- واكبت نسبة كبيرة من المواد الإذاعية فى هذا المجال الأحداث ، والعكس صحيح بالنسبة للمواد التليفزيونية .
- قدمت المواد الإذاعية فى شكلين هما : الحديث المباشر (٦٠٪) ، والحوار مع المتخصصين ، وقدمت المواد التليفزيونية فى شكلين أيضا هما : المسلسل ، والحوار .
- استخدمت المواد الإذاعية اللغة العامية وحدها ، فى حين جمعت المواد التليفزيونية مستويين للغة هما : العامية ، والإعلامية .
- هدفت الوسيلتان إلى نقد الواقع والحث على تغييره (٧ر٤٦٪ فى الراديو ، و١٠٠٪ فى التليفزيون) . وكانت الوظيفة الأساسية لهذه المواد فى الراديو والتليفزيون هى التسلية والترفيه (٧ر٥٦٪ منها) ، ثم

التفسيروالتوجيه بنسبة (٣ر٤٣٪) .

- خاطبت كل المواد الإذاعية والتليفزيونية المتصلة بالموضوعات الثقافية الجمهور العام وليس فئات أو قطاعات بعينها .

٤ - القيم

- كانت قيمة "الأرض" هى أكثر القيم ظهورا فى المضمون الخاص بالقرية فى كل من الراديو والتليفزيون ، وإن ارتفعت نسبة ذلك فى الراديو مقارنة بالتليفزيون (٦ر٥٠٪ ، مقابل ٤٠٪) .
- فى الوقت الذى جاءت فيه قيمة "العمل" فى الترتيب الثانى فى التليفزيون ، احتلت قيمة "الترابط العائلى" هذا الترتيب فى الراديو ، فى حين جاءت قيمة "العمل" فى الترتيب الثالث فى الراديو .
- ظهرت قيمة "الادخار" فى التليفزيون بنسبة (٧ر١٦٪) ، والإذاعة (٥ر٤٪) .
- لم تظهر قيمتا "التعليم" "والهجرة" إطلاقا فى المضمون الإذاعى ، وإن ظهرت قيمة "التعليم" فى التليفزيون بنسبة ٣ر٩٪ ، وقيمة "الهجرة" بنسبة ٧ر٪ .
- معظم مقدمى هذه المواد كانوا من الرجال فى الوسيلتين (٩ر٦٧٪ فى الراديو ، و٣ر٥٥٪ فى التليفزيون) . وقد كان إسهام النساء فى تقديم هذه المواد فى الراديو أعلى من التليفزيون (٧ر٢٥٪ ، مقابل ٤٪ فقط) .
- ظهر المضمون القيمى فى البرامج الإذاعية اليومية بشكل أكبر ، تلاها البرامج الأسبوعية ، والعكس صحيح فيما قدم فى المواد التليفزيونية .
- أدرجت هذه المواد فى البرامج الإذاعية مدتها ٥ دقائق فى كل حلقة ، فى حين عرضت نسبة كبيرة من المواد التليفزيونية التى تتضمن قيما فى مدة ربع ساعة لكل مادة .

- أذيع جزء كبير من هذه المواد الإذاعية فى الفترة الصباحية والمسائية ، أما المواد التليفزيونية فقد أذيعت فى فترة الظهيرة ، ثم فى فترة الإرسال المسائية .
- قدمت نسبة كبيرة من المواد الإذاعية المتضمنة فى شكل حوار (١ر٦٨٪) ، فى حين قدمت المواد التليفزيونية فى قالب درامى (٣٧٪) .
- استخدمت غالبية المواد الإذاعية اللغة العامية ، أما المواد التليفزيونية فقد استخدمت اللغة الإعلامية ، ولم تستخدم اللغة الفصحى إطلاقا ، سواء فى الراديووالتليفزيون .
- قدمت هذه القيم ، سواء فى الراديو والتليفزيون ، بشكل ضمنى وغير مباشر .
- وتم الاعتماد على الحجج العقلية للإقناع بشكل أكبر فى كل من الراديو والتليفزيون (٦ر٦٥٪ ، مقابل ٣ر٦٥٪) مقابل الاعتماد على الحجج العاطفية ، حيث كان فى الراديو أعلى منه فى التليفزيون (١ر٢٧٪ مقابل ٢٢٪) .

إجمالا لما سبق يمكن الخروج الحقائق التالية :

١ - لم تحظ قضايا ومشكلات الريف المصرى باهتمام واف من جانب وسائل الاتصال الجماهيرى ، والمساحات أو الأوقات التى خصصتها هذه الوسائل لمعالجة قضايا الريف المصرى كانت محدودة للغاية ، إذا ماقورنت بالوزن الفعلى للريف فى المجتمع المصرى .

٢ - ينظر للقرية المصرية على أنها وسيلة لتغطية احتياجات المجتمع من الغذاء ، دون مراعاة لاحتياجات القرية نفسها ، والبشر الذين يعيشون فيها . وحتى عند تناول بعض مشاكل الريف - كالإسكان والخدمات - كان التركيز على تناول هذه المشاكل كجزء هامشى من مشاكل الخدمات فى المدن ، وبخاصة القاهرة ، أو انعكاس هذه الآثار السيئة على القاهرة .

٣ - هناك مخاطر أساسية تجابه القرية المصرية ، ورغم هذا لم تعطها وسائل الاتصال الجماهيرى اهتماما موازيا لأهميتها ، ومن امثله ذلك الاعتداء على القرية المصرية والتشويه المستمر لها ، وتجريف الأرض الزراعية ، والنقص الواضح فى العمالة الزراعية المأجورة والتى تم تناولها فى إطار الحديث عن مشكلة الهجرة إلى الخارج ، فضلا عن التأثيرات المختلفة للهجرة على القرية المصرية .

كما اتضح من التحليل ندرة تناول قضية الأمية فى الريف ، على الرغم من خطورتها . واتسمت المواد التى استهدفت تزويد الريفيين بالمهارات الجديدة بالندرة . والأمر نفسه بالنسبة للتعليم ومشاكله فى مصر .

- ركزت وسائل الاتصال الجماهيرى - بشكل كبير - على نشر الجرائم التى يرتكبها الريفيون ، وبخاصة ما يسمى الجرائم داخل الأسرة .
- رغم التدنى الواضح لمستوى الخدمات الحكومية والتعاونية ، فإن وسائل الاتصال الجماهيرى - باستثناء الصحف الحزبية - ركزت على جهود الحكومة فى الارتفاع بمستوى الخدمات وتحسينها .
- لم تعط وسائل الاتصال الجماهيرى موضوع الجمعيات التعاونية الزراعية الاهتمام الكافى ، فى الوقت الذى يزداد فيه عدد الجمعيات الزراعية المتخصصة التى تخدم أنشطة زراعية وتجارية لأصحاب القدرة المالية والنفوذ . كما انها اكتفت بإشارات عابرة لموضوعات كهربة الريف ، وتصنيعه ، ونشر الميكنه الزراعية ، ولم تناقش التحديات الثقافية والاتصالية التى تواجه القرية اليوم ، وآثارها السيئة الفعلية والمحتملة . - وبخاصة الراديو والتليفزيون - وكذلك الموضوعات السياسية الخاصة

بالقرية ، بل إنها لم تتناولها إطلاقا .

٤ - وأسفر تحليل مضمون عينة وسائل الاتصال الجماهيرى عن تنبهها لبعض المخاطر والتحديات التى تواجه القرية المصرية ، مثل الاهتمام بموضوع رفع انتاجية الأرض ، والسعى لسد الفجوة الزراعية ، والتعرض لانحسار الإنتاج الزراعى - بشكل واضح - بالمقارنة بالاحتياجات ، فضلا عن الاهتمام بمشروعات الرى والصرف ، وموضوع الملكية الزراعية ، والآثار المترتبة على تفتيتها ، وعرض موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر للأراض الزراعية . كما انها اهتمت بالتأكيد على بعض القيم ، مثل قيمتى الأرض والعمل .

٥ - وبشكل عام ، يمكن القول انه - ومع بعض الاستثناءات - لا يقوم النظام الاتصالى بدور مؤثر لإعداد المواطنين فى الريف ، وتهيئتهم للتعبير عن إرادتهم ومشاركتهم ، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم .

وفى ظل الحقائق التى كشف عنها من تحليل عينة البحث السابق الإشارة لها ، يمكن طرح ثلاثة تصورات تتعلق بمعالجة وسائل الاتصال الجماهيرى لقضايا الريف فى المستقبل . يعكس التصور الأول رؤية سلبية لما سيكون عليه الحال فى المستقبل ، أما التصوران الآخران فيحملان قدرا من التفاؤل لما سيكون عليه الأمر ، وإن كان أحدهما يتوقع ان يتم هذا بشكل جزئى ، والآخر أكثر تفاؤلا بحدوث تغير جذرى يغير الحال لما هو أفضل . وتتمثل ملامح هذه التصورات فيما يلى :

التصور الأول

وهو يفترض استمرار الظروف التى سادت خلال العقد الماضى - على الأقل -

حتى الآن ، وبالتالى يتوقع ان تواصل وسائل الاتصال الجماهيرى سياستها الحالية ، وعدم الاهتمام بمعالجة قضايا الريف ومشكلاته ، واحتياجاته ومتطلبات سكانه ، فضلا عن عدم الاهتمام بالمخاطر الأساسية التى تجابه القرية المصرية : الاعتداءات المستمرة على الأرض ، والعزوف المستمر والمتزايد عن العمل فى الزراعة ، واستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة ، وارتفاع نسبة الأمية فى الريف ، وسيطرة بعض المفاهيم الغربية التقليدية على عقلية غالبية العاملين بوسائل الاتصال الجماهيرى ، وخاصة القيادات الاعلامية فى هذه الوسائل ، ومع الاستمرار فى استخدام نفس المعايير الحالية لانتقاء الأخبار التى تحظى باهتمام الجمهور وليس فى ضوء اهمية هذه الاخبار بالنسبة للمجتمع الذى صدرت منه ، فضلا عن تركيزهم على الأخبار الآنية المثيرة غالبا ، وليس على المعلومات التى تتناول بعمق موضوعات ذات الأهمية فى حياة المواطنين .

وعلى هذا يتوقع استمرار طابع الإثارة والسطحية مسيطرا على المعالجات الإعلامية .

ووفقا لهذا التصور يتوقع أن تظل المعالجات تقريرية تكتفى بمجرد إقرار الواقع ومؤيدة للسياسات الرسمية ، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات فى الريف . وستبقى المعالجة النقدية لهذه السياسات محدودة ، فضلا عن استمرار الأوضاع القانونية لوسائل الاتصال الجماهيرى ، وما يترتب على هذا من الالتزام بالسياسات الحكومية دون نقدها ، واستمرار تقييد حق الافرد فى إصدار الصحف .

ويستشف من هذا التصور استمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة لأغلبية الإعلاميين فى مصر ، ومايترتب عليها من قيامهم بعدة أعمال إلى جانب عملهم فى مؤسساتهم الصحفية والإعلامية . وفيما يتعلق بالجمهور يتوقع استمرار غياب

أو ضعف مشاركة الجماهير (لاسيما فى الريف) فى عمليات الاتصال الجماهيرى من خلال هذه الوسائل .

التصور الثانى

ويفترض توفر الظروف للاتجاه نحو ترشيد مسيرة العقود الأخيرة ، وحدوث تغيرات جزئية أو نسبية ، مع استمرار التوجهات الأساسية للنظام الاتصالى .
ويتوقع هذا فى كل الملامح السابق الإشارة لها من الحديث عن التصور الأول .

التصور الثالث

وهو يقوم على افتراض حدوث تغيير جوهرى فى ظروف القرية وأوضاعها ، يحول القرية إلى مجتمع محلى قائم على المشاركة والديمقراطية والإبداع الذاتى ؛ لتحقيق الاحتياجات الاتصالية الأساسية على مستوى القرية .

من النتائج السابقة يظهر محدودية تناول وسائل الاتصال الجماهيرى لقضايا الريف المصرى ، وإن تباينت النسبة من وسيلة لأخرى (راديو وتليفزيون وصحف) ، وحتى داخل نفس الوسيلة هناك تباين فى اهتمام قطاعاتها بمختلف الموضوعات الخاصة بالريف المصرى .

وقد تناولت الغالبية العظمى منها القضايا الاقتصادية فى الريف المصرى ، والتى جاءت فى الترتيب الأول فى إطار القضايا المتعلقة بالريف المصرى ، تليها القضايا الاجتماعية ، ثم الثقافية ، والفنية ، والسياسية ، فضلا عن بث بعض القيم .

ورغم تلك الجهود المقدمة – فى ظل السياسة الاتصالية الحالية – لم تحظ قضايا الريف المصرى بالاهتمام الكافى . فهناك إغفال للعديد من

الموضوعات المهمة .

وعلى هذا فهناك حاجة لتغيير تلك السياسات الاتصالية - بشكل جزئى أو كلى - بأخرى رشيدة وواعية تستهدف سد الفجوة الاتصالية ، وخلق الفرص للاتصال بالآخرين ، والحيلولة دون الغزو الثقافى ، وتنمية وعى الجماهير ، وحثهم على المشاركة فى إبراز ومحاولة علاج قضاياهم المحلية من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة .

Abstract

ISSUES OF THE EGYPTIAN VILLAGE IN MASS MEDIA PRESENT AND FUTURE PERCEPTION

Azza Sedick

This article summarizes the main points covered in the report of: "Issues of the Egyptian Village in Mass Media: Present and Future Perception". The report is a part of an inclusive research on communication structure in the Egyptian Village, which is undertaken within the project of studying "The Future of the Egyptian Village".

The article reviews - in brief - the main objectives of the report, its sample, methodology and the main results.

التوجه المهنى لدى القائم بالاتصال *

آمال كمال **

تتناول الورقة موضوع التوجه المهنى للقائمين بالاتصال فى وسائل الإعلام ، وذلك من خلال التعرض لمفهومى القائم بالاتصال والتوجه المهنى ، وكذلك تقديم قراءة نقدية فى الدراسات السابقة التى أجريت حول هذا الموضوع من خلال قسمين :

الأول : يتضمن الدراسات السابقة التى تناولت القائم بالاتصال سواء التى قدمت توصيفا للتوجهات المهنية للقائمين بالاتصال أو التى استخدمت مقاييس لحساب درجات التوجه المهنى لهم .

الثانى : يستعرض الطرق المختلفة المستخدمة فى حساب درجات التوجه المهنى للقائمين بالاتصال .

دراسة الأبعاد الاجتماعية فى الاتصال على جانب كبير من الأهمية ، فهى تلقى الضوء على العوامل التى تؤثر بشكل غير مباشر فى الرسالة التى تبث للجمهور عبر وسائل الاتصال المختلفة .

ويمثل القائمون بالاتصال طرفا أساسيا له أثره فى فعالية الرسالة الاتصالية . فالقائم بالاتصال يؤثر فى مدى تقبل الجمهور لمحتوى الرسالة الإعلامية ، ومن ثم فإن دراسة القائم بالاتصال ، ووضعه الاقتصادى وأساليب

* تمثل هذه الدراسة تقريرا فرعيا من بحث : "البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى : القائم بالاتصال" والذى يجريه قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بإشراف الدكتورة نجوى الفوال .

** باحث مساعد بقسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث ، مايو وسبتمبر ١٩٩٣ .

تأهيله وتدريبه وأرائه ومعتقداته ورؤيته للجمهور ، وآليات الأداء المهنى والصعوبات والمعوقات التى تحول دون ممارسته لمسئولياته المهنية ، والضغوط المهنية والإدارية التى يتعرض لها ، وكذلك إدراكه للدور الذى يقوم به فى المجتمع ، إن دراسة كل ذلك تفيد فى التعرف على هذا الطرف الأساسى من أطراف العملية الاتصالية .

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة موضوع التوجه المهنى للقائم بالاتصال فى وسائل الإعلام وذلك لأن رؤيته لمهنته تؤثر فى أدائه المهنى ، وفى الدور الذى يلعبه فى توجيه الرسالة الإعلامية إلى الجمهور . ولعرض هذه القضية نتعرض فى البداية لمفهومى القائم بالاتصال والتوجه المهنى ، ثم نقدم قراءة نقدية للتراث العلمى فى هذا الموضوع ، وذلك من خلال محورين : الأول يتضمن الدراسات السابقة التى تناولت القائم بالاتصال ، سواء اكتفت بوصف التوجهات المهنية لهذه الفئة أو استعانت بمقاييس لتقدير درجة التوجه المهنى لدى القائم بالاتصال ، والثانى يتضمن الطرق المختلفة لحساب درجات التوجه المهنى لدى المبحوثين .

والقائم بالاتصال Communicator هو أى شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد إلى آخر عبر الوسيلة الإعلامية ، أو أى فرد آخر له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية [١] . والقائمون بالاتصال هم الذين يؤدون دورا فعالا مباشرا فى إنتاج الرسالة الإعلامية [٢] .

ويعد القائم بالاتصال من أهم العوامل اللازمة لنجاح أى عمل إعلامى ، والوصول إلى تحقيق الأهداف التى تسعى الوسيلة إلى تحقيقها [٣] . وعلى ضوء ما يتمتع به القائم بالاتصال من قدرات وكفاءة فى الأداء يتحدد مصير عملية الاتصال برمتها . وهناك جوانب تحدد قدرات القائمين بالاتصال ، منها الخلفية الاجتماعية والثقافية لهؤلاء الأفراد ، وعلاقتهم بالمؤسسات التى يعملون فيها ،

ورؤيتهم للجمهور وعلاقتهم به ، والسياق المجتمعى الذى يجرى فيه نشاطهم ، ووعيهم بالتحديات الحقيقية التى تواجه المجتمع [٤] .

ومن اللافت للانتباه أن الدراسات فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى مصر تتسم بالتركيز على الشخصيات الصحفية المؤرخ لها فى إطار تحديد مواقفها من القضايا السياسية والفكرية السائدة [٥] ، فهى لم تتناول هذه الشخصيات فى إطار علاقتها بالمؤسسة الإعلامية التى تعمل من خلالها . كما أنها تتجه إلى إضفاء طابع إيجابى على هذه الشخصيات الصحفية ، وتؤكد على دورها الوطنى وتأثيرها على الواقع الصحفى .

ثم شهدت الدراسات فى هذا المجال تطورا ملحوظا منذ السبعينيات ، فصارت تتناول القائم بالاتصال فى إطار العملية الصحفية الكاملة . فبينما تركز الدراسات التاريخية على الدور والموقف الفردى ، تهتم الدراسات المعاصرة - بصفة أساسية - بالدور الجماعى للقائمين بالاتصال فى إطار العملية الاتصالية [٦] .

وعلى صعيد آخر ، فإن مفهوم المهنة Profession يشير إلى الوظائف التى تتطلب معرفة متخصصة إلى حد كبير ، وكذلك التى تقتضى توافر مهارات معينة تكتسب جزئيا من خلال الدورات التدريبية التى تستند إلى أسس نظرية ، وليس من خلال الممارسة فقط ، ويشير المفهوم إلى الوظائف التى يقوم شاغلوها بتقديم خدمات أكثر من ارتباطهم بإنتاج وتوزيع السلع [٧] .

وعلى هذا فإن المهنة تقتضى توافر مهارة تعتمد على معرفة نظرية ، وتقتضى المهارة توافر التعليم والتدريب ، وعلى المهنى أن يثبت كفاءته من خلال اجتيازه اختبارا معينا . وتتسم الأعمال التى تتصف بصفة "المهنة" بوجود نظام عام للمعرفة النظرية لهذه الأعمال يعتبر مصدرا رئيسيا لاكتساب المهارة فيها ،

وتقبل المجتمع – بأفراده ومنظماته – لسلطة أو نفوذ أو خبرة أعضاء هذه المهنة ، أى الاعتراف بمهاراتهم ، ووجود قواعد غير رسمية تهدف إلى إكساب أعضاء المهنة الاحترام فى المجتمع ، وتحميهم من ادعاء من لايملكون المهارة الرسمية المطلوبة فى الانضمام إلى المهنة . وغالبا مايزاد من شأن الاعتبار اللازم نحو المهنة بفضل المنظمات المهنية التى تضع قواعد الالتحاق بالمهنة والسلوك المهنى ، وتحافظ على مستوى المهنة ، وتدافع عنها (٨) .

أما مفهوم المهنية Professionalization ، فعلى الرغم من وجود تنوع فى تعريفاته ، فإن هناك اتفاقا على أنه يشير إلى تلك العملية التى يمكن من خلالها تحديد الوظيفة كمهنة ، والتى تتضمن تحديد هيكل معرفى أو نظرية تحدد مجال الخبرة ، ويضاف إلى ذلك نشوء الروابط المهنية ، وزيادة الشعور بالهوية الجماعية، وصياغة رموز تلائم السلوك المهنى ، وتطور معنى الالتزام تجاه أفراد المجتمع (٩).

ويعرف البعض النزعة المهنية Professionalism بأنها الصفات المعقدة التى تتميز بها بعض المهن ، كالاعتداد بالمهنة ، والشعور بالمسئولية الفردية ، والتطبيق العملى لدراسات فنية ، والميل نحو التنظيم الذاتى ، وروح الإيثار المتزايدة . وتتجه النزعة المهنية – بصفة عامة – إلى رفع قيمة المهنة ، والتوسع فى شروط مزاولتها، وطلب زيادة مزاياها فى الناحيتين المادية والأدبية (١٠) .

وتتمثل المعايير الأساسية للتوجه المهنى Professional Orientation فى الخبرة والاستقلال والالتزام والمسئولية ، وقد كانت هذه المعايير هى الأساس الذى تم بناء عليه مقياس التوجه المهنى لجاك ماكلويد Jack Mcleod وسيرل هولى Searle Hawly ، والذى يتيح الحصول على بيانات تتعلق بتوجهات القائمين بالاتصال نحو المهنة التى يزاولونها (١١) .

وتجدر الإشارة بداية إلى أنه ليس هناك اختلاف أساسى بين الاتجاهات

الشخصية Personal Attitudes والمعايير المهنية Professional Standards للقائم بالاتصال ، وذلك لأن اختيار المهنة يتوافق فى العادة مع الميول الفردية [١٢] .

ومع أن أعضاء المهنة الواحدة يشتركون فى تبنى المعايير الخاصة بالأداء المهنى ، فإنه قد يكون لكل منهم معايير مختلفة ، وهذه المعايير تتعلق بالدور Role، أو التوجه Orientation الذى يميل الفرد إلى اعتناقه . ففى حين أن بعض القائمين بالاتصال ينظرون إلى دورهم على أنه حلقة الوصل بين الجمهور ونظام الحكم ، يرى البعض الآخر أن دوره أكثر إيجابية ، وأن عليه أن يعبر عن الآراء المختلفة للجمهور وعن مطالبه واهتماماته وهمومه ويعكس مشكلاته . وقد لايكون هناك اختلاف أساسى بين الدور الشخصى للقائم بالاتصال والدور الذى تعتنقه المؤسسة الإعلامية ، حيث إنه يتجه فى العادة للالتحاق بالمؤسسة التى تتفق مع ميوله [١٣] .

وتتكون المعايير والممارسات المهنية المشتركة من خلال العمل مع أعضاء المهنة الواحدة . فرأى الزملاء والرؤساء المباشرين ذو أهمية كبيرة . ويولى القائم بالاتصال أهمية كبيرة لعمل زملائه الآخرين فى وسائل الإعلام المنافسة ، وهذا يساعد على تطوير مفاهيم مشتركة فيما يتعلق بالأداء المهنى [١٤] .

وقبل أن نتناول التراث العلمى فى موضوع التوجه المهنى للقائم بالاتصال ، يتعين علينا أن نضعه فى إطاره الأشمل ، وأن نتعرض بداية للدراسات التى تناولت القائم بالاتصال بوجه عام .

فقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين تزايد الاهتمام بدراسة القائم بالاتصال ، ووجد الباحثون أن الاكتفاء بدراسة المضمون الصحفى لن يتيح إلا دراسات محدودة الأثر ، لأنها تهمل منتج هذا المضمون ، ولا توفر معرفة الأسباب والظروف التى تم فى ضوئها اختيار هذا المضمون دون غيره . وتوالت الدراسات المعنية بالقائم بالاتصال ، إما كموضوع وهدف أساسى للدراسة ، أو

من خلال معالجة القائم بالاتصال فى إحدى مفرداتها حسب ما يفرضه موضوع البحث الرئيسى [١٥] .

ومن الملاحظ اهتمام الدراسات المصرية فى الفترة الأخيرة بالقائم بالاتصال، إلا أنه لم يكن الموضوع الأساسى للدراسة ، وإنما يتم تناوله أو التعرض له كطرف من أطراف العملية الإتصالية ، كما أنه يتم التركيز فى تلك الدراسات على فئات محددة من القائمين بالاتصال لخدمة أهداف البحث . هذا باستثناء دراسة عن القائمين بالاتصال وقضايا التنمية (١٩٩١) [١٦] ، ودراسة أخرى عن الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال (١٩٨٩) [١٧] ، ودراسة ثالثة عن القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية(١٩٩٢) [١٨] .

ويمكن تقسيم الدراسات المصرية المعاصرة – فى مجال القائم بالاتصال – إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

المجموعة الأولى : تضم الدراسات التى كان القائم بالاتصال يمثل موضوع البحث فيها بشكل أساسى .

المجموعة الثانية : تضم الدراسات التى تناولت القائم بالاتصال من خلال زاوية محددة ، ولخدمة أهداف بحثية معينة .

المجموعة الأولى

وتضم الدراسات التى كان القائم بالاتصال موضوعها الرئيسى ، وتندرج تحت هذا المحور دراسة ألفت أغا عن "القائمين بالاتصال وقضايا التنمية" (١٩٩١) [١٩]، وسيأتى الحديث عنها تفصيليا فيما بعد عند تناول الدراسات التى استعانت بمقياس التوجه المهنى الذى قدمه كل من چاك ماكلويد Jack Macleod وسيرل هولى Seale Hawly .

وهناك دراسة أخرى أجراها سعيد السيد عن "الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال" (١٩٨٩) [٢٠] ، وتهدف إلى استعراض الدراسات المتعلقة بالضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال . وتعرضت الدراسة لنوعين من الضغوط ، أولهما هو الضغوط المهنية ، وهى الالتزامات التى يفرضها المجتمع الصحفى وتحدد ممارسات المهنة ، والنوع الآخر يتمثل فى الضغوط الإدارية . وتناولت معظم الدراسات تأثير الملكية على تحديد مسار المؤسسة ، والضغوط الناتجة عن طبيعة العمل والمتطلبات الإنتاجية والتقاليد التى قامت عليها الوسيلة الإعلامية وكان لها أثرها فى تحديد سياستها الإعلامية ، وتحدد الطابع العام للوسيلة وتوجهها الأساسى ، وهذه السياسة غير معلنة وغير مقننة .

وتشير هذه الدراسة إلى أن الضغوط الإدارية هى التى تمارس تأثيرا حاسما على القائم بالاتصال ، وهو تأثير يفوق القيود المهنية . فالضغوط الإدارية تحد من استقلالية وفاعلية الصحفى ، ويرى الباحث أنه لكى يتم تطبيق نتائج الدراسات الأجنبية على الوضع الصحفى فى مصر يجب أن يتم وضعها فى إطار نظرية سياسية اجتماعية شاملة ، وإلا ستكون كل المحاولات مجرد إهدار للوقت والجهد .

وهناك دراسة ثالثة عن القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، قدمتها عواطف عبد الرحمن ، وليلى عبد المجيد ، ونجوى كامل (١٩٩٢)[٢١] ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخريطة الاجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين ، من خلال الاقتراب العلمى من طبيعة العمل الصحفى فى مصر من حيث ظروف ممارسته ، ومعايير تقييم الأداء المهنى ، والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه وزملائه، ثم رصد علاقات الصحفى خارج المؤسسات الصحفية مع مصادره ومع نقابة الصحفيين ثم مع قرائه ، كما تناولت الدراسة الصعوبات والمعوقات التى تحول

دون ممارسة الصحفى لمهامه والتمتع بحقوقه المهنية .

وقد بلغ حجم العينة فى هذه الدراسة ٤٢٦ صحفيا ، وهى تمثل ١٥٪ من المجتمع الكلى للصحفيين فى مصر ، واستخدم أسلوب "العينة متعددة المراحل" ، وروعى فيها أن تمثل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية ، بالإضافة إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط . كما روعى تدرج الصحفيين فى المواقع الوظيفية المختلفة داخل كل مؤسسة . وقد أسفرت أهم نتائج الدراسة على أن ٩ر٦٩٪ من العينة راضون عن عملهم الحالى ولايرغبون فى تغييره ، وأن ٨ر٢٩٪ قد أتيحت لهم فرصة المشاركة فى دورات تدريبية ، وأن هناك اتجاها سلبيا عند الصحفيين نحو فكرة الجمع بين العمل الصحفى والعمل فى مجال الإعلان ، إذ رفض تلك الفكرة ٦ر٧٤٪ من أفراد العينة .

المجموعة الثانية .

تضم الدراسات التى تعرضت للقائم بالاتصال فى إطار موضوع البحث الرئيسى . وقد تعددت هذه الدراسات وتنوعت مشكلاتها البحثية ، وتميزت بأنها ركزت على فئات معينة من القائمين بالاتصال وثيقة الصلة بموضوع البحث . وسنذكر بعض هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر .

دراسة عن القائمين بالاتصال فى صفحة المرأة فى الصحف المصرية (١٩٨٩)[٢٢] ، واستهدفت التعرف على القائم بالاتصال فى هذه الصفحات المتخصصة ، ومدى وعيه بقضايا المرأة المثارة ، وتأثير السياسة التحريرية على معالجة تلك القضايا من وجهة نظره ، وأسفرت نتائجها عن أن ٥٦٪ من المبحوثين يرون أن الصحافة المصرية لاتهتم بقضايا المرأة ، وأنهم غالبا ما يعتمدون على *المواد الأجنبية فى تناول موضوعات المرأة ، كما أظهرت النتائج تأثير السياسة*

التحريرية ، من خلال تحديد موضوعات معينة يجب على القائم بالاتصال تناولها .

وهناك دراسة أخرى عن القائم بالاتصال فى الصفحة الاقتصادية فى الصحف المصرية (١٩٩١)[٢٣] ، واستهدفت الدراسة التعرف على خصائص القائمين بالاتصال فى هذه الصفحة ، والتأهيل المهنى والأكاديمى ، وعلاقتهم بمصادرهم وبجمهورهم ، وتأثير السياسة التحريرية ، والمعوقات التى تواجه القائم بالاتصال فى عمله .

ودراسة ثالثة عن القائم بالاتصال فى البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى (١٩٩١) [٢٤] ، واستهدفت هذه الدراسة التعرف على آراء ومعتقدات واتجاهات القائم بالاتصال ، وانعكاس هذه الجوانب على إعداده للرسائل الإعلامية ، وبلغ حجم مفردات البحث ٣٥ مفردة (٢٥ ذكرا ، ١٠ إناث) ، وضمت المعدين والمقدمين والمخرجين ، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ، منها ضعف التأهيل المهنى للقائم بالاتصال ، وضعف مشاركته فى عملية التخطيط لبرامجه ، وتعرضه لضغوط عديدة ، منها مشكلات العمل ، وضعف الإمكانيات الفنية ، وعدم ملاءمة مستوى الدخل للجهد المبذول ، ورأى ٦٧٫٧٪ من المبحوثين أنهم يتطلعون لترك أعمالهم .

وأجريت دراسة أخرى ، عن القائمين بالاتصال فى البرامج التليفزيونية التى تستخدم شكل التحقيق (١٩٨٧)[٢٥] . وبلغ حجم مفردات البحث ١١١ مفردة . وقد أبرزت نتائجها أن القائم بالاتصال يتعرض لضغوط من الرقابة ، وأن التحقيقات تتعرض لتدخل جهات خارجية .

وهناك دراسة ميدانية عن القائمين بالاتصال فى برامج المنوعات فى الإذاعة المصرية (١٩٨٠) [٢٦] ، ركزت على خصائصهم ، ومدى التدريب الذى تلقوه ، وأسلوب التحاقهم بالعمل ، وعملية تخطيط البرامج . وأشارت الدراسة إلى افتقاد

هذه البرامج إلى المتخصصين فى مجال الإعداد والتأليف .

ومن الملاحظ أن هذه الدراسات تشترك فى اعتمادها على الاستبيان كأداة لجمع البيانات فى دراسة القائم بالاتصال ، كما أنها أجريت على عينات ذات أحجام محدودة ، وذلك يرجع إلى أن دراسة القائم بالاتصال لم تكن الهدف الرئيسى للباحث فى هذه الدراسات كما سبق أن أشرنا .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات قد تعرضت لكثير من بنود مقياس التوجه المهنى ، على الرغم من عدم استخدام المقياس فى حد ذاته .

كما تتفق هذه الدراسات فى تعرضها للمحاور الآتية فى دراسة القائم بالاتصال وهى : التأهيل والتدريب ، والإشراف والرقابة ، والحرية فى اتخاذ القرارات ، والمشاركة فى التخطيط ، والعمل فى أكثر من وظيفة ، وطرق الالتحاق بالعمل ، والضغوط والصعوبات التى تعترض العمل ، والعلاقة بالزملاء والرؤساء ... الخ ، ومن الملاحظ وجود قدر كبير من التشابه بين هذه المحاور وبين البنود التى يتضمنها مقياس التوجه المهنى ، كما سيتضح فيما بعد .

ومن جانب أخر ، وفيما يتعلق بالدراسات التى عنيت بالتوجه المهنى لدى القائم بالاتصال ، فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول : يضم الدراسات التى وقفت عند حدود الرصد والتوصيف للتوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، ولم تتعد ذلك . ويمكن أن نحدد بداية الاهتمام بدراسات القائم بالاتصال بدراسة ليوروستن Leo C. Rosten عن مراسلى واشنطن عام ١٩٣٧ ، والتى تشير إلى أن الصحفيين ذوى التوجه المهنى يختلفون فى سلوكهم وفى رؤيتهم لذاوتهم عن بقية زملائهم . وتعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التى أجريت على الصحفيين كقائمين بالاتصال [٢٧] .

ويرى ولبور شرام Wilbur Schramm أن أية وظيفة تدور حول مفهوم

الخدمة العامة ، مثلما هو الحال عليه فى الاتصال الجماهيرى ، تكون بالضرورة مهنة ، وأن أعضاءها يجب أن يعدوا "مهنيين" [٢٨] .

وقد أجرى مينانتو هورتا Menanteau Harta [٢٩] دراسة على القائمين بالاتصال فى المؤسسات الإعلامية المختلفة فى شيلى ، فى نهاية عام ١٩٦١ . وبلغ حجم العينة ٢٣٥ مفردة . ودرس الباحث التوجه المهنى للصحفيين من خلال البنود التالية : الاتجاه نحو التأهيل الصحفى ، والاشتراك فى المنظمات المهنية ، والاعتراف بأن الصحافة مهنة ، والدوافع الوظيفية للقائم بالاتصال ، والاتجاه نحو دخول أحد الأبناء ميدان الصحافة .

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن معظم المبحوثين لديهم اتجاه ايجابى نحو التأهيل الصحفى ، ويساهمون فى المنظمات المهنية ، هذا فضلا عن وجود دافع لدى المبحوثين للالتحاق بالعمل الإعلامى .

غير أن هذه الدراسة لم تستفد من مقاييس الاتجاه بتقسيم المبحوثين إلى فئات تبعا لتوجهاتهم المهنية ، مما يتيح إبراز الاختلافات فى استجاباتهم تبعا لدرجة توجههم المهنى .

وأظهرت دراستا كوهين Cohen ووراين بريد Warren Breed [٣٠] وجود علاقة بين التوجه المهنى والأداء الصحفى للمبحوثين . وأجرى لورانس داى [٣١] Laurence Day دراسة فى ثلاث دول من أمريكا اللاتينية ، وهى الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك ، على عينة من ٩٤ شخصا . وتناول داى الرضا عن العمل والتوجه المهنى بالدراسة ، إلا أنه لم يقس درجات التوجه المهنى للمبحوثين ، واكتفى بالوصف فقط .

وأسفرت دراسة چون چونستون John Johnstone وادوارد سلوسكى Ed-ward Slawski ووليم بومان William Bowman عن وجود علاقة بين متغيرات

السن والتعليم والخبرة المهنية والعضوية فى المنظمات وبين القيم المهنية [٣٢] .

ويمكن القول إن هذه الدراسات قد اكتفت بوصف التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، دون الاستعانة بمقياس يقيس درجة التوجه المهنى للمبحوثين ، إلا أن أهميتها تمثلت فى إلقاء الضوء على القائمين بالاتصال ، وكانت أساسا للدراسات التى أجريت بعد ذلك .

ومن ناحية أخرى ، فإنه ينبغى لنا أن نشير إلى أن هذه الدراسات المبكرة قد ركزت على الصحافة دون سائر الوسائل الإعلامية ، نظرا لأنها أقدم وسائل الاتصال ظهورا وأرسخها قدما . يضاف إلى ذلك أن الفترة الزمنية التى أجريت فيها تلك الأبحاث كانت فى منتصف القرن العشرين ، وفى هذه الفترة كانت الوسائل الإلكترونية مازالت فى السنوات الأولى لظهورها . وكانت السمات التى تنفرد بها هذه الوسائل دون الصحافة - بما تستطيع أن تنقله من صوت وصورة وحركة - هى التى لفتت أنظار الباحثين فى البداية ، فانصب اهتمامهم على مضمون تلك البرامج أكثر من الاهتمام بمنتجى هذا المضمون .

القسم الثانى : ويضم الدراسات التى اهتمت بقياس التوجهات المهنية ، وقد بدأ هذه الأبحاث ماكلويد ، فى مركز أبحاث الاتصال الجماهيرى بجامعة ويسكونسن . فقد درس ماكلويد وهولى التوجهات المهنية لعينة من صحفيى صحيفة ميلووكى عام ١٩٦٤ [٣٣] . وبلغ حجم العينة ١١٥ محررا ، بالإضافة إلى ٩٣ موظفا إداريا كمجموعة ضابطة . وقد استخدم ماكلويد وهولى مقياس التوجه المهنى المكون من ٢٤ عنصرا لقياس التوجه المهنى للصحفيين ، كما استخدما مقياسا لغويا تفاضليا مكونا من ١٨ صفة وعكسها وذلك لثلاثة مفاهيم أساسية ، وهى : الصحيفة المثالية ، وصحيفة ميلووكى ، ومجلة ميلووكى ، هذا فضلا عن قائمة مكونة من ١١ عنصرا لتقييم الصحف محل الدراسة ، وأسفرت

نتائج الدراسة عن أن الصحفيين ذوى التوجه المهنى يختلفون عن غيرهم .

ويمكن القول إن هذه الدراسة تعد إسهاما نظريا كبيرا ، كما كانت الأساس الذى استندت إليه دراسات أخرى عديدة ، وقد استعان بهذا المقياس عدد من الباحثين ، مما مكن من التوصل إلى بيانات تفيد فى المقارنة بين العينات المختلفة .

واستعانت الدراسات التالية لهذه الدراسة بهذا المقياس ، بعد تخفيض بنوده من ٢٤ بندا إلى ٢١ بندا ، منها ١١ بندا متعلقا بالمهنة ، وعشرة بنود غير متعلقة بالمهنة ، وتشير هذه البنود إلى المميزات المرغوبة فى المهنة ، وعلى المبحوث أن يحدد على مقياس درجة أهمية كل بند من هذه البنود ، ومدى توافرها فى الوظيفة التى يشغلها .

ونعرض فيما يلى لبنود مقياس التوجه المهنى ، وتشمل .

البنود المهنية

- الفرصة لتعلم مهارات ومعارف جديدة .
- التأثير فى اتخاذ القرار .
- احترام قدرة وكفاءة العاملين .
- التحرر من الإشراف المباشر على العمل .
- التأثير فى الرأى العام .
- الاستفادة من القدرات والتدريب .
- قيمة الوظيفة وأهيمتها بالنسبة للمجتمع .
- تنمية الكفاءة المهنية .
- الفرصة للابتكار والإبداع .

- الوظيفة فى مؤسسة لها احترامها .
- مدى تقدير الوقت والجهد المبذول .

البنود غير المهنية

- تميز الوظيفة بالتنوع والإثارة .
- الدخل يوفر مستوى معيشيا مريحا .
- العمل مع زملاء يساندون الفرد .
- الوظيفة لها وضعها فى المؤسسة .
- الفرصة للاتصال بالشخصيات الهامة .
- مكانة الوظيفة فى المجتمع .
- الفرصة للاستقرار الوظيفى .
- الوظيفة تحقق الشهرة .
- الوظيفة تتيح إمكانية العمل مع أفراد متجانسين ، ويسهل العمل معهم .
- الوظيفة لاتشكل عائقا أمام الحياة العائلية .

وبعد عدة سنوات طبق چاك ماكلويد وراموونا وراش[٢٤] Jack Mcleod & Ramona Rush نفس المقياس الذى استخدمه ماكلويد فى دراسته على صحفيى ميلووكى ، طبقاه على ٦٠ مبحوثا قاموا بحضور برنامج تدريبى فى سبتمبر ١٩٦٦ ، منهم ٤٦ صحفيا من أمريكا اللاتينية ، و١٤ طالبا كمجموعة ضابطة .

وعند مقارنة النتائج وجد الباحثان أن هناك قدرا كبيرا من التشابه بين استجابات العينتين على المقياس ، إلا أن صحفيى أمريكا اللاتينية عبروا عن عدم رضاهم عن البنود غير المهنية للوظيفة ، كالمرتب والاستقرار الوظيفى ، فى حين أن صحفيى ميلووكى كانوا أكثر اهتماما بالجوانب المهنية ، مثل فرص التعلم ،

والاستخدام الأمثل للقدرات ، والتدريب . كذلك فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن استجابة المبحوثين تجاه الجوانب الخارجية للتوجه المهنى ، مثل التأثير على الجمهور والحصول على وظيفة ضرورية بالنسبة للمجتمع ، كانت أقل قوة من استجابتهم تجاه الجوانب الداخلية للتوجه المهنى ، مثل الفرصة للتعلم والتدريب .

كما أظهرت هذه الدراسة أهمية الدراسات المقارنة فى قياس التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال فى الدول المختلفة ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية فى هذه المجتمعات ، والتى تؤثر بشكل أو بآخر على القائم بالاتصال .

ومن الدراسات التى استفادت من مقياس التوجه المهنى لماكلويد وهولى ، الدراسة التى أجراها دان لاتيمور Dan Lattimore وأوجز نيمان Oguz Nayman [٣٥] عن التوجه المهنى للصحفيين فى الصحف اليومية بكولورادو عام ١٩٧٤ ، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس التوجه المهنى لعينة عشوائية من المحررين العاملين فى ٢٦ جريدة يومية بولاية كولورادو ، وبلغ حجم العينة ٣١٨ مفردة ، وقد أرسل الاستبيان بالبريد ، وبلغ عدد الصحائف الصالحة للاستخدام ١٨١ صحيفة فقط ، وتم تقسيم المبحوثين - تبعا لاستجاباتهم على المقياس - إلى ثلاث مجموعات هى : ذوو التوجه المهنى المرتفع High Professionals ، وبلغت نسبتهم ٢٥٪ ، وذوو التوجه المهنى المتوسط Medium Professionals ، وبلغت نسبتهم ٤٤٪ ، وذوو التوجه المهنى المنخفض Low Professionals ، وبلغت نستبهم ٣٠٪ .

وتشير النتائج إلى أن الصحفيين ذوى التوجه المهنى المرتفع كانوا أكثر المجموعات شعورا بعدم الرضا فيما يتعلق بتطوير المهنة وصنع القرار .

وكذلك استخدم دونالد رايت Donald Wright [٣٦] مقياس ماكلويد وهولى

فى التعرف على الاختلاف فى التوجهات المهنية لدى المحررين الكنديين (١٩٧٤) ، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية للصحفيين العاملين فى الصحف اليومية ، وتم سحب العينة وفقا للتوزيع الجغرافى من شرق وغرب كندا ، وأرسل الاستبيان إلى ١٣٠ صحفيا ، ولم تكن سوى ٧٧ صحيفة فقط صالحة للاستخدام ، وتم تقسيم مستويات التوجه المهنى إلى : مرتفعة ، ومتوسطة ، ومنخفضة .

وطبق نيمان Nayman المقياس نفسه على الصحفيين العاملين بالصحف المحلية فى تركيا (١٩٧٣) ، وشملت العينة الصحف اليومية المحلية ، وتضم ٤ صحف صباحية فى أنقرة و ١١ صحفية يومية فى استانبول ، بالإضافة إلى المحررين الذين يعملون فى الخدمات الإخبارية المحلية فى الراديو والتليفزيون ، ويبلغ حجم العينة ٢١٠ مبحوثا . وتشير نتائج الدراسة إلى أن ذوى التوجه المهنى المرتفع يميلون إلى التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل لقدراتهم ، وأنهم أكثر نقدا من غيرهم للقيود التى توجد فى عملهم ، كذلك فإن لديهم درجة منخفضة من الرضا عن العمل فيما يتعلق بحرية التعبير عن آرائهم .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسة التى أجراها دونالد وينتال Donald Weinthal وجاريت اوكيف Garrette O'keefe على المحررين العاملين بغرفة الأخبار بالإذاعة فى دنفر عاصمة كولورادو (١٩٧٤)[٣٨] ، وبلغ عدد المبحوثين ١٢٠ مفردة . ولم تكن سوى ٦٠ صحيفة فقط هى الصالحة للاستخدام ، وأشارت هذه الدراسة إلى أن ذوى التوجه المهنى المرتفع أقل استعدادا لترك مجال العمل من أجل الحصول على فرص مادية أفضل ، وكذلك عن رغبتهم فى التحرر من الإشراف المباشر المستمر على عملهم .

وقام هيننجهام Henningham بإجراء دراسة حول القيم المهنية للمحررين

العاملين بالتليفزيون فى استراليا (١٩٨٤)[٣٩] ، وشملت العينة المحررين الاستراليين الذين يعملون فى ١٢ محطة تليفزيونية ، تغطى أكبر ثلاث مدن استرالية ، وهى : سيدنى ، وملبورن ، وبرسبان . وبلغ حجم العينة ٢١٥ مبحوثا . وأجرى الباحث مقارنة بين نتائج دراسته ونتائج دراسة وينتال ، التى أشرنا إليها عن محررى الإذاعة بكولورادو (١٩٧٤)[٤٠] ، والتى استخدمت المقياس نفسه . وخلص الباحث إلى وجود قدر كبير من التشابه بين المجموعتين فى درجة التوجه المهنى لديهما .

أما الدراسة المصرية التى استعانت بمقياس التوجه المهنى فهى الدراسة التى أجرتها ألفت أغا (١٩٩١) [٤١] ، وهى تستهدف الكشف عن توجهات القائم بالاتصال ، ووجهات نظره نحوقضايا التنمية الشاملة فى مصر . وكان حجم العينة ٣٨٣ مفردة ، ولم تعد سوى ٢٨٠ صحفية استبيان . وشملت العينة القائمين بالاتصال فى الصحافة والإذاعة ، والتليفزيون ، واستخدمت الباحثة أسلوب العينة "الطبقية العشوائية المنتظمة" (وتضم العينة ١٩٧ ذكرا ، ٨٣ أنثى) ، وتختلف عينة هذه الدراسة عن عينة الدراسة التى أجريت على القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، والتى سبق أن اشرنا اليها [٤٢] . إذ أن الأخيرة اقتصرت على القائم بالاتصال فى الصحافة ، بينما عمدت الأولى إلى دراسة القائم بالاتصال فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وبينما راعت الأخيرة التدرج الوظيفى للصحفيين داخل العينة ، عمدت الباحثة فى هذه الدراسة إلى وضع أسماء رؤساء التحرير والأقسام ، ورؤساء القنوات التليفزيونية والشبكات الإذاعية ، وكتاب الاعمدة الصحفية الثابتة ، وبررت ذلك بأن لهم دورهم القيادى فى مواقعهم الإعلامية المختلفة ، وهو دور يؤثر بلاشك فى مرؤسيهم فى المؤسسات الإعلامية ، وهذا بدوره يؤثر على المضمون الإعلامى الذى يقدم للجمهور .

وقد تركزت تساؤلات الدراسة على الخصائص الاجتماعية والمهنية للقائم

بالاتصال ، والتوجهات المهنية له ، والضغوط التى يتعرض لها . واستخدمت الدراسة مقياس التوجه المهنى المكون من ٢١ بندا لتصنيف العينة إلى ثلاث مجموعات تبعا لدرجة التوجه المهنى . وتضمنت أداة القياس كذلك اتجاهات القائمين بالاتصال نحو الرضا عن العمل ، والرغبة فى تطوير المهنة ، والنقد الذى يوجهونه للمضمون الإعلامى ، بالإضافة إلى خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

- أظهر ذوو التوجه المهنى المرتفع عدم رضاهـم فيما يتعلق بالأبعاد المهنية للوظيفة ، مثل الوظيفة لاتحترم قدرة وكفاءة العاملين ، ودرجة الحرية المحدودة فى اتخاذ القرار ، وعدم وجود فرص للابتكار . وذلك يدعم أحد افتراضات علم الاجتماع المهنى ، وهو أن التوجه المهنى المرتفع يدفع الشخص لمعرفة المزيد عن الوظيفة التى يعمل بها ، واستخدام كل قدراته ، وإبداء اهتمام بعملية اتخاذ القرار.
- ظهر أن ٨٤ر٧٪ من المبحوثين يتعرضـون لضغوط من مصادر متعددة (السلطة ، والرؤساء ، والجمهور ، والإمكانيات ، وقيم المجتمع وتقاليده ، والمعلنون ، ومصادر الأنباء) .
- قرر معظم المبحوثين أن المثل والمعايير التى بدءوا بها العمل كالإخلاص والصدق والأمانة لم تعد مجدية ، وأصبحت – بعد خبرتهم العملية الطويلة – مثل أخرى كالاهتمام بالعلاقات الشخصية وإرضاء الرؤساء والخداع والنفاق والتملق ، أكثر فعالية .

وتعتبر هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات التى تفيد الباحث فى دراسة التوجه المهنى ، كما تعد الدراسة المصرية الوحيدة التى تعرضت لتلك المشكلة البحثية بشئ من التفصيل . إلا أن دمج العينة العمدية مع عينة البحث قد أثر فى

النتائج ، وذلك نظرا لأثر العينة العمدية التى تضم شرائح عمرية كبيرة نسبيا وسنوات خبرة طويلة ووجهات نظر معينة فى الأداء الصحفى ، وبناء على ذلك فإن الفصل فى النتائج بين العينتين كان يمكن أن يؤدى إلى تجنب ذلك التأثير فى نتائج البحث ، ويتيح كذلك إمكانية المقارنة بين العينتين .

ومن ناحية أخرى ، فقد استخدم روتولو كارلوس Routolo Carlos [٤٣] مقياسا أخر للتوجه المهنى فى دراسته عن التوجه المهنى للصحفيين فى ثلاث دول من أمريكا اللاتينية هى : البرازيل ، وكولومبيا ، وكوستاريكا . وتضمن المقياس أربعة أبعاد ، تضم أربعة عشر بندا تقيس التوجهات المهنية التى تبرز من خلال تفاعل الصحفيين مع بيئتهم الاجتماعية ، وهى : الخدمة العامة ، والتنظيم الذاتى ، والاستدعاء لميدان العمل ، والاستقلال . وقد بلغ حجم العينة ١٠٨ مفرة (٥١ من البرازيل ، و٣٩ من كولومبيا ، و١٨ من كوستاريكا) .

وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود درجة منخفضة فى التوجه المهنى لدى صحفيى كولومبيا ، والعكس لدى صحفيى البرازيل ، وأنه عند وجود مزيد من الاستقلال الإعلامى توجد درجة مرتفعة من التوجه المهنى . كما يشير الباحث فى هذه الدراسة إلى ضرورة أن تراعى مقاييس التوجه المهنى توجهات الصحفيين نحو قوانين الصحافة ، والممارسة الصحفية ، والتعليم الصحفى ، والنظم السياسية والاجتماعية التى تؤثر فى المؤسسات الصحفية والصحفيين كمهنيين .

ومن الملاحظ وجود قدر كبير من التشابه بين بنود هذا المقياس ومقياس التوجه المهنى لماكلويد وهولى ، فكلاهما يتفق فى البنود التى تهتم بالمكانة الاجتماعية للقائم بالاتصال ، ودرجة الاستقلال فى العمل ومدى التحرر من الإشراف المباشر ، غير أن هذا المقياس لايفصل بين البنود المهنية وغير المهنية .

طرق حساب التوجه المهنى

اما فيما يتعلق بطرق حساب درجات التوجه المهنى ، فإنها تتم من خلال تسجيل إجابة المبحوث على المقياس ، ويتم وضع درجة لكل مبحوث على متصل التوجه المهنى ، والمفترض أن تظهر نقاط على هذا المتصل يمكن من خلالها تقسيم المبحوثين إلى ثلاث مجموعات هى : ذوو التوجه المهنى المرتفع ، والمتوسط ، والمنخفض . ويتيح هذا التقسيم إمكانية تحليل بقية المتغيرات وفقا لدرجة التوجه المهنى [٤٤] .

وتختلف طرق حساب درجات التوجه المهنى . يرى ماكلويد أن درجة المهنية تساوى مجموع الاستجابات المهنية مطروحا منه مجموع الاستجابات اللامهنية .

أما نيمان فيرى أن درجة المهنية تساوى مجموع العناصر المهنية مضافا إليها مجموع العناصر المهنية بعد طرح العناصر غير المهنية منها . وهذه الطريقة فى حساب التوجه المهنى هى التى طبقتها ألفت أغا فى دراستها عن القائم بالاتصال ، أما وينتال فيرى أن درجة التوجه المهنى تساوى مجموع العناصر المهنية .

وتشير دراسة هيننجهام Henningham (١٩٨٤) [٤٥] إلى أن الطرق المختلفة لحساب درجات التوجه المهنى تؤدى إلى استنتاجات مختلفة فيما يتصل بالمتغيرات الديموجرافية والاتجاهية ، مما يقتضى الحرص عند المقارنة بين النتائج فى دراسات التوجه المهنى .

وقد طبق الباحث المعادلات الثلاث السالفة الذكر على الدراسة التى أجراها على المحررين العاملين بأربع شبكات تليفزيونية فى ثلاث مدن باستراليا فى الفترة من نوفمبر (١٩٨٠) - فبراير (١٩٨١) ، وأسفرت الدراسة عن وجود تأثير لطريقة حساب التوجه المهنى فى العلاقة بين التوجه المهنى والتعليم . فعند استخدام

معادلة ماكلويد اتضح وجود علاقة إيجابية بين التوجه المهنى والتعليم ، بينما باستخدام الاستجابات على البنود المهنية دون خصم الاستجابات على العبارات غير المهنية (معادلة وينتال) تبين أن العلاقة صارت سلبية .

وفى النهاية نود أن تشير إلى أن هناك عدة مؤشرات تؤثر فى درجة التوجه المهنى ، مثل التأهيل والتدريب وسنوات الخبرة المهنية ، والعلاقة بالرؤساء والزملاء، ومدى الحرية المتاحة فى اتخاذ القرارات ، ودرجة الرضا عن العمل ، والميزات التى تمنحها الوظيفة للفرد . ولانستطيع أن نغفل السياق الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى الذى يعمل فى إطاره الفرد ، وسياسة المؤسسة الإعلامية التى يعمل من خلالها ، والسياسة الإعلامية فى المجتمع بشكل عام .

الخلاصة

يوضح عرض الدراسات السابقة أن دراسة التوجه المهنى للقائم بالاتصال قد بدأت فى الخارج قبل منتصف هذا القرن ، ولم تكن بداية الاهتمام بدراسات القائم بالاتصال تتعدى توصيفا للتوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، ثم تطورت تلك الدراسات بعد ذلك إلى أن أصبحت تعتمد على مقاييس تفيد فى دراسة التوجهات المهنية ، مما يتيح إمكانية المقارنة بين البيانات المتراكمة للدراسات المختلفة التى استعانت بنفس المقياس .

ونشير فى هذا الصدد إلى أن تلك الدراسات قد أفادت فيما بعد دراسات القائم بالاتصال بشكل عام ، وألقت الضوء على بعض المميزات التى قد تتوافر فى المهنة ، والتى تؤثر بشكل أو بآخر على التوجه المهنى للمبحوث أو للقائم بالاتصال على وجه التحديد . فقد استفادت الدراسات الحديثة ببعض بنود مقياس التوجه المهنى دون أن تستخدم المقياس نفسه ، وأفادها ذلك فى التعرف على العديد من

الجوانب الهامة فى دراسة القائم بالاتصال ، ومشكلاته ، والضغوط التى يتعرض لها ، ورؤيته لمهنته ، ومدى أهميتها فى المجتمع من وجهة نظره ، ومدى استقلاله فى العمل ، وسائر المميزات الأخرى التى تتيحها له الوظيفة التى يشغلها .

ومن اللافت للانتباه ندرة دراسات التوجه المهنى للقائم بالاتصال فى الدراسات المصرية ، وهو مازال مجالا خصبا أمام الباحثين ، ويمكن أن يثير موضوعات بحثية أخرى من خلاله تتعلق بأثر قوانين العمل ، وآليات الأداء المهنى ، والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والسياسة الإعلامية ، ومدى الحريات المتاحة فى المجتمع فى درجة التوجه المهنى للقائم بالاتصال .

الهوامش والمراجع

١ - عادل فهمى البيومى ، البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ودورها فى التثقيف الدينى للشباب ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧ .

٢ - ألفت حسن أغا ، القائمون بالاتصال وقضايا التنمية ، دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، رسالة دكتوارة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧٧ .

٣ - السيد بهنسى حسن ، وسائل الإعلام المحلية ودورها فى تزويد الطفل المصرى بالمعلومات : دراسة تطبيقية مقارنة ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ١٩٨٩ ، ص ٤٣٣

٤ - عبد الفتاح عبد النبى إبراهيم ، القدرة على الاتصال والتنمية الريفية : دراسة تحليلية ومشاهد واقعية ، ورقة مقدمة فى "ندوة الإعلام والمشاركة فى التنمية" القاهرة ٨ - ٩ فبراير ١٩٩٢ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٦ .

٥ - من أمثلة هذه الدراسات :
- عبد العزيز شرف ، الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
- راسم الجمال ، عباس العقاد فى الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

- نور يعقوب النجار ، عبد الرحمن الكواكبى صحفيا ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- زينب عبد العزيز مصطفى ، دور بيرم التونسى فى الصحافة ، رسالة دكتوراة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- على عباس على ، عبد الله النديم صحافته وفكره ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- نجوى كامل ، محمود عزمى الصحفى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- محمد سيد محمد ، أمين الرافعى صحفيا ودوره فى الحركة الوطنية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦ - لمزيد من التفاصيل انظر :
عواطف عبد الرحمن ، ليلى عبدالمجيد ، نجوى كامل ، القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، كلية الإعلام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٠ - ٥٤

٧ - Gould, Julius and Kolb, William L., "A Dictionary of the Social Science", New York, The Free Press, 1964, p. 542.

٨ - أحمد زكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٣٢٩

٩ - The Encyclopedic Dictionary of Sociology, The Dushkin Publishing Group, Guilford, Connecticut, 1986, p. 226.

١٠ - بدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

١١ - أغا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨ - ١٩ .

١٢ - سعيد محمد السيد ، الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال ، المجلة العلمية لكلية الإعلام ، العدد الأول ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٥ .

١٣ - المرجع نفسه ، ص ٥ .

١٤ - لمزيد من التفاصيل انظر . المرجع نفسه ، ص ٨ .

١٥ - عبد الرحمن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥

١٦ - أغا ، مرجع سبق ذكره

١٧ - السيد ، مرجع سبق ذكره .

١٨ - عبد الرحمن وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

١٩ - أغا ، مرجع سبق ذكره .

٢٠ - السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤ - ٢٤ .

٢١ - عبد الرحمن وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

٢٢ – جيهان إلهامى غالب عطية ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ – ١٩٨٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٢٣ – نجوى كامل ، الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية ، آمون للطباعة ، القاهرة ١٩٩١ .

٢٤ – البيومى ، مرجع سبق ذكره .

٢٥ – عفاف عبد الجواد طبالة ، التحقيق فى التليفزيون المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٦ – هويدا محمد لطفى ، برامج المنوعات فى الإذاعة الصوتية : دراسة مقارنة لبرامج المنوعات فى البرنامج العام والشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٧ – أغا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

٢٨ – المرجع نفسه ، ص ٩ .

٢٩ – Menanteau, Horta. Dario, Professionalism of Journalists in Santiago de Chile, Journalism Quarterly, Vol. 44, N ° 4, 1967, pp. 715-724.

٣٠ – Cohen, B., The Press and Foreign Policy, Princeton, Princeton University Press, 1963.

Breed, Warren, Social Control in the Newsroom in Wilbur Schramm (ed.), Mass Communication, Urban, University of Illinois Press, 1960.

٣١ – Day, Laurence, J., The Latin American Journalist: Attentive Profile, Journalism Quarterly, Vol. 45, N° 3, 1968.

٣٢ – Johnstone, John W. G., Slawski, Edward, J. and Bowman, William W., The Professional Values of American Newsmen, Puplic Opinion Quarterly, Vol. 39, N° 1, 1973, pp. 522-540.

٣٣ – Mcleod, Jack M. and Searle Hawly, Jr., Professionalization Among Newsmen, Journalism Quarterly, Vol. 41, N° 4, 1964.

٣٤ – Mcleod, Jack M. and Rush, Romona R., Professionalization of Latin American and U.S. Journalists, Journalism Quarterly, Part I, Vol. 46, N° 3, 1969, pp. 583-591.

Mcleod, Jack M. and Rush, Romona R., Professionalization of Latin American and U. S. Journalists, Journalism Quarterly, Part II, Vol. 46, N° 4, 1969, pp. 784-789.

٣٥ – Lattimore, Dan H. and Nayman, Oguz, Professionalism of Colorado's Daily Newsmen; A Communicator Analysis, Gazette, International Journal For Mass Communication Studies, Vol. XX, N° 1, 1974, pp. 1-10.

٣٦ – Wright, Donald K., An Analysis of The Level of Professionalism Among Canadian Journalists, Gazette, Vol. XX, N° 3, 1974, pp. 133-144.

٣٧ – Nayman, Oguz, Atkin, Charles k. and O'Keefe, Garrette J., Journalism as a Profession in a Developing Society: Metropolitan Turkish Newsmen, Journalism Quarterly, Vol. 50, N° 1, 1973, pp. 68-76.

٣٨ - Weinthal, Donald S. and O'Keefe, Garrette J., Jr., Professionalism Among Broadcast Newsmen in an Urban Area, Journal of Broadcasting, Vol. 18, N° 3, 1974, pp. 193-209.

٣٩ - Henningham, J. P., Comparisons Between Three Versions of Professional Orientation, Journalism Quarterly, Vol. 61, N° 2, 1984, pp. 302-309.

٤٠ - Weinthal and O'Keefe, op. cit..

٤١ - أغا ، مرجع سبق ذكره .

٤٢ - عبد الرحمن وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

٤٣ - Routolo, Carlos A., Professional Orientation Among Journalists in Three Latin American Countries, Gazette, N° 40, 1987, pp. 131-142.

٤٤ - أغا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

٤٥ - Henningham, op.cit., pp. 302-309.

Abstract

PROFESSIONAL ORIENTATION OF COMMUNICATORS

Amal Kamal

This article examines the literature on Professional Orientation of Mass Media Communicators, discussing the concepts of the communicator and Professional Orientation.

The article also presents a critical view of this literature based on two classifications: Studies that dealt with the Professional Orientation in a descriptive or analytical methods of research, and those that applied different methods of calculating degrees on a Professional Orientation scale, which was first used by Mcleod and Hawly at Wisconsin (U.S.A.) in 1964.

أولويات الإعلام
وعملية تشكيل الرأى العام

هبة جمال الدين*

يعد مدخل دراسة قائمة الأولويات الإعلامية بمثابة الوصف الموجز للدور الذى يلعبه الإعلام فى الحياة السياسية والحياة العامة ككل وذلك من خلال انتقال الموضوعات ذات الأهمية من قائمة الإعلام إلى القائمة العامة للأولويات .

وتكتفى هذه الدراسة بعرض للفكرة التى يقوم عليها هذا المدخل وبعض الفروض الأساسية التى يتبناها وذلك بغرض توضيح الرابطة الجوهرية مابين الإعلام وعملية تشكيل الرأى العام

من الموضوعات التى شغلت الباحثين فى مجالىّ الرأى العام والاتصال الجماهيرى لمدة تزيد عن نصف قرن تلك العلاقة الحميمة والجدلية بين الموضوعات التى تبرزها وسائل الإعلام ، وبين تصاعد اهتمام الرأى العام تجاه تلك الموضوعات . وفى حين انبرت بعض الدراسات لتأكيد إيجابية تلك العلاقة ، حاولت دراسات أخرى إثبات سلبيتها ، واهتمت فئة ثالثة بتقرير أيهما المؤثر وأيهما المتأثر ، أو - بقول أخر - أيهما السبب وأيهما النتيجة ؟ فهل صحيح إن وسائل الإعلام تؤدى دورا فى لفت انتباه الرأى العام وتركيزه على موضوعات بذاتها؟ أم أن دور وسائل

* ماجستير إعلام .

الإعلام لايتعدى كونها مرآة تعكس وقائع الحياة وموضوعات اهتمام الرأى العام ؟

وتعمقت بعض الدراسات أكثر ، وركزت على وسائل إعلامية بعينها ، لاختبار قدرة كل وسيلة على تقوية أو إضعاف علاقة الإعلام بالرأى العام .

ونحاول فى هذه الدراسة سبرغور العلاقة بين الإعلام والرأى العام ، وذلك بالتركيز على الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى تصعيد موضوعات معينة ، وإثارة الاهتمام العام Public Concerns بها حتى تصل إلى مصاف الاحتياجات الاجتماعية Social Demands ، مرورا بمرحلة جذب الانتباه العام Public Attention ، ووصولا إلى مرتبة النقاش العام Public Discussion ، وهى المرحلة الأولى من مراحل تشكيل الرأى العام [1] ، وسواء كانت الموضوعات المراد تصعيدها قد تبلورت بالفعل ، وتحتاج فقط لوسائل الإعلام من أجل تجميع الاهتمام والرأى حولها بوصفها مطالب عامة ، أو كانت موضوعات كامنة وغير متبلورة بالفعل ، تقوم وسائل الإعلام – من خلال تكثيف الضوء عليها – بابرازها كإحدى أولويات الرأى العام[2] ، والأمر فى الحالتين يتطلب وجود قائمة محددة لدى وسائل الإعلام تتضمن الموضوعات التى وقع عليها الاختيار لتصعيدها كأولويات للرأى العام ، وهى العملية التى صنفت بحثيا فى مدخل وضع قائمة الأولويات Agenda-setting Approach .

وضع قائمة اولويات الإعلام Setting the Media Agenda

تندرج دراسة قائمة الأولويات بصفة عامة ضمن ما يعرف بمدخل دراسة الكيفية التى تحرز بها الموضوعات العامة اهتماما أو تفقده بمرور الزمن . ولما كان الزمن يعد عاملا اساسيا فى هذا النوع من الدراسات ، فإن قياس كفاءة قائمة الأولويات قد يكون عند نقطة زمنية محددة ، وقد يكون القياس على مدى

زمنى معين [٣] .

ويتضمن اعداد قائمة أولويات الإعلام تحديد الموضوعات العامة ذات الأهمية النسبية التى يمكن تقديرها ، كما يتضمن إعطاء تلك الموضوعات اوزانا نسبية يفترض أنها تتعادل مع الأوزان النسبية لنفس تلك الموضوعات فى قوائم أفراد الجمهور العام الشخصية Personal Agendas . وتقوم بذلك بناء على افتراض أساسى بأن الجمهور يتعلم من وسائل الإعلام ، ويتعرف على الموضوعات ذات الأهمية ، ومن خلال إدراكه لأهمية كل موضوع فى قائمة وسائل الإعلام يشرع فى إقامة مجموعة مماثلة من الأوزان لتلك الموضوعات فى قوائمه الشخصية . وبذلك يكون مفهوم وضع قائمة أولويات وسائل الإعلام متضمنا علاقة إيجابية مابين أولويات الإعلام والاهتمام بتلك الأولويات لدى الجمهور الذى يتأثر بتلك الوسائل [٤] .

ولاتستهدف عملية الانتقاء اليومى لموضوعات قائمة أولويات وسائل الإعلام ، وأساليب إبراز أو طمس تلك الموضوعات ، وتحريكها صعودا أو هبوطا ، إثارة اهتمام الجمهور العام فقط ، وإنما هى عملية تستهدف أيضا لفت أنظار صانعى القرار السياسى والتشريعى إلى ما يدور فى أذهان العامة ، ومايشكل محور أحاديثهم اليومية [٥] .

ولاينبغى أن يفهم من ذلك أن وسائل الإعلام تقوم بتحديد الموضوعات التى يجب على الرأى العام الاهتمام بها ، أو التدخل فى المشاعر إزاء هذه الموضوعات. فإنه يعتبر من قبيل التجاوز - خاصة فى المجتمعات الديمقراطية ومع تطور تكنولوچيا المعلومات - أن نرى فى وسائل الإعلام المقدرة على تلقين جمهورها ماينبغى عليهم اعتناقه من آراء ، ومايجب اتخاذه من مواقف . إذ تؤكد الدراسات فى هذا السياق على عدم وجود دليل قاطع على أن وسائل الإعلام قادرة على

تعديل أو تغيير الاتجاهات ، وإنما يقتصر دورها على العمل كقناة توصيل للمعلومات اللازمة لتكوين رأى حول موضوع معين [٦] . والمعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام لاتتعرض للموضوعات بدون تحديد لهدف تلك المعلومات ، وقيمة الموضوعات المقدمة بشأنها ، أى أن عملية تصعيد موضوعات بعينها والتركيز عليها وتقديم المعلومات بشأنها يعتبر عملية منسقه ومحددة بأهداف ومدى زمنى ويمكن تلخيص ذلك فيما عبر عنه برنارد كوهن Bernard Cohen بقوله : إنه ربما لم تكن وسائل الإعلام ناجحة كثيرا على مدار الوقت فى توجيه أفكار جمهورها ، ولكنها بالتأكيد نجحت فى توجيه جمهورها لما يفكرون فيه [٧] .

وهذا الدور لايصدق بنفس الدرجه على كل الوسائل الإعلامية ، حيث تتدخل فى ذلك عوامل متعددة ، بعضها مادى Physical يتعلق بالعملية الاتصالية ، والبعض الآخر نفسى Psychological يتصل بالخواص النفسية لجمهور تلك الوسائل . فعلى سبيل المثال ، تذكر دراسات أن الناس يولون اهتماما أكبر للمعلومات المتعلقة بموضوع ينطوى على أهمية لهم ، ويبحثون عن الحقائق التى تتوافق مع توجهاتهم ، كما أن الجماعات المختلفة تتعامل مع نفس المعلومات بطرق مختلفة [٨] . ويصل الأمر فى ذلك إلى الاهتمام بالفقرات والعناوين الصحفية التى تتسق واتجاهات المتعرض لها ، وتجاهل تلك التى تخالفها . بالإضافة إلى ذلك تنبه بعض الدراسات لكون الشخص عادة ما يولى انتباهه لوسيلة إعلامية وهو يحمل توجها دفاعيا يتزايد أو يتناقص تبعا لمدى الثقة التى تحظى بها الوسيلة الإعلامية لديه . وقد لاحظ كورنهاوزر Kornhauser ، من خلال دراسة أجراها على عينة عشوائية من عمال صناعة السيارات فى ديترويت (الولايات المتحدة الأمريكية) ، أن ٥٠٪ من العينة اعتبروا التليفزيون أكثرمصادر المعلومات السياسية ثقة ، مقابل ٢٣٪ وضعوا الصحافة فى المقام الأول . وعند التساؤل عن أقل المصادر ثقة ،

أشار ٤٢٪ إلى الصحافة فى المقام الأول [٩] .

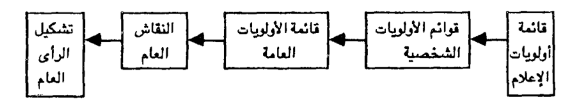
ولم يقتصر الأمر على هذا ، وإنما تعداه إلى دراسة تأثير سمات كل وسيلة إعلامية ، وسمات جمهورها ، على صلاحيتها كقناة لتوصيل المعلومات . وقد رجحت بعض الدراسات وجود دليل قوى على أن الأخبار التليفزيونية تلعب دورا لايستهان به فى تشكيل الرأى العام [١٠] ، ربما كان ذلك مرجعه إلى تأثير الصورة ، وبخاصة فى حالة استخدام الأفلام الإخبارية المصورة فى تقديم المعلومات . وهذا الأمر الذى يضاعف من مقدرة التليفزيون على الإقناع ، ويشكل ميزة يتفوق بها على باقى الوسائل الإعلامية .

ومع وجود ما اشرنا اليه فى فقرة سابقة من عوائق مادية ونفسيه ، إلا أن هذا لايحد من الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى عملية تشكيل الرأى العام . وذلك لأن هذا الدور لا يتمثل فى التأثير المباشر فى اتجاهات الرأى العام ، وإنما يقتصر على تهيئة أو تكييف الجمهور العام بحيث يصبح مرنا بالقدر الكافى لاتخاذ اتجاهات معينة إزاء موضوعات محددة يرى القائمون على هذا العمل فى وسائل الإعلام أنها تستدعى الظهور على السطح من خلال إدراجها فى قوائم الأولويات الإعلامية [١١] . وقد استتبع خلو هذا الدور من التأثير المباشر ألا يتضمن أيضا تأثيرا على المشاعر تجاه موضوعات القائمة ، فهو مرحلة تقتصر على إبراز الموضوعات العامة ، وإثارة الاهتمام العام بها .

وبتحديد الدور الذى تلعبه قائمة أولويات الإعلام ، استطاع ذلك المنحى أن يحقق لنفسه مجالا للإبداع البحثى ، متحاشيا تلك الزاوية التى هوجم فيها دور وسائل الإعلام - باستخدام الأدلة الإمبريقية - على ضعف تأثير وسائل الإعلام على الاتجاهات والآراء ، وبذلك تحولت بؤرة الاهتمام من خلال دراسات قائمة الأولويات من عملية قياس التأثير الآنى والمباشر على الاتجاهات والآراء إلى التأثير

طويل المدى على الإدراك (١٢) .

ومن خلال دور وسائل الإعلام فى عملية تشكيل الرأى العام ، أصبح استخدام مفهوم "قائمة أولويات" من قبيل الوصف المجازى Metaphoric لذلك الدور القائم على فكرة أساسية مبنية على الافتراض القائل بأن الموضوعات والمعلومات التى تطرحها وسائل الإعلام تصبح بمرور الوقت موضوعات ومعلومات فى القائمة العامة Public Agenda ، ومن ثم تصبح موضوعات للنقاش العام ، وذلك تمهيدا لتكوين رأى عام إزاءها (١٣) .



وترتكز وظيفة قائمة أولويات الإعلام على نقل الموضوعات من قائمتها إلى قائمة أولويات الجمهور العام . وقد استطاعت بعض الدراسات ، مثل دراسة ماكسويل ماكومبس ودونالدشو Maxwell Mc Combs and Donald Shaw ، استخلاص بعض المؤشرات المؤيدة لكون تركيز وسائل الإعلام على أحداث بذاتها يؤثر - من خلال درجة الاهتمام بتلك الأحداث - على المعلومات التى يتحصل عليها الجمهور من وسائل الإعلام (١٤) ، وبتزايد تلك المعلومات تنتقل الموضوعات من كونها أولويات إعلامية إلى أن تصبح أولويات عامة ، وبالتالى صالحة لكى يتبلور حولها رأى عام . ولما كانت هذه الموضوعات بطبيعتها موضوعات عامة وواقعية وموجودة ، أى أنها ليست من ابتكار وسائل الإعلام ، فقد شكل ذلك البعد الواقعى أحد محاورالنقد الأساسية الموجهة لذلك الفرع من الدراسات والخاص بوضع قائمة الأولويات ، وذلك على اساس أن الوقائع الحياتية ، وليست وسائل

الإعلام ، هى التى تصنع القائمة العامة للأولويات ، وأن دور وسائل الإعلام فى ذلك يقتصر على كونها مرآة تعكس تلك الوقائع . ويرد المهتمون بهذا النوع من الدراسات على هذا النقد الجوهرى بان التداخل والارتباط مابين موضوعات قائمة أولويات الإعلام وموضوعات القائمة العامة موجود ويمكن رصده . وأكدت دراسة عن قائمة أولويات الصحافة أن موضوعاتها قد برزت ضمن القائمة العامة ، بينما لم يظهر هذا التداخل بنفس القدر فيما بين القائمة العامة والمؤشرات الخاصة بوقائع العالم الخارجى . وتحاول بعض الدراسات إثبات أن الدور الذى تلعبة قائمة أولويات الإعلام مستقل عن وقائع العالم الخارجى ، وذلك بالتركيز على جوهر فكرة قائمة الأولويات ، الذى ينصب على افتراض أساسى بأن محتويات قائمة أولويات الإعلام تحدد ، أو على الأقل تؤثر فعليا فى ، قائمة الأولويات العامة ، وأن هذا الدور مستقل عن الواقع الخارجى ، وان الموضوعات المثارة من خلال قائمة أولويات الإعلام لاتمثل انعكاسا حقيقيا ومباشرا لصورة الواقع ، وإنما هى رؤية من خلال عيون شكلت صورة للواقع تدخلت فى صياغتها عدة عوامل أخرى [١٥] .

وعلى الرغم من هذا التبرير لاستقلالية الدور الذى تلعبه قائمة أولويات وسائل الإعلام عن وقائع الحياة ، إلا أنه تبقى حقيقة كون موضوعات القائمة مستمدة من وقائع ومشكلات وأوضاع موجودة بالفعل ، وليست نتاجا خالصا لإبداع القائمين على وضع قائمة أولويات الإعلام ، ويتأكد ذلك الدور الذى تلعبه الوقائع والمشكلات فى تكوين القائمة بالنظر إلى استطلاعات الرأى العام كأحد مصادر موضوعات القائمة .

موضوعات القائمة ومسوح الرأى

نعود هنا إلى العلاقة الجدلية بين الإعلام والرأى العام ، وذلك بتتبع موضوعات قائمة أولويات الإعلام ومصدرها . ومن غير المقبول موضوعيا تصور أن القائمين على العمل الإعلامى لديهم من الشفافية ، والقدرة على الحدس وإدراك الأمور ما يغنى عن وجود مؤشرات حقيقية تمكنهم من تلمس الموضوعات التى تستحق أن تدرج ضمن قائمة الأولويات . ويمكن فى هذا الصدد الاستعانة باستطلاعات ومسوح الرأى كمصدر هام من مصادر الحصول على موضوعات ، أو على الأقل مؤشرات لموضوعات القائمة .

وربما يرجع البحث فى هذه الجزئية لفكرة قديمة ظهرت فى كتابات روسو Rousseau عن الإرادة العامة general will ، وعند دور كايم Durkheim عن الضمير الجمعى Conscience Collective . وفى الاصل تشير الفكرتان إلى تأثير الرأى العام فى المعتقدات والأفكار ، على المستوى الشخصى . وتدريجيا انسحب المفهوم على نتائج الاستطلاعات والمسوح [١٦] .

وقد اعتمدت على نفس الفكرة دراسات جرت لاختبار تأثير استطلاعات الرأى فى وسائل الإعلام ، ومنها دراسة أتكين وجوادينو Charles Atkin and James Guadino عام ١٩٨٤ وكذلك درس جولين Albert Gollin وساباتو Lar- ry Sabato استخدام وسائل الإعلام لنتائج المسوح فى عملية صناعة الأخبار [١٧]

واعتمدت وسائل الإعلام على حقيقة أن استطلاعات الرأى تثرى النقاش العام إذا ما استخدمت نتائجها بشكل فعال ، خاصة لكون وسائل الإعلام هى أوضح قناة لتقديم نتائج تحليل استطلاعات الرأى العام ، ومن منطلق أن اطلاع الجمهور العام على مايجرى على ساحة الحوار العام فى الموضوعات السياسية هو إحدى الوظائف الرئيسية لوسائل الإعلام . ولذلك فقد شكل برنامج جالوب

Gallup's original Program – لفترة طويلة – مصدرا مقبولا ومتدفقا للأخبار بالنسبة لوسائل الإعلام الأمريكية ، ومن ثم أصبح المجال مفتوحا أمام وسائل الإعلام لتصبح أحد أهم المصادر مالم تكن أهمها فى تمويل استطلاعات الرأى العام [١٨] (فقد كان برنامج جالوب ينشر فى أكثر من مائتى جريدة أمريكية خلال الخمسينيات ، واستمر لعدة عقود يشكل مصدرا أوليا للبيانات المتعلقة بالمجال العام Public Domain) ، كما جعلت المجلات الدورية من الاستطلاعات محورا للعديد من المواد المتعلقة بموضوعات متنوعة . وقد ساعد اقتحام الصحافة لهذا المجال على بروز بعض الأعمال ، كما ساعد على إمداد القراء بالبيانات ، ودعم عمل الباحثين الاجتماعيين الأكاديميين فى مجال الاتجاهات ، وتطوير أدوات المسوح والعينات الممثلة Representative samples [١٩] .

ومايهمنا فى هذا السياق هو استخدام استطلاعات الرأى كمصدر لموضوعات وسائل الإعلام . وهنا يمكن التمييز بين امرين أو شكلين من الاستخدام لهذا المصدر وهما صياغة تقارير اخبارية حول نتائج استطلاعات الرأى ، واستخدام نتائج الاستطلاعات كأخبار محددة .

صياغة تقارير إخبارية حول نتائج استطلاعات الراى

أصبحت عملية صياغة تقارير حول نتائج الاستطلاعات ، سواء الموجهة للخدمة العامة ، أو المتعلقة بجماعات المصالح الخاصة ، أو الدراسات الأكاديمية والتى تعتمد على مسوح الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ، تشكل جزءا هاما من الأنشطة الطبيعية لوسائل الإعلام ، – ومع بعض الاستثناءات – فإن تقييم أداء وسائل الإعلام فى هذا المضمار يلاحظ عليه عدم تواكبه مع الاحتياجات الفعلية للجمهور العام [٢٠] .

استخدام نتائج الاستطلاعات كأخبار مجردة

ان محاولة تصور نتائج استطلاعات الرأى على اعتبارها أخبارا مجردة ، قد لا تتسق مع المفهوم التقليدى للأخبار كأحداث ذات أهمية وإثارة للجمهور ، ولأن الرأى العام بمثابة تقييم لكفاءة السياسات وليس حدثا ، فإن محاولة تطويعه ليصنف كخبر تستدعى من القائمين على ذلك إبراز المضمون الذى هدف إليه الاستطلاع ، وفى النهاية تؤدى محاولة تطويع نتائج الاستطلاعات كأخبار إلى صب تلك النتائج فى قالب جاف خاصة لكون جمهور وسائل الإعلام يتوقع من تلك الوسائل أن تنقل إليه صيغ الأخبار اليومية فى قالب من القصص الإخبارية ، فإذا جاز هذا الأمر بالنسبة للأحداث اليومية ، فكيف يكون الحال بالنسبة لتحليل موضوعات الرأى العام ؟

ولذلك فإنه عادة ماتكون معالجة نتائج الاستطلاعات كشئ قائم بذاته مؤكدة للميل نحو معالجة الإجابات على أى سؤال أو على سلسلة من الأسئلة كما لو أن هذه الإجابات تجسد الرأى العام أكثر من كونها مجرد مقياس لبعض الجوانب الخاصة بفكر الجمهور العام [٢١] .

وسواء كان التعامل مع نتائج الاستطلاعات كأحد مصادر موضوعات قائمة أولويات الإعلام قد ساهم فى تطوير العمل فى مجال الإستطلاعات أو كان نوعا من المزايدة والمنافسة على هذا المجال الحيوى ، فإنه مما لاشك فيه أن وسائل الإعلام تحتفظ بالعديد من المصادر الأخرى لتغذية قائمة أولوياتها ، وبذلك تبدأ عملية الإعداد لتصميم تلك القائمة من خلال ماتقوم تلك المصادر مجتمعة من تقديمه كزاد لتلك العملية .

تحديد موضوعات القائمة

انتهينا إلى كون العمل الإعلامى تحكمه خطة محددة ، وأنه لايسير كيفما اتفق ، وإنما يخضع لعملية منظمة فى ترتيب الأولويات العامة وتنسيقها ضمن قائمة بغرض إبرازها ، وإثارة الاهتمام العام حولها تمهيدا لتضمينها فى المفكرة العامة ، وذلك لتأهيلها كموضوعات للرأى العام ، وأشرنا إلى وجود مصادر متعددة لتلك الموضوعات العامة . وتتطلب العملية الانتقائية لتحويل تلك الموضوعات إلى صيغة قائمة توافر ثلاثة محددات أساسية هى [٢٢] :

١ - وجود مجموعة من المشكلات أو الاحتياجات الموضوعية المتعلقة بالجماهير، العديد منها قد يكون غير متبلور بعد ، أو غير مدرك ، وكثير منها يشكل احتياجات خاصة بقطاعات أو جماعات فرعية قد تكون متعارضة ، أو متنافسة ، أو فى حالة تشاحن بعضها مع البعض .

٢ - وجود قيادة تستطيع وضع حكم صائب ، أو رأى فاصل ، أو معايير تنظيمية لتلك الاحتياجات ، وترتيبها على هيئة قائمة أو برنامج .

٣ - وجود نظام للاتصال (برنامج عمل) يهدف إلى توصيل المعلومات عن تلك الاحتياجات أو الموضوعات ، وإبرازها من أجل الاهتمام بها وتداولها ومناظرتها ، ثم أخيرا الاهتمام بها من قبل الجمهور العام وممثليه .

تشكل تلك العناصر الثلاثة المحددات الأساسية للشروع فى عملية وضع قائمة أولويات . أما مايختص بتنظيم القائمة فإن المقصود به تنسيق تلك الموضوعات التى وقع عليها الاختيار تنسيقا متدرجا بحسب درجة أولوية الموضوعات . ويتطلب الأمر وجود محددات لعملية إعطاء الأوزان الخاصة بكل موضوع ، وذلك حسب تصنيفها من حيث الأولوية التى تتدرج تنازليا من أولوية عظمى إلى ماهو أدنى من ذلك . ويتدخل فى تلك العملية عنصر هام يتعلق بدرجة

حساسية الموضوعات للتغير ، فتعطى أولوية عظمى للموضوعات ذات الحساسية الشديدة للتغير بمعدلات سريعة ، وبخاصة إذا بدر عنها ماينبىء باتجاهها للتفاقم . فعلى سبيل المثال فى ذلك ، التغيرات الاجتماعية السريعة التى تأتى معها بتصاعد ونمو للتوقعات والمطالب الاجتماعية الملحة مع وجود احتمالات لردود الأفعال العنيفة [٢٣] ، فتكون بذلك أجدر بإحراز أولوية عظمى لايمكن تجاهلها ، وتستوجب سرعة التصدى لها .

وفى بعض الأحيان تكون تلك الموضوعات غير واردة بعد بالنسبة للجمهور العام ، أو مازالت تحت السطح ، ويتأكد ذلك مع حقيقة أن كل شخص لديه قائمة أولويات خاصة به Personal Agenda تتضمن مجموعة من الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات الخاصة ، والتى غالبا ماتحمل بالنسبة له صفة الأولوية العظمى . بينما يستطيع رجال الإعلام والسياسة الفصل فى ذلك ما بين الإهتمامات الخاصة والإهتمامات العامة ، لأن عملهم يحتم عليهم أن تؤرقهم الاحتياجات والمطالب العامة ، وبذلك يأتى دور رجل الإعلام فى انتخاب الموضوعات الجديرة بالاهتمام العام ، والعمل على المواءمة بين قائمة أولويات الإعلام وقوائم الأفراد الشخصية ، وذلك بتنفيذ السياسة الإعلامية القادرة على نقل وإدراج موضوعات قائمة أولويات الإعلام ضمن قوائم أفراد الجمهور العام الشخصية ، وذلك لن يتأتى إلا بقدرة تلك القائمة الإعلامية على تصعيد الموضوع ، وإبرازه بالشكل الذى يثير اهتمام المواطن العادى به ويشعره بأهميته بالنسبه له ، أى أن تصبح المشكلة العامة – من وجهة النظر الإعلامية – مشكلة خاصة لكل فرد . وبقدر حصولها على درجة أولوية فى قائمته الشخصية ، ومن مجموع تلك الدرجات فى قوائم الجمهور العام ، يصبح الموضوع مدرجا فى القائمة العامة ، بدرجة أولوية مماثلة لتلك الدرجة التى يحتلها فى قوائم الأفراد الشخصية [٢٤] .

ويلزم الاشارة إلى أن الاهتمام بالموضوعات العامة لايظل ثابتا لفترة طويلة . وإثارة الاهتمام العام حول موضوع معين لاينبغى أن تطول زمنيا حتى لايؤدى ذلك الى إحداث نتائج عكسية ، حتى وإن كان محور الاهتمام مشكلة اجتماعية مزمنة ، وعليه تخضع موضوعات الاهتمام العام لعملية ديناميكية تؤثر بشدة فى الاتجاهات والسلوك العام إزاء الأزمات ، وفى هذه العملية تتعرض الموضوعات لتسليط الأضواء وإثارة الاهتمام العام بها ، وذلك فيما يشبه العملية الدورية ، وفيها تقع كل أزمة فجأة داخل تلك الدورة ، ولفترة قصيرة إلى أن يفتر الاهتمام بها ، وعندئذ تخرج من بؤرة الاهتمام العام . وبدراسة أسلوب عمل تلك الدورة يمكن إلقاء الضوء على كيفية تأثير الاهتمام العام بموضوع مافى خلق ضغط سياسى كاف لإحداث تغير فعال .

وفى محاولة اجتهادية ، قدم أنتونى دونز Anthony Downs تلك العملية تحت مسمى دورة الاهتمام Issue-Attention cycle ، بينما يمكن تفسير هذه المحاولة الاجتهادية وفقا لبعض الفروض التى اهتمت دراسات وضع قائمة الأولويات باختبارها . وبذلك فإن محاولة تنسيق هذه الفروض على شكل عملية ذات مراحل متتابعة يفيد فى تهيئة تصور متكامل لحركة الصعود والهبوط فى الاهتمام العام بمشكلة ما . ولذلك يجب عند التعرض لهذه المحاولة الاجتهادية ربطها منطقيا وعلميا بفروض مدخل وضع قائمة الأولويات .

دورة الاهتمام (٢٥) Issue-Attention cycle

يحمل هذا المفهوم وصفا كيفيا للأسلوب الذى تنتقل به الموضوعات المختلفة بشكل منسق من قائمة أولويات وسائل الإعلام إلى القائمة العامة للأولويات . وتتم تلك العملية من خلال مراحل خمس ، على النحو التالى .

١ - مرحلة ماقبل ظهور المشكلة

تمثل هذه المرحلة فى وجود ظروف اجتماعية غير مرغوبة لم تستلفت الانتباه العام ، وانما إجتذبت أنظار بعض الخبراء أو جماعات المصالح ، وقد تتدخل فى ذلك الخبرة والحنكة الشخصية لبعض المسئولين الإعلاميين أو بالاستعانة ببعض الخبراء للتعرف على نبض الجمهور فيما يتعلق بالموضوعات التى تحتاج لمداولتها والنقاش حولها [٢٦] ، وقد يكون ذلك بغية التحذير منها ، وعادة ماتكون الظروف الموضوعية المتوافرة خلال ملاحظة المشكلة أسوأ منها بمرور الوقت ، وحتى تصل إلى اهتمام الجمهور العام بها .

٢ - مرحلة الاكتشاف التحذيرى والحماس المتوقد

تأتى هذه المرحلة – التى تساهم فيها وسائل الإعلام بفاعلية – نتيجة لمجموعة من الأحداث والمواقف المتعاقبة أو نتيجة للتغطية الإعلامية المكثفة لموضوع ما . وفيها يصبح الجمهور فجأة مهتما ومتحفزا تجاه المشكلة أو الموضوع . ويمكن أن يفسر هذا الحماس فى إطار بعض الفروض الأساسية المتعلقة بقائمة الأولويات الإعلامية . ومن هذه الفروض الافتراض القائل بأن التغطية الصحفية والاهتمام الجماهيرى بموضوع ما ، يباشران بمرور الوقت تأثيرا متبادلا احدهما فى الاخر ، يتضح هذا التأثير من خلال قنوات مختلفة ، من بينها مايطلق عليه التغذية المرتدة Feedback [٢٧] ، حيث يتولد عن تصاعد الاهتمام الجماهيرى بالمشكلة حماس متصاعد فى قابلية المجتمع لحل هذه المشكلة ، أو القيام بعمل مؤثر تجاهها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا . وهذا المزيج من الحذر والرغبة فى حل المشكلة إذا مانتج عنه ضغط عام قوى فإنه قادر على إيجاد حل للمشكلة .

٣ - مرحلة إدراك تكلفة الاخذ بالحلول

تشكل المرحلة الثالثة الإدراك الذى يتصاعد تدريجيا بكون التكلفة الحقيقية لحل المشكلة مرتفعة جدا ، وبالطبع ليس المقصود التكلفة المادية فقط ، وإنما هى تكلفة شاملة أيضا لتضحيات ضخمة تقدمها جماعات متعددة من السكان .

ومن هنا يبدأ إدراك الجمهور العام أن جزءا من المشكلة جاء نتيجة ترتيبات قصد بها تحقيق منافع طائلة لشخص أو مجموعة أشخاص (على سبيل المثال عند الحديث عن مشكلة تلوث البيئة ، وتصاعد الاهتمام بالدور الذى يقوم به عادم السيارات فى تلك المشكلة ، ساعد ذلك الاهتمام على تصنيع محركات السيارات التى تستخدم وقودا معالجا لتفادى ارتفاع نسبة الرصاص ، ومن ثم أصبح هناك إقبال على السلعتين كحل للمشكلة ، واندفع عدد غير قليل من ملاك السيارات لاقتناء المحركات الجديدة ، واستخدام الوقود المعالج) . وبتزايد إدراك الجمهور العام للعلاقة بين المشكلة وحلها يتكون الجزء الجوهرى من هذه المرحلة .

٤ - التراجع التدريجى للاهتمام العام المكثف

تتحول المرحلة السابقة لاشعوريا إلى مرحلة جديدة تتميز بالتناقص التدريجى فى كثافة الاهتمام العام بالمشكلة . وكلما أدرك الجمهور صعوبة وتكلفة حل المشكلة بالنسبة لهم تبدأ لديهم ردود أفعال تتخذ ثلاثة أنماط مختلفة :

النمط الأول : حيث يشعر البعض بتثبيط عزائمهم .

النمط الثانى : حيث يشعر بعض اخر إيجابيا بالتهديد نتيجة التفكير فى المشكلة ، ولهذا تبدأ لديه رغبة فى كبت تلك الأفكار .

النمط الثالث : وينطبق ذلك على بعض ثالث من الجمهور الذين يصيبهم الملل من هذا الموضوع .

ولكن هذا التمييز لايمنع من أن يمر أكثر الجمهور بمزيج من هذه المشاعر . أى أن الفصل بين الانماط الثلاثة من ردود الأفعال ليس حادا .

وهذا أيضا مايمكن تفسيره وفقا للفرض القائل بأن تأثير وسائل الإعلام فى الاتجاهات والآراء يكون أقوى بالنسبة للموضوعات الجديدة ، وأنه كلما زادت معلومات الأشخاص عن موضوع ما انخفضت درجة تأثرهم بما تقدمه وسائل الإعلام عن هذا الموضوع [٢٨] .

والخلاصة هى أن الاهتمام العام للجمهور ، والمتمثل فى تركيز الانتباه حول هذا الموضوع ، يتجه إلى الخفوت ، حيث يتزامن ذلك مع وجود موضوعات أخرى فى سبيلها للالتحاق بالمرحلة الثانية ، ولهذا فهى تتطلب السعى للمزيد من المعلومات والقصص حولها ، وبالتالى فهى تقع فى بؤرة أضواء وسائل الإعلام حتى يتحقق لها نفوذ أقوى فى جذب الانتباه العام .

٥ - مرحلة مابعد المشكلة

فى هذه المرحلة ينتقل الموضوع - الذى استبدل بغيره - من موقع بؤرة الاهتمام العام إلى الاختزان (منطقة الافول) . وبانزواء الاهتمام ، يتخذ الموضوع علاقة مختلفة بالاهتمام العام عن تلك التى تميز بها فى المرحلة الأولى . وسبب ذلك أنه خلال الوقت الذى بلغ فيه الاهتمام العام بالمشكلة حده الأقصى تظهر مؤسسات وبرامج وسياسات ، قد تكون منشأة خصيصا لحل المشكلة . وهذه المبادرات غالبا مايصبح لها تأثير حتى بعد تحول الانتباه إلى موضوع آخر ، حيث يصبح الموضوع مسئولية تلك الهيئات .

الموضوعات القابلة للمرور بالدورة

لا تمر كل الموضوعات والمشكلات الاجتماعية الكبرى بالضرورة بدورة موضوعات الاهتمام ، وإنما تتميز الموضوعات القابلة لاجتياز الدورة بثلاث خصال مميزة ، هى [٢٩] :

أولا : ألا تكون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع يعانون من المشكلة ، أو على الأقل ليست نفس درجة معاناة الأقلية ، والتى تجعل المشكلة فى بؤرة اهتمامهم ، أى ألا يكون الموضوع ماسا مباشرة أو مثار اهتمام الغالبية العظمى من الجمهور ، وبالتالى فهو فى احتياج للإبراز والظهور وجذب الانتباه العام .

ثانيا : أن تكون المعاناة المتولدة عن المشكلة نتيجة ترتيبات اجتماعية لها فوائد كبيرة للأغلبية أو للأقلية من ذوى النفوذ من السكان . (مثال على ذلك فرض الضرائب المخصصة للإنفاق على مشروعات النقل وتحسين الطرق السريعة ، والتى يستفيد منها أصحاب السيارات الفارهة والكبيرة بينما تكون تلك السياسات بعيدة تماما عن احتياجات فقراء الحضر) .

ثالثا : ألا تحتوى المشكلة على إمكانيات إثارة جوهرية ، "فعندما يعرض التليفزيون القومى فى مدينة كبيرة بشكل يومى برامج عن الصراعات العرقية على شاشته ليلا ، فإنه من الطبيعى أن تجذب الاهتمام الجماهيرى ، وتركزه على أسباب تلك الصراعات ونتائجها . ولكن إذا توقف ذلك العرض اليومى لتلك التقارير التليفزيونية المكثفة ، فإن الاهتمام الجماهيرى المتولد عن هذه المشكلة يتقلص بشكل حاد" .

وبالإضافة إلى تلك المحددات الثلاثة فإن المشكلة يجب أن تكون مؤثرة ومثيرة لاجتذاب الاهتمام العام ، وذلك لأن الأخبار "تستهلك" جماهيريا من جانب كبير من الجمهور ، وفى بعض الأحيان تستخدم كنوع من الترفيه .

وهذه الملحوظة مثيرة جدا للاهتمام ، إذا أدركنا أن الأخبار والتقارير الإخبارية تدخل باستمرار فى منافسة مع أشكال أخرى من الترفيه ، وذلك بغرض اقتسام وقت كل فرد من أفراد الجمهور العام . فالمساحة الزمنية المتاحة يوميا لكل وسيلة إعلامية محدودة ، مما يخلق صراعا شديدا بين الموضوعات المختلفة بأشكالها الإعلامية المتعددة . وفى ذلك يتنافس كل موضوع ، ليس فقط مع غيره من الموضوعات أو المشكلات الاجتماعية والأحداث العامة ، وإنما يتنافس أيضا مع مجموعة من الفقرات غير الإخبارية ، والتى عادة ماتكون أكثر إمتاعا للجمهور العام . ولذلك فإن المساحة الممنوحة للموضوعات الرياضية ، وتلك المتاحة للأحداث العالمية ، تتحدد وفقا للقيمة النسبية لكل منها لدى الجمهور العام ، كما أنها فى ذات الوقت تتنافس مع الموضوعات العامة والمشكلات الاجتماعية .

وعلى الرغم من اهمية الخصال الثلاث السابق ذكرها ، والتى تتيح للموضوع دخول دائرة الاهتمام ، وكذلك الدور الهام الذى تلعبه وسائل الإعلام من خلال قائمة أولوياتها فى إثارة الاهتمام العام بالموضوع ، فإن ذلك لايعنى أن المحصلة السريعة والمباشرة ستكون اهتماما جماهيرا موسعا . اذ يعترض ذلك ثلاثة احتمالات : أولها أن ينصرف معظم الجمهور عن الاهتمام بالمشكلة بسبب عدم معاناتهم منها . والثانى أن يتطلب حل المشكلة تعضيدا وجهودا وتغييرات جوهرية فى المؤسسات الاجتماعية أو فى السلوك العام ، وتكون بذلك مستهدفة فى المقابل تهديدا لجماعات هامة فى المجتمع كنتيجة للمحاولات المستميتة لحل المشكلة . وأما الاحتمال الثالث فهو ان تركيز المساندة الإعلامية على المشكلة قد تثير ضجر الجماهير ، وبالتالى فإن إدراك وسائل الإعلام لكون التركيز على المشكلة غير مرغوب من الجمهور ويزيد تنفيرهم منها ، فإنها تنتقل ببؤرة اهتمامها إلى مشكلة أخرى جديدة ، وتتضح فعالية هذا الأسلوب أكثر فى متابعة وسائل

الإعلام فى الدول الرأسمالية حيث وسائل الإعلام مشروعات خاصة ، وبالتالى تسعى للربح الذى لايتحقق إلا بجذب أكبر عدد من الجمهور ، وبذلك تتحقق مقولة مارشال ماكلوهان Marshall Mc Luhan "إن الجمهور هو الذى يدير دفه الأخبار ، من خلال الاهتمام أو فقدان الاهتمام بموضوع ما" .

ومع ذلك فإن هذا الإهتمام العام لاينتقص من قدر الدور الذى تؤديه قائمة أولويات وسائل الإعلام ، خاصة مع التدفق غير المحدود للمعلومات ، الذى يتيح لوسائل الإعلام تمرير قائمة أولوياتها خلال دورة الاهتمام . وطالما ظل هذا النموذج قائما ظل الجمهور معرضا لسيل من الموضوعات والمشكلات الاجتماعية التى تظهر كل منها لفترة ، حيث تحتل مركز الاهتمام ، ثم تخبو تدريجيا ، وتحل محلها أخرى بحسب موقعها من الدورة . وهكذا يستمر دور الإعلام فى صناعة الأمواج التى تعلو بمشكلة ما إلى الاهتمام الجماهيرى والنقاش العام ، ومن ثم تكوين رأى عام بصددها ، فإذا مابلغت تلك القمة تخلى عنها دور الإعلام وتركها لمؤسسات وقوى أخرى ، ليتولى تصعيد موجة جديدة وهكذا .

الهوامش والمراجع

١ - Protess, David L. and Mc Combs, Maxwell (eds.), *Agenda-Setting: Readings on Media, Public Opinion, and Policy-making*, Lawrence Erlbaum Associates Pub., Hillsdale, New Jersey, 1991, p. 2.

٢ - Bogart, Leo., *Silent Politics: Polls and the Awareness of Public Opinion*, Wily-Interscience, Canada, 1972, p. 58.

٣ - Dearing, James W., Setting the Polling Agenda for the Issue of Aids, *Public Opinion Quarterly*, vol. 53, 1989, pp. 309-329.

٤ - Protess, David L., and Mc Combs, (eds.), *op. cit.*, p. 2.

٥ - Bogart, *op. cit.*, p. 58.

٦ - Mc Combs, Maxwell., and Shaw, Donald., The Agenda Setting Function of Mass Media, in: Protess and Mc Canbs (eds.), op. cit., p. 17.

٧ - Protess and Mc Combs (eds.), op. cit., p. 3.

٨ - Hyman, Herbert H., and Sheatsley, Paul B., Some Reasons why Information Campaigns Fail, *Public Opinion Quarterly*, *Fall*. 53, 1947, p. 421.

٩ - Key, V.O., *Public Opinion and American Democracy*, Alfred. A. Knopf, New York, 1963, pp. 354-355.

١٠ - Harrington, David E., Economic News on Television: The Determinants of Coverage, *Public Opinion Quarterly*, vol. 53, 1989, p. 17.

١١ - Key, op. cit., p. 344.

١٢ - Protess and Mc Combs, (eds.), op. cit., p. 3.

١٣ - Ibid, p. 43.

١٤ - Pratt, Cornelius B., and Manheim, Jarol B., Communication Research and Development Policy: Agenda Dynamics in an African Setting, *Journal of Communication*, 38 (3), 1988, pp. 75-95.

١٥ - Protess and Mc Combs, (eds.), op. cit., pp. 44-45.

١٦ - Turner, Charles F., and Marlin, Elizabeth, (eds.), *Surveying Subjective Phenomena* (vol. 2), Russell Sage Foundation, New York, 1984, p. 565.

١٧ - Dearing, op. cit., p. 310.

١٨ - Cantril, Albert H., and Crespi, Irving, *Public Opinion Polls, and Democracy*, Westview Press, Boulder, 1989, p. 108.

١٩ - Gollin, Albert E., Polling and the News Media, *Public Opinion Quarterly*, vol. 51, 1987, pp. s86-s94.

٢٠ - Cantril and Crespi, *op. cit.*, p. 108.

٢١ - Ibid, pp. 110-111.

٢٢ - Bogart, op. cit., p. 59.

٢٣ - Ibid, p. 59.

٢٤ - Protess and Mc Combs., (eds.), op. cit., p. 2.

٢٥ - اعتمدنا فى هذا الجزء على الدراسة التالية :
Downs, Anthony, Up and Down with Ecology: The "Issue-Attention Cycle", in: Protess and Mc Combs (eds.), op. cit., pp. 27-30.

٢٦ - Bogart, op. cit., p. 59.

٢٧ - Smith, Kim A., Newspaper Coverage and Public Concern about Community Issues, in : Protess and Mc Combs (eds.), op. cit., pp. 75-76.

٢٨ - Key, op. cit., p. 404.

٢٩ - Downs, op. cit., p. 30.

Abstract

MEDIA PRIORITIES AND THE FORMATION OF PUBLIC OPINION

Heba Gamal El Din

The causal relationship between media and public opinion has been studied and articulated for at least half century with the aim to test the idea that the media agenda affects the public agenda, which is an earlier stage in the process of public opinion formation.

This paper is a trial to summing up the Agenda setting approach: its major hypothesis, function and relationship with public opinion, through concentrating on the cycle which the public issue goes through, by the help of media agenda, to be a topic in the public agenda and then as a topic for public opinion.

موقف المؤسسة الاكاديمية
من التجاوزات المنهجية والاخلاقية
فى استطلاعات الرأى العام

ناهد صالح*

تتناول هذه الورقة بشئ من التفصيل ، الجهود التى بذلها ويبذلها المتخصصون فى استطلاعات وبحوث الرأى العام إزاء الخطر الذى يتعرض له هذا المجال ، والذى يتمثل فى إجراء استطلاعات للرأى العام تتغاضى عن القواعد المنهجية ، أو تخرق المواثيق الأخلاقية كما تعرض لموقف المؤسسة الأكاديمية من هذه التجاوزات وانعكاس ذلك على مسار العمل العلمى فى مجال قياس الرأى العام وذلك من خلال عرضنا لبعض من هذه المواقف .

تمثل استطلاعات الرأى العام تجسيدا واضحا للعلاقة الجدلية ، بل وللعلاقة الارتباطية الإيجابية ، بين الإلتزام بقواعد المنهج العلمى ، والتمسك بالأسس والمبادئ الأخلاقية . وتلح فى الوقت ذاته على ضرورة أن يجمع الباحث الذى يتصدى لإجرائها ، بين تمكن العالم من النظرية والمنهج فى مجال الرأى العام ، ودقة الباحث والتزامه بالقواعد المنهجية فى إجراء بحوثه ، ووعى المثقف بالأهمية التى تمثلها استطلاعات وقياسات الرأى العام فى المشاركة فى إرساء دعائم الديمقراطية ، وبخطورة استغلالها للانحراف بهذه الدعائم أو تقويضها .

* مستشار (أستاذ علم الاجتماع) بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ومن هنا يأتى تأكيدنا بأنه إذا كان التمكن العلمى ، والالتزام المنهجى ، والرؤية الشاملة التى تستند إلى حس اجتماعى ، وبصيرة سياسية ، وتوجه وطنى، هى أركان أساسية لابد وأن تتوافر فى العالم الاجتماعى ، أيا كان مجال أو موضوع بحثه ، فإن ضرورة توافر هذه الأركان الثلاثة جميعها معا ، تبدو أكثر إلحاحا بالنسبة للباحث الذى يجرى استطلاعات أو قياسات للرأى العام ، أو يتناول نتائجها . ففى كل خطوة يخطوها ، وفى كل كلمة يسطرها أو يعلنها ، لابد وأن تحكمه قواعد منهجية ومبادئ أخلاقية ، تؤكد التزامه العلمى ، وتوضح مسئوليته الأخلاقية ، وتحدد بشكل لالبس فيه التزامه الاجتماعى ، ومسئوليته الاجتماعية[1] .

من هنا لم يكن مثيرا للدهشة ، أن يتميز مجال قياس الرأى العام عن غيره من مجالات العلوم الاجتماعية ، بسبق الاهتمام بوضع مواثيق أخلاقية ، وأن ينفرد عن غيره من ميادين البحث الاجتماعى لهذه العلوم ، بمواكبة الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية ، بدء الاهتمام بإجراء استطلاعات وقياسات للرأى العام .

ففى الوقت الذى أعلن فيه فى عام ١٩٣٦ البداية العلمية لقياس الرأى العام، أو بداية مولد علم قياس الرأى العام – على حد قول روبرت أبدجراف Robert Updegraff [2] – كانت المؤسسة الأكاديمية ، والعلماء المتخصصون فى مجال الرأى العام ، ورواده الأوائل ، يقيمّون علميا وأخلاقيا استطلاع الرأى الذى أجرته صحيفة Literary Digest ، فى محاولة لتفسير أسباب فشل هذه الصحيفة فى التنبؤ بنتيجة انتخاب الرئاسة الأمريكية ، وهل يرجع هذا الفشل إلى قصور منهجى ، أم أنه كان يخفى أهدافا سياسية ، وبهذا يكشف عن انحراف أخلاقى .

ويكفى أن نحيل القارئ إلى كم الكتابات ، بل والدراسات التى تناولت هذا الاستطلاع ، والنقد القاسى والموضوعى فى الوقت ذاته ، الذى تعرض له القائمون بهذا الاستطلاع ، والذى أبرز الأخطاء المنهجية والتجاوزات الأخلاقية ، الأمر الذى

أدى فى النهاية إلى فقدان الصحيفة لمصداقيتها ، وبالتالى للمكانة التى كانت قد نجحت فى اكتسابها فى السنوات السابقة ، والتى جاء هذا الاستطلاع ليضع نهايتها ، وليرسم البداية التى أدت إلى توقف نشاط هذه الصحيفة فى مجال استطلاعات الرأى ، ثم انسحابها تماما من المجال الصحفى [٣] .

وقد كان من الطبيعى أن تستحوذ استطلاعات وقياسات الرأى العام – منذ بدء ممارستها ، وقد اتجهت غالبيتها آنذاك إلى استطلاعات الرأى التى تهدف إلى التنبؤ المسبق بنتيجة الانتخابات Pre-election Polls – على اهتمام السياسيين والأحزاب السياسية ، والمؤسسة التشريعية ، وأيضا على اهتمام الإعلاميين ، والمؤسسة الصحفية على وجه التحديد . كما استحوذت بشكل خاص على اهتمام الباحثين والعلماء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية بعامة ، والمؤسسة الأكاديمية التى تضمهم بخاصة .

وقد اختلف نمط هذا الاهتمام باختلاف مواقع كل من هؤلاء ، وبتنوع المصالح التى يدافعون عنها . الأمر الذى انعكس على مواقفهم من قياس الرأى العام ، ومن محاولات تنظيم العمل فى هذا المجال ، سواء جاء هذا التنظيم وفقا لمواثيق ، أو لقواعد أو معايير أخلاقية ، أو خضوعا لقوانين وقرارات حكومية . ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين ثلاثة تيارات أساسية :

التيار الأول : ويبالغ فى الدور الذى يمكن أن تقوم به قياسات الرأى العام فى دعم الديمقراطية ، والحفاظ على استمرارها ، بحيث أطلق عليها البعض تعبير السلطة الخامسة [٤] . ويرفض هذا التيار تماما أى تدخل من جانب السلطة لوضع أى قيود على قياسات واستطلاعات الرأى العام ، وإن كان البعض يرحب بوضع معايير عامة لترشيد القائمين بها ، ولتمكين الجمهور العام – قبل المتخصصين – من الحكم على جودة أو نوعية Quality استطلاعات أو قياسات الرأى العام .

بينما يرفض البعض الآخر تماما فكرة المعايير أو المواثيق الأخلاقية تحت "شعار الحرية" ، وهؤلاء عادة من مستطلعى الرأى Pollsters من غير الأكاديميين الذين يعملون عادة بمؤسسات تجارية ، أو يعملون لحسابهم الخاص (٥) .

التيار الثانى : ويقف موقفا عدائيا من استطلاعات وقياسات الرأى العام . وقد انطلق هذا الموقف فى الدول الليبرالية من منطلق الخشية من إساءة استخدام استطلاعات وقياسات الرأى العام ، أو استغلالها ، بما يهدد الديمقراطية التى هى جوهر النظام الليبرالى . ومن ثم يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا ضرورة لقياس الرأى العام ، خاصة وأن هناك مؤسسات نيابية منتخبة ، هى صاحبة الحق فى تمثيل الناخبين والتعبير عن آرائهم ، وتقدير احتياجاتهم ومصالحهم . فضلا عن وجود مؤسسات إعلامية ، يمثل التعبير عن الرأى العام جوهر وظيفتها، وأنه إذا كان لامفر من إجراء استطلاعات وقياسات للرأى العام ، فهنا لاتكفى المواثيق الأخلاقية ، بل لابد وأن تتدخل الدولة فى تنظيمها .

وكان من الطبيعى أن يكون أصدق المعبرين عن هذا الاتجاه من المؤسسة السياسية ، والمؤسسة التشريعية ، فضلا عن بعض المنتمين للمؤسسة الصحفية بالتحديد (٦) .

وفى الوقت ذاته ينطلق الموقف المعارض لإجراء قياسات للرأى العام ، فى الدول الشمولية ، من منطلق الحفاظ على الاستقرار ، الذى تهدد قياسات الرأى العام مرتكزاته الأساسية ، وعادة ماتكتفى السلطة فى هذه الدول بأن توكل للأجهزة الأمنية والسرية للدولة ، وأجهزة الحزب الحاكم ، مهمة رفع تقارير سرية لها عن "حالة الرأى العام" . وقد يساند هذا الموقف من قياس الرأى العام ، الترويج لمقولة "إجماع الرأى العام" ، وهى المقولة التى نادى بها ستالين ، والتى استند إليها الحزب الحاكم فى حظر إجراء استطلاعات وقياسات للرأى العام أو

للاتجاهات ، حيث أدركت السلطة أن أى استطلاع للرأى سيكشف زيف هذه المقولة [٧] .

لايزال هذا الموقف المعارض ، أو المتجاهل لإجراء استطلاعات علمية للرأى العام ، يسود العديد من الدول التى تسيطر عليها النظم الشمولية أو التسلطية، وستظل استمراريته رهنا باستمرارية هذه النظم وبمدى قوتها . وفى هذه الدول تعبر كل من المؤسسة السياسية والتشريعية والإعلامية أصدق تعبير عن هذا الموقف ، بل ربما لاتعدم هذه النظم أن تجد من بين الأكاديميين من يساندها ، لا عن إدراك للمحاذير العلمية لإجراء استطلاعات سياسية للرأى فى ظل هذه النظم، ولكن عن حرص على مسايرة السلطة فى تأكيد مقولة "إجماع الرأى العام" ، بل قد لايصعب على السلطة أن تجد من بين الأكاديميين ، أو الذين يختفون تحت عباءة العلم ، أو البحث العلمى ، من يدعى إجراء استطلاعات "علمية" للرأى العام لتأكيد ذلك . وبالطبع فإن هؤلاء إذ يرحبون بإجراء استطلاعات سرية للرأى العام لحساب السلطة ، يخشون تماما نشر استطلاعاتهم هذه - والتى ربما ترحب السلطة بنشرها أو الاستشهاد ببعض نتائجها لتأكيد مساندة الرأى العام لسياساتها - حتى لايفضح نشرها تجاوزاتهم المنهجية والأخلاقية . ويقدم لنا تاريخ قياس الرأى العام فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ، نماذج من هؤلاء الباحثين الذين اساءوا استخدام أساليب البحث ، لتأكيد مساندة غالبية - وليس إجماع - الرأى العام لسياسات أو لقرارات الحاكم أو السلطة الحاكمة[٨].

وبالطبع فإن هذا الاتجاه فى الدول الشمولية الذى يرفض استطلاعات الرأى العام أصلا ، يرى أنه وإن كان لامفر من إجراء استطلاعات للرأى العام ، فلابد أن تخضع تماما لرقابة السلطة ، وهى رقابة تختلف تماما عن القيود التى تضعها بعض الدول الديمقراطية لحماية الجمهور ، وخاصة من تأثير استطلاعات

الرأى العام السابقة على الانتخاب على وجه التحديد .

وفى ظل هذه الرقابة لايكون هناك موضع لوجود ميثاق أخلاقى ، أو حتى لوضع بعض المعايير الأخلاقية المنظمة للعمل فى مجال استطلاعات الرأى ، مادامت هناك معايير أخرى تحكم العمل فى هذا المجال ، وهى غالبا معايير وقواعد تتعارض بشكل صريح مع المعايير الأخلاقية المنظمة للعمل فى مجال استطلاعات وقياسات الرأى العام ، بل ومع القواعد والأسس المنهجية لإجرائها(٩).

التيار الثالث : وهو تيار يدرك أن قياسات الرأى العام ، كأى أداة من أدوات الديمقراطية أو آلياتها ، يمكن استخدامها لدعم الديمقراطية ، كما يمكن استخدامها فى الوقت نفسه لتهديدها .

ومن ثم ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ، وغالبيتهم من المؤسسة الأكاديمية ، أو من الرواد البارزين فى مجال قياس الرأى العام ، من منطلق الحرص على استمرارية قياسات الرأى العام ، مع الاحتفاظ بوضعها العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى ، وتأكيد مصداقيتها لدى الجمهور ، ورفض تدخل الدولة لوضع قيود عليها .

ومن ثم لم يكن أمام هؤلاء لتحقيق ذلك ، سوى السير فى اتجاهين متكاملين : الاتجاه الأول يعمل على تنمية الأساليب المنهجية التى من شأنها الارتفاع بالمكانة العلمية لقياسات الرأى العام ، بينما الاتجاه الثانى يجتهد لوضع المواثيق الأخلاقية Ethical Codes التى يرى أن يلتزم بها المشتغلون باستطلاعات وقياسات الرأى العام ، والتى تعمل على تنمية الوعى بأخلاقيات العمل فى هذا المجال ، فضلا عن الاستناد إليها فى تقييم استطلاعات وقياسات الرأى العام (١٠).

ولهذا التيار الأخير تدين استطلاعات وقياسات الرأى العام بالوضع السياسى المميز الذى تحتله اليوم فى الدول الديمقراطية ، باعتبارها إحدى آليات

العمل السياسى ، ومؤشرا صادقا لديمقراطية هذه الدول . كما تدين له أيضا بالمكانة العلمية التى أصبحت تحتلها فى مجال العلوم الاجتماعية بعامة ، والبحوث الاجتماعية بخاصة .

هذه التيارات الثلاثة ، لم يختف أى منها طوال المراحل التى مر بها تاريخ قياس الرأى العام ، وإن كانت شدة التيار الواحد منها اختلفت باختلاف المرحلة التاريخية ، وباختلاف النظام السياسى بين دولة وأخرى ، بل وباختلاف النظام السياسى فى الدولة الواحدة ، من حيث مدى انجذابه أو ابتعاده عن قطبىّ متصل النظم الشمولية والنظم الليبرالية (١١) .

وسنهتم فى هذا الفصل بالتيار الأخير ، وهو التيار السائد فى الدول الديمقراطية ، والذى يعكس موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى ميدان قياس الرأى العام .

البدايات الأولى للحد من التجاوزات المنهجية والأخلاقية

لم يكن مثيرا للدهشة أن تأتى المبادرة الأولى لدعوة جادة لتقييم استطلاعات وقياسات الرأى العام ، ولطرح قواعد أخلاقية منظمة لإجرائها ، ولنشر نتائجها، من جانب چورچ جالوب George Gallup ، وأن تأتى مبادرته هذه مواكبة للبدايات المبكرة للاستطلاعات العلمية للرأى العام ، وفى عام ١٩٤٠ على وجه التحديد .

وإذا كان چورچ جالوب يصنف على أنه من أكثر المؤمنين بأن استطلاعات وقياسات الرأى العام هى عملية أساسية لاغنى عنها فى النظم الديمقراطية ، بل هى بمثابة قياس لنبض الديقراطية ، فإنه كان فى الوقت ذاته مدركا أن من أهمية قياسات الرأى العام ، تأتى ضرورة إخضاعها للتقييم المستمر لجوانبها العلمية

والسياسية ، ووضع قواعد يلتزم بها عند إجرائها ، وعند نشر نتائجها ، إذ أن فى ذلك حماية للقائمين باستطلاعات الرأى العام الجادة من جهة ، وحماية للجمهور العام من جهة أخرى . فهناك - على حد قوله - ضرورة لتوافر مايشبه الكشف الحسابى العام Public Audit ، الذى يمكن بمقتضاه مراجعة كافة مراحل إجراء استطلاعات الرأى العام ، مؤكدا حق الجمهور فى أن يعرف كافة الحقائق الخاصة بها [١٢].

ولما كان اهتمام چورچ جالوب الأساسى موجها إلى الجمهور ، الذى كان يعتقد أنه مؤهل للحكم على استطلاعات الرأى ، وأنه يمكنه التمييز بين الاستطلاعات الجيدة والاستطلاعات الرديئة ، فقد قدم ما أسماه مرشدا أو دليلا للجمهور A Guide to the Public ، يتضمن تسع قواعد تساعد على تقييم استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب ، أضاف إليها أربع قواعد أخرى ، فى حالة ما إذا كان استطلاع الرأى يتناول أية قضية من القضايا .

هذه القواعد التى وضعها چورچ جالوب ، والتى تساعد الجمهور فى الحكم على مستوى جودة استطلاعات الرأى ، تكاد تكون هى نفس القواعد التى نصت غالبية المواثيق الأخلاقية على ضرورة الالتزام بها فى إعداد تقارير استطلاعات الرأى ، أو عند نشر نتائجها . ومنها على سبيل المثال تحديد :

- القائم باستطلاع الرأى ، والممول له .
- الأسلوب الذى اتبع فى جمع بيانات استطلاع الرأى .
- العينة والأساليب التى اتبعت لضمان تمثيلها ، وبيان ما إذا كانت العينة الفعلية (التى تم جمع بيانات من أفرادها) ، عينة ممثلة للجمهور العام ، خاصة من حيث ، السن ، النوع ، الدخل ، المناطق الجغرافية .
- حجم العينة ، وهل حجمها كاف للوفاء بمتطلبات المعاينة العلمية ؟

- متى أجرى استطلاع الرأى ؟
- هل القضية محل استطلاع الرأى ، هى من القضايا التى يتوقع أن يكون لدى قطاع له وزنه من الجمهور معلومات بشأنها ؟ وهل تم تسجيل من ليس لديهم رأى بالنسبة لموضوع استطلاع الرأى ؟
- هل وضعت الأسئلة بأمانة ، بحيث تسمح بعرض وجهات النظر المختلفة ؟ وهل استخدمت كلمات انفعالية أو معبرة عن أنماط جامدة Stereotype، أم أنها استخدمت كلمات محايدة ؟ هل عولجت النتائج فى ضوء الكلمات الفعلية التى احتوى عليها السؤال ؟

وبجانب تأكيد چورچ جالوب لأهمية هذا المرشد الموجز فى مساعدة الجمهور على تقييم استطلاعات الرأى ، فقد اقترح تكوين مجلس استشارى Ad-visory Council يشكل من إحصائيين وسيكلوچيين ، وتمثل به كافة الجماعات السياسية ، وتحدد مهمته بفحص منهجيات مؤسسات قياس الرأى العام ، ومدى التأكد من توخيها الدقة فى كافة مراحل عملها ، على أن تقوم بذلك بصفة دورية .

وإذا كان هذا النوع من الرقابة قد يحد أساسا من التحيز الناجم عن ضغوط مصالح من هم فى مركز القوة ، فإن چورچ جالوب يرى أن الأهم من ذلك ، هو بذل الجهد بصفة مستمرة فى تحسين إجراءات استطلاعات الرأى ، والحد من مصادر التحيز فيها [١٣] .

ولم تمض أربع سنوات على نشر هذه القواعد التى تساعد الجمهور ، قبل المتخصصين ، على الحكم على مستوى جودة أو رداءة استطلاعات الرأى ، حتى تم استدعاء چورچ جالوب نفسه لجلسات استماع أمام الكونجرس الأمريكى Congressional Hearings ، ليشرح لماذا ، وللمرة الثانية ، جاء تقديره للأصوات التى سيحصل عليها مرشح الحزب الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية

لعام ١٩٤٤ أقل مما حصل عليه فعلا، وهو نفس الشئ الذى حدث بالنسبة لانتخابات عام ١٩٤٠ (١٤) .

ولم يكتف الكونجرس بالتقرير الذى قدمه له چورچ جالوب وبأقواله وشهادته ، بل شكل لجنة علمية وفنية متخصصة ، تضم أساتذة متخصصين فى العينات والمسوح الاجتماعية ، فكان من بين أعضائها موريس هانسن Morris Hansen ، وفيليب هوسر Philip Hauser ، ورينسيس ليكرت Rensis Likert ، لإجراء فحص علمى لاستطلاع الرأى الذى أجراه جالوب . وقد زود جالوب اللجنة بنسخ من التقرير الذى قدمه للكونجرس ، بما فى ذلك أقواله وشهادته أمامه ، والذى أوضح فيه بالتفصيل الإجراءات التى اتبعها فى إجراء استطلاع الرأى محل الفحص . وقد دافع فيه عن استطلاعات الرأى بعامة ، وعن الأسس العلمية التى تستند إليها (١٥) .

وقد انتهت اللجنة إلى إبداء تقديرها لچورچ جالوب ، وتوجيه النقد له فى الوقت نفسه . جاء تقديرها على أساس عمله الرائد فى مجال استطلاعات الرأى ، ولاستفادته من الأسلوب العلمى للمسح ، وذلك على عكس المحاولات الأولى لاستطلاعات الرأى ، مثل تلك الاستطلاعات التى أجرتها صحيفة Literary Digest . أما نقدها له فيرجع إلى استمراره فى استخدام أسلوب المعاينة الحصصية Quota Sampling ، فى الوقت الذى كان عليه فيه أن يتجه إلى الأسلوب الأفضل ، وهو أسلوب المعاينة الاحتمالية (١٦) .

ورغم أن البعض يعتبر أن تقرير اللجنة اتسم بالتساهل ، فقد أبرز التقرير بلا شك أوجه القصور فى أسلوب المعاينة ، حجم العينة ، تدريب الباحثين والإشراف عليهم ، والاعتماد على الأحكام الشخصية فى التقديرات المبنية على المادة الخام . ونشير هنا إلى أن الكونجرس وجه نقدا لجالوب ، لأنه لم يشر –

عندما نشر نتائج استطلاع الرأى - إلى أنه أجرى هذه التقديرات . وقد حاول جالوب أن يدافع عن نفسه بأن النشر الصحفى لايسمح بهذه التفصيلات الفنية ، إلا أن الكونجرس لم يقبل تبريره هذا ، مشيرا إلى أنه كان يمكنه أن يذكر ذلك بشكل مبسط ، على أن يوفر كافة التفاصيل الفنية لمن يرغب فى الاطلاع عليها (١٧) .

وإذا كان چورچ جالوب قد اعتاد على أن ينقده السياسيون ، وعلى أن يتقبل ذلك النقد على أنه أصبح من قبيل طقوس الحملات الانتخابية ، فإن الجديد فى هذه المرة ، هو أن يوجه له نقد علنى من جانب أساتذة متخصصين (١٨) .

فبجانب تقرير اللجنة العلمية التى شكلها الكونجرس ، والتى تم الإعلام بما انتهت إليه على نطاق واسع ، تناولت الدورية الربع سنوية للرأى العام Public Opinion Quarterly تقييم استطلاع الرأى هذا ، ولم تكتف بتحليل أوجه القصور المنهجية به ، وإنما تناولت قضية الأمانة فى استطلاعات الرأى ، والقيمة السياسية لاستطلاعات الرأى ، وبالتحديد حقيقة إسهامها فى نجاح العملية الديمقراطية وأدائها لوظائفها (١٩) .

وفى ذروة موجة النقد العام ، والعلنى الذى تعرض له جالوب ، والذى بدأ يهدد القيمة السياسية لاستطلاعات الرأى العام ، أجرى مكتب برنستون لبحوث الرأى العام Princeton Office of Public Opinion Research (OPOR) ، فى نوفمبر ١٩٤٤ ، أول استطلاع قومى للرأى عن استطلاعات الرأى Poll on the Polls ، وقد استطاع هادلى كانتريل Hadley Cantril ، من خلال هذا الاستطلاع أن يؤكد الثقة فى استطلاعات الرأى ، وبالتحديد تلك التى يجريها جالوب ، إذ جاءت استطلاعات جالوب فى مقدمة الاستطلاعات التى سمع عنها الجمهور ، بفارق ٣٠٪ على الأقل عن غيرها من الاستطلاعات . كما أكد مايزيد

عن ثلثى أفراد العينة ، الذين ذكروا معرفتهم باستطلاعات الرأى ، أنهم يثقون فى أمانة ودقة تقارير استطلاعات الرأى وعدم تحيزها ، سواء تجاه حزب من الأحزاب ، أو لوجهة نظر على حساب وجهة النظر الأخرى [٢٠] .

وإذا كان ذلك الاستطلاع جاء ليعبر عن استمرار ثقة الجمهور العام فى استطلاعات الرأى ، فقد افتقد چورچ جالوب ثقة ومساندة المؤسسة الأكاديمية، التى أوضحت تخلفه عن الأخذ بأساليب المعاينة الحديثة . ولم يستطع جالوب أن يواجه بشكل علنى النقد العلمى الذى وجه له ، وخاصة النقد الذى وجهه له ، ولغيره من مستطلعى الرأى Pollsters ، دانييل كاتز Daniel Katz ، والذى أكد فيه أن فشل استطلاعات عام ١٩٤٤ ، ترجع أساسا إلى عدم الاستفادة من التقدم العلمى الحديث ، سواء بالنسبة للمعاينة أو بالنسبة لإجراء الاستبارات [٢١].

وقد حاول إدوارد بنسون Edward Benson ، المدير الإحصائى للمعهد الأمريكى لقياس الرأى العام (معهد جالوب) وإثنان من مساعديه ، أن يقدموا شرحا وافيا للأساليب المنهجية الحديثة التى اتبعها المعهد ، بما فى ذلك استخدام عينات المساحة Area Sample ، وأسلوب الاقتــراع الســرى The Secret Ballot ، كما حاول إدوارد بنسون التعليق على دراسة دانييل كاتز التقييمية لاستطلاعات عام ١٩٤٤ ، محاولا بالذات التنصل من مسئولية أن العناوين الرئيسية التى نشرتها الصحافة لاستطلاعات جالوب ، جاءت غير معبرة عن حقيقة نتائج الاستطلاع ، وإلقاء مسئولية ذلك على رؤساء التحرير [٢٢] .

ولكن دانييل كاتز عقب على تعليق بنسون بإيجاز ، وفى ثلاث نقاط . أوضح فى أولاها كذب ادعاء تدخل الصحافة فى اختيار العناوين الرئيسية لاستطلاعات الرأى التى أجراها جالوب ، مستشهدا بالتقرير الذى أعده جالوب نفسه ، وبهذا أكد أهمية الدقة والأمانة فى تناول نتائج استطلاع الرأى [٢٣] .

وعموما إذا كانت كافة الدراسات والتحليلات وجلسات الاستماع ، التى تناولت استطلاعات الرأى الخاصة بالتنبؤ بنتائج انتخاب الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٤ ، التى أجراها جالوب بالذات . قد أكدت أوجه القصور المنهجية بها ، فإن عدم استجابة جالوب ، بل وإصراره مع غيره من مستطلعى الرأى ، على تفضيل استخدام العينات الحصصية على العينات الاحتمالية ، ولاعتبارات مالية محضة ، كانت بشكل مباشر وراء "كارثة" استطلاعات عام ١٩٤٨ [٢٤] .

ولايفوتنا هنا أن ننوه بأن الاهتمام المكثف من جانب الأكاديميين والباحثين العلميين باستطلاعات عام ١٩٤٤ ، والذى لم تحظ به أى من الاستطلاعات السابقة ، يرجع أساسا إلى بدء ظهور فئة من الأساتذة المتخصصين فى البحث الاجتماعى بعامة ، والمسوح الاجتماعية وقياس الآراء والاتجاهات بخاصة ، والذين اكتسبوا العديدمن خبراتهم ، من ممارساتهم البحثية المكثفة إبان فترة الحرب العالمية الثانية ، والذين أدركوا أهمية إعطاء المزيد من الاهتمام لمنهجية استطلاعات الرأى العام وتطويرها ، مع الاهتمام بوضع معايير أخلاقية لتنظيم العمل فى هذا المجال [٢٥] .

وكما جاءت محاولة چورچ جالوب لوضع معايير أخلاقية ، إثر ما أثاره فشل صحيفة Literary Digest ، فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٣٦ ، من هجوم قاس تجاوز الصحيفة واستطلاعاتها إلى استطلاعات الرأى العام ، وماتلا ذلك من دراسات تقويمية جادة من بعض المتخصصين لوضع النقد فى إطاره الصحيح ، ظهرت بعض الاجتهادات من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، عقب موجة النقد التى أثارها فشل استطلاعات الرأى لعام ١٩٤٤، لوضع معايير منهجية وأخلاقية يلتزم بها القائمون بمسوح واستطلاعات الرأى ، كان من أبرزها تلك المعايير التى وضعها أستاذ علم الاجتماع ستيوارت دود

Stuart Dodd ، والتى قام بنشرها عام ١٩٤٧ فى مجلة Public Opinion Quarterly . وقد تناول دود الموضوع بشكل مسهب ، حيث صنف المعايير التى يرى أن تلتزم بها الهيئات والأجهزة التى تجرى مسوحا واستطلاعات للرأى ، تحت ستة موضوعات رئيسية ، يندرج تحتها إحدى وأربعين قاعدة ، يحتوى بعضها على عدة قواعد فرعية ، وقد اجتهد فى وضع حد أدنى وحد أعلى للالتزام بكل من هذه القواعد [٢٦] .

أما الموضوعات الستة الرئيسية التى عرض من خلالها للمعايير التى يرى أهمية الاعتماد عليها فى تقييم استطلاعات ومسوح الرأى فهى :

أولا : معايير خاصة بالهيئة أو الجهة التى تقوم بإجراء استطلاعات أو مسوح للرأى . ومن أهم المعايير المندرجة تحتها تلك الخاصة بالمسئولية ، وبالأمانة ، وبعدم التحيز ، وبالكفاءة وبالمصداقية .

ثانيا : المعايير الخاصة باستمارة استطلاع الرأى . ومن أهم المعايير المندرجه تحتها ، تلك الخاصة بمحتوياتها ، وبإجراء الاختبارات عليها ، وبالدقة وبالوضوح ، وعدم التحيز فى وضع الأسئلة ، فضلا عن شمولها .

ثالثا : المعايير الخاصة بالمعاينة . وقد تناول فيها المعايير الخاصة بكفاءة العينة ، وبتمثيلها ، وبنشر كافة البيانات الخاصة بها . فضلا عن ذكر أخطاء المعاينة .

رابعا : المعايير الخاصة بالاستبار . وقد تناول فيها تلك الخاصة بظروف المقابلة ، واختيار المستبرين ، وبكفاءة القائمين بالاستبار ، والإشراف عليهم .

خامسا : معايير كتابة التقرير . وقد تناول فيها ، ضرورة نشر التقرير على مدى واسع ، والمحتويات الأساسية للتقرير ، والموضوعية فى إعداد التقرير ، وتوفير كافة الوثائق الخاصة به ، والحفاظ عليها .

سادسا : معايير إدارية وغيرها . وقد أوضح فيها بعض المعايير الخاصة بالعمل على تقبل مجتمع البحث لاستطلاع الرأى ، والعمليات الإحصائية ، والفترة التى يستغرقها استطلاع الرأى ، والتكلفة ، وأخيرا تحديد إسهامات المؤسسة أو الهيئة القائمة باستطلاعات الرأى وأعضائها فى الارتقاء باستطلاعات الرأى العام.

ورغم أن المعايير التى وضعها ستيوارت دود لم تأخذ شكل الميثاق الأخلاقى، فإنها عبرت أصدق تعبير عن القواعد والمعايير التى تضمها المواثيق الأخلاقية الحالية ، المنظمة للعمل فى مجال مسوح واستطلاعات وقياسات الرأى أو الرأى العام .

ونود أن نشير إلى أنه ، سواء بالنسبة للمعاير التى وضعها ستيوارت دود ، أو تلك التى تضمنها دليل الجمهور الذى وضعه چورچ جالوب ، فإنها تعد من قبيل الاجتهادات الفردية ، التى جاءت كرد فعل للهجوم القاسى على استطلاعات الرأى، الذى تجاوز حدود النقد العلمى المبنى على دراسة موضوعية تقويمية ، من جانب الأكاديميين أو المؤسسة الأكاديمية ، إلى محاولة التشكيك من جانب السياسيين والصحفيين ، بل ومن جانب المؤسسة التشريعية أيضا ، فى قيمة وجدوى استطلاعات الرأى بعامة ، وفى موضوعية القائمين بها وعدم انحيازهم بخاصة .

تدخل المؤسسة الاكاديمية لمواجهة التجاوزات المنهجية والاخلاقية

ولم تمض أربع سنوات على المساءلة التى تعرض لها جالوب ، وتوجيهه إلى ضرورة الاعتماد على العينات الاحتمالية ، حتى جاءت نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٨ مخالفة تماما لكافة توقعات معاهد ومؤسسات الرأى العام ، الأمر الذى أدى إلى شن هجوم قاس على استطلاعات الرأى ، كاد أن يؤدى إلى وضع نهاية لها . جاء هذا الهجوم من جانب المؤسسات الصحفية والسياسية ،

الأمر الذى دفع بالمؤسسة الأكاديمية لاتخاذ خطوات جادة ، حتى لايؤدى الهجوم النقدى الحاد لاستطلاعات الرأى ، إلى تشويه سمعة ومكانة البحث الاجتماعى بعامة ، والمسوح الاجتماعية بخاصة .

ونظرا للأهمية التى يمثلها فشل استطلاعات الرأى الخاصة بانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٨ ، وبالذات من حيث إرساء دور المؤسسة الأكاديمية فى بحث أى تجاوزات منهجية أو أخلاقية فى مجال استطلاعات وقياسات الرأى العام ، فإنناسنتناول هذا الموضوع بشئ من التفصيل [٢٧] .

كان من الطبيعىّ أن يفوق الهجوم الذى تعرضت له قياسات الرأى العام فى عام ١٩٤٨ ، ذلك الذى نال منها فى عام ١٩٤٤ ، حيث لم يكن الخطأ هنا مجرد اختلاف فى تقدير نسبة الأصوات التى سيحرزها مرشح كل حزب من الأحزاب ، وإنما كان الخطأ متمثلا فى التنبؤ بعكس ماجاءت به الانتخابات الفعلية ، الأمر الذى اعتبر آنذاك "كارثة" فى تاريخ قياس الرأى العام .

وإزاء هذا الفشل جاء رد الفعل عنيفا ، بل وشرسا ، من جانب الصحافة ، مشككا فى عملية استطلاعات الرأى ، وفى إمكانية الاعتماد عليها كأداة من أدوات الديمقراطية ، وهى نفس الصحافة التى طالما احتفت باستطلاعات الرأى ، وأكدت علميتها ، وأفردت لها مكانا متميزا فى صفحاتها الأولى ، واستندت فى الكثير من تحليلاتها وتعليقاتها إلى نتائجها ، بل وأنشأت بها أقساما متخصصة لإجرائها .

وقد تمثل رد الفعل العنيف هذا فى أقسى صوره فى إلغاء العديد من الصحف لتعاقداتها مع مؤسسات استطلاع الرأى ، وفى مقدمتها استطلاعات جالوب واستطلاعات روبر ، وفى ارتدادها إلى الأساليب التقليدية ، حيث بدأت تعتمد على مراسليها ومحرريها فى إعداد تقارير عما يفكر فيه الناس ، وآرائهم

بالنسبة للقضايا الهامة .

وبهذا لم تكتف الصحافة بالتشكيك فى علمية استطلاعات الرأى العام ، وإنما هيأت المناخ لإدانتها . وقد تمادت الصحافة فى هجومها ، الأمر الذى دفع هادلى كانتريل Hadley Cantril إلى الهجوم على الصحافة التى جعلت على - "حد قوله - من مستطلعى الرأى Pollsters "كبش الفداء" لتخفى فشلها هى نفسها فى التنبؤ بنتائج الانتخابات ، ولتعبر عن رفض العديد من المحررين دخول العلميين هذا المجال ، الذى جرى العرف على النظر إليه باعتباره مجالا خاصا بالعمل الصحفى (٢٨) .

ولم يقف الأمر عند حد الهجوم القاسى من جانب المؤسسة الصحفية على استطلاعات الرأى ، وإنما عبرت أيضا المؤسسة التشريعية ، ممثلة فى الكونجرس الأمريكى ، عن شكها فى أن الأمر يتجاوز الخطأ العلمى إلى الانحياز السياسى، خاصة وقد تكررت أخطاء التنبؤ فى صالح الجمهوريين . ومن ثم لم تكتف بجلسات الاستماع ، وإنما طرحت مشروعات قوانين لتنظيم العمل فى "مهنة" استطلاع الرأى .

وإزاء هذا الموقف الخطير ، كان من الطبيعى ألا تقف المؤسسة العلمية مكتوفة الأيدى ، خاصة وأن الخطر لم يعد قاصرا على تهديد سمعة ومكانة استطلاعات الرأى العام فحسب ، بل امتد إلى تهديد شرعية المنهج الذى تعتمد عليه المسوح الاجتماعية بعامة .

ومن ثم نجح الأكاديميون فى أن يشكل مجلس بحوث العلوم الاجتماعية Social Science Research Council (SSRC) - فور ظهور نتيجة الانتخابات- لجنة كلفت بتقصى أسباب فشل استطلاعات الرأى السابقة على هذه الانتخابات ، وبتقديم تقرير عن ذلك ، على أن يعرض فى مؤتمر ، بعد شهر من تاريخ تكليفها

هـذا [٢٩] .

وقـد أشرف على عمـل هـذه اللجنـة فردريك ستيفان Fredrick Stephan ، وس . س . ولكز S.S.Wilks ، ويعاونهما فريق من الباحثين . وفعلا نجحت اللجنة فى الانتهاء من إعداد تقريرها قبل نهاية العام . وفى عام ١٩٤٩ نشرت اللجنة دراستها التقويمية المفصلة لهذه الاستطلاعات فى كتاب ، جاء فى تصديره الذى أعده بندليتون هيرنج Pendleton Herring ، مـن مجلس بحـوث العلوم الاجتماعية ، أن تعيين اللجنة لدراسة هذا الموضوع ، استند أساسا إلى أن الخلاف فى وجهات النظر بين جماعات المتخصصين والأدعياء حول استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب Pre-election Polls ، قد تكون له مضاعفات سيئة، على جميع أنوا ع دراسات الرأى والاتجاهات ، وربما أيضا على العلوم الاجتماعية بعامة . ولهذا كان لابد أن يتخذ مجلس بحوث العلوم الاجتماعية إجراء فوريا عقب ظهور نتائج الانتخاب ، حتى تضع جهة علمية مسئولة ، وبناء على دراسة علمية ، حدا لهذه الخلافات ، وأن توجه النقاش نحو قضايا أساسية ، لابد وأن يتجه الاهتمام إليها منذ البداية [٣٠] .

وقد انتهت اللجنة المشكلة من مجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية فى تقريرها ، إلى إدانة القائمين باستطلاعات الرأى ، وأرجعت فشلهم فى عام ١٩٤٨ إلى تقصير من جانبهم ، أكثر من كونه قصورا فى الأساليب المنهجية المتاحة آنذاك ، سواء من حيث عدم استفادتهم من تحليل نتائج استطلاعاتهم المماثلة السابقة ، وخاصة التى أجريت فى عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ، وبالتالى لم يتوخوا الحذر فى تنبؤاتهم ، وبالذات حيث تتقارب نسب التأييد بين المرشحين ، أو من حيث نوع العينات التى اعتمدوا عليها ، وتحليلهم لنتائجها ولاستنتاجاتهم المبنية عليها ، والأهم من ذلك لاقتناعهم ، بل ولترويجهم ، لمقولة أن

الرأى العام بالنسبة للعملية الانتخابية يتميز بقدر كبير من الثبات . ومن هنا وقعوا فى خطأين : الأول تمثل فى عدم استمرارهم فى إجراء استطلاعات الرأى حتى قبيل الانتخاب الفعلى ، والثانى فى ضم كافة بيانات استطلاعات الرأى معا، بصرف النظر عن تاريخ جمعها [٣١] .

وقد لخصت اللجنة ، فى مقدمة تقريرها - ما انتهت إليه فى سبع نقاط. حرصت فى النقطة الأخيرة على مطالبة الجمهور بألا يبنى استنتاجات - بناء على فشل استطلاعات الرأى فى التنبؤ بنتيجة الانتخابات - يكون من شأنها الحط من قدر أو قيمة المسوح الاجتماعية ، فهذه لها أساليبها الملائمة للتأكد من دقتها . كما أن استطلاعات الرأى الخاصة بالانتخاب وما تسفر عنه من نتائج ، لاتعد أيضا اختبارا كفئا أو جيدا لكفاءة استطلاعات الرأى التى تتناول القضايا ، مثل قضية مشروع مارشال ، أو قضية حقوق الإنسان ، أو غيرها من القضايا [٣٢] .

وقد أوردت اللجنة بناء على ما انتهت إليه فى دراستها سبع توصيات أكدت فيها أهمية الاستفادة من الأساليب المنهجية المتاحة ، وضرورة إجراء بحوث منهجية على كل خطوة من الخطوات الثمانى ، التى تمر بها استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب ، فضلا عن الاهتمام ، فى مجال العلوم الاجتماعية المرتبطة باستطلاعات الرأى ، وبالتحديد فى مجال علم النفس الاجتماعى والعلوم السياسية، بالبحوث التى من شأنها مساعدتنا فى فهم العلاقة بين الرأى والسلوك الانتخابى .

وفى نهاية التوصيات ، ذكرت اللجنة أن فشل استطلاعات الرأى العام فى التنبؤ الصحيح بنتيجة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ ، أحدث ارتباكا وتشوشا واسعا ، وخلق شكوكا حول إمكانية الاعتماد على استطلاعات الرأى . فقد تراوحت ردود الفعل من جانب الجمهور ، بين الاتهام الكامل للقائمين باستطلاعات الرأى بالتزوير والخداع والاحتيال ، وبين التعاطف الشخصى معهم . وتراوحت

ردود الفعل من جانب الخبراء ، بين إدانتهم بالإهمال وبالتحيز غير المتعمد ، وبالخطأ فى الحكم أو الاستنتاج ، فضلا عن استخدام أساليب منهجية عفا عليها الزمان ، وبين التصميم على الاستفادة من هذه الخبرة لزيادة معرفتنا بالسلوك السياسى ، ولتحسين منهجية المسوح بعامة [٣٣] .

وعموما فإن تقرير هذه اللجنة يعد علامة مميزة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام ، حيث أكد ضرورة تدخل المؤسسة العلمية لكشف استطلاعات الرأى العام المتحيزة وتقصى أسباب تحيزها ، الأمر الذى يعكس وعيا من جانب علماء العلوم الاجتماعية بعامة ، والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى بخاصة ، بأن الآثار السيئة لهذه الاستطلاعات لا تقف عند حد إثارة الشكوك فى نزاهة وأمانة القائمين بها، أو فى مستواهم العلمى ، وإنما تمتد إلى التشكيك فى دقة ومصداقية وقيمة استطلاعات الرأى العام ، وفى إمكانية الاستفادة من نتائجها، وبالتالى إلى التشكيك فى منهجية المسوح الاجتماعية ، ومن ثم فى جدواها [٣٤] .

ولذلك جاء تقرير اللجنة متسما بالجدية وبالموضوعية ، وبالحرص على إظهار كافة أوجه النقص والقصور والإهمال والتحيز دون مواربة . ولم يكتف التقرير بإدانة القائمين بهذه الاستطلاعات ، بل اجتهد فى طرح التوصيات العلمية بعامة ، والمنهجية والأخلاقية بخاصة ، التى من شأنها المساعدة على استرداد الثقة فى استطلاعات الرأى العام ، والحفاظ على قيمة وجدوى ومكانة المسوح الاجتماعية .

وبالطبع لم يأخذ هذا التقرير طابع التقارير المحدودة التوزيع ، بل تم طرحه ونشره على نطاق واسع ، وأصبح أحد المراجع الأساسية التى يعتمد عليها عند بحث القضايا المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام ، وأحد النماذج الرائدة التى يستند إليها للتدليل على أهمية كشف استطلاعات الرأى العام السيئة أو المتحيزة . ونظرا لأهمية هذا الحدث فى تاريخ استطلاعات وقياسات الرأى

العام ، من حيث تأكيده لدور المؤسسة الأكاديمية إزاء أى قصور منهجى أو أية تجاوزات أخلاقية ، لم يكتف مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) بهذا التقرير ، بل نشر الدراسة التفصيلية التقويمية لهذه الاستطلاعات فى كتاب ، وذلك فى عام ١٩٤٩ ، كما سبق أن ذكرنا [٣٥] .

وكما استحوذ فشل استطلاعات الرأى عام ١٩٤٨ على اهتمام أعلى مؤسسة علمية للبحوث الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية ، فقد استحوذ أيضا على اهتمام أول ، وأهم ، وأكبر جمعية علمية للرأى العام .

فقد شهد المؤتمر الدولى الرابع للرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) ، الذى عقد فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يونية ١٩٤٩ ، أول تجمع للمشتغلين باستطلاعات الرأى العام ، وللأكاديميين المهتمين ببحوث الرأى العام وباستطلاعاته ، منذ كارثة عام ١٩٤٨ [٣٦] .

وكان من الطبيعى أن يكون فشل استطلاعات الرأى عام ١٩٤٨، هو الحدث المسيطر على أجواء المؤتمر ، وأن تخصص إحدى جلساته لبحث أسبابه ، وأن يدعى المسئولون عن هذه الاستطلاعات ، للاستماع إلى تبريراتهم وتفسيراتهم ، ورؤيتهم لمستقبل استطلاعات الرأى العام .

فقد عقدت جلسة برئاسة بيرنارد بيرلسون Bernard Berelson اتخذ عنوانا لها "خطوات بناءة فى قياس الرأى السياسى" ، كان المتحدثون الأساسيون فيها ، أرشيبالد كروسلى ، وجورج جالوب ، وإلمو روبر . بدأها رئيس الجلسة قائلا ، إن الجميع انتظرهذا اليوم ، منذ سبعة أشهر وثمانية عشر يوما ، ليستمعوا إلى تفسير لما حدث فى الثانى من نوفمبر .

وقد بدأ أرشيبالد كروسلى حديثه بأن أول خطوة بناءة فى مستقبل قياس الرأى السياسى ، هو أن نقتصر على عرض الحقائق ، دون أى محاولة للاعتماد

عليها فى التنبؤ ، أيا كانت الضغوط التى تمارس علينا من جانب محررى الصحف ومن غيرهم للقيام بذلك .

وإذا كان أرشيبالد كروسلى حاول أن يشير إلى صعوبة التنبؤ فى حالة تقارب نسب التأييد للمرشحين ، فقد أكد أهمية استمرار عملية استطلاع الرأى حتى آخر لحظة متاحة قبل الانتخاب الفعلى ، وأن أهم درس نستخلصه مما حدث ، هو الحاجة إلى دراسة السلوك الإنسانى ، وأهمية ذلك لا بالنسبة لاستطلاعات الرأى السياسية فحسب ، ولكن لكافة مسوح الرأى ، وأيضا لمسوح التسويق .

ولكن رغم حديثه هذا ، لم يستطع كروسلى أن يقدم تحليلا علميا وافيا لأسباب فشل استطلاعات عام ١٩٤٨ ، وربما تعكس عبارته التى اختتم بها حديثه ذلك ، إذ قال "إن مشكلتنا الأولى وخطأنا الأكبر جاء من التنبؤ . فكراتنا البللورية لم تقم بوظيفتها . هذا هو الرد الموجز عن السؤال المزعج : ماهو سبب الخطأ فى استطلاعك ؟"

ويدأ چورچ جالوب حديثه بالتعقيب على النقد الذى يوجه لاستطلاعات الرأى، مؤكدا أن النقد اللاذع والقاسى جاء من أشخاص لايعرفون إلا القليل عن هذا المجال . فقد وجه صحفيون وغيرهم أسئلة ، إن دلت على شئ ، فإنما تدل على أنهم ليس لديهم أدنى معرفة بالأساليب المنهجية لاستطلاعات الرأى . ومد جالوب هجومه إلى الرئيس ترومان ، الذى صرح بأنه لايثق فى الاستطلاعات ، موضحا أن إدارة ترومان هى أكثر الإدارات ، فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، التى استفادت أكبر استفادة من استطلاعات الرأى .

ورغم أن جالوب حاول أن يهون من خطئه الذى لم يتعد ٤٪ ، فإنه أوضح الخطوات التى بدأ فى اتخاذها ، وجاء فى مقدمتها أنه بدأ فى تصميم عينة

احتمالية قومية ، بدلا من العينات الحصصية التى كان يعتمد عليها ، وبحث أوجه التغلب على مشكلة عدم وجود المبحوث فى مسكنه ، ومن ثم ضرورة الذهاب إليه أكثر من مرة ، وطول المدة الزمنية التى تستغرقها عملية جمع البيانات ، كما أكد أهمية تضمين استمارة الاستبار بعض الأسئلة التى يتضمنها التعداد .

أما إلمو روبر ، فعلى الرغم من أنه بدأ حديثه مؤكدا عدم وجود أى فائدة اجتماعية من التنبؤ بنتيجة الانتخابات مسبقا بناء على استطلاعات الرأى ، وأن هذا التنبؤ ليس أفضل وسيلة لإثبات علمية استطلاعات الرأى ، وإن كان هو الوسيلة الوحيدة المتاحة حاليا ، وأنه قد لايجرى هو شخصيا مستقبلا مثل هذه الاستطلاعات ، فإنه أشار إلى أهم الدروس المستفادة من فشل استطلاعات عام ١٩٤٨ ، وذلك بناء على الدراسة التى أجراها للكشف عن مواطن الخطأ فيها، كما طرح بعض المقترحات بشأنها .

ذكر إلمو روبر أن الحملات الانتخابية - تحت ظروف معينة - قد تؤثر على آراء الناخبين ، ومن ثم لابد من البحث عن وسيلة لاستمرار إجراء المسوح حتى أقرب وقت ممكن ليوم الانتخاب . كذلك أشار إلى أهمية البحث عن وسيلة أفضل لقياس عمق الشعور ، ولحساب التحول فى الرأى ، مشيرا إلى أن القضية ليست هى المفاضلة بين العينة الاحتمالية والعينة الحصصية ، ولكن القضية هى مسألة تقدير من الذى سيذهب لصندوق الانتخاب للإدلاء بصوته ، ومن الذى سيغير رأيه . ولعل من أهم النقاط التى أشار إليها إلمو روبر هى أهمية معرفة التوجه السياسى الاقتصادى للناخبين .

وقد جاءت تعقيبات الأكاديميين المتخصصين فى استطلاعات الرأى العام ، وفى مقدمتهم أنجس كامبل Angus Campbell ، وفريدريك ستيفان Frederick Stephan ، ودانييل كاتز Daniel Katz ، لتلقى المزيد من الضوء على الأخطاء

التى شابت استطلاعات عام ١٩٤٨ ، ومنها بجانب عدم الأخذ بالعينات الاحتمالية، الأخطاء السيكولوچية فى تصميم أدوات استطلاعات الرأى . كذلك أيضا أشير إلى أنه لايكفى معرفة مصادر الخطأ ، ولكن لابد من معرفة مقدار الخطأ الذى أسهم به ، فى الخطأ الكلى ، كل مصدر من هذه المصادر ، ومن هنا كان التأكيد فى نهاية الجلسة على أهمية تحسين وتطوير منهجية البحث ، بحيث لانكتفى فقط بالحد من الأخطاء ، وإنما لابد من معرفة وتحديد الأهمية النسبية للأخطاء ، فى كل مرحلة من المراحل التى تمر بها مسوح الرأى أو استطلاعاته .

وبجانب موقف مجلس بحوث العلوم الاجتماعية ، وموقف الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام إزاء فشل استطلاعات عام ١٩٤٨ ، فقد اهتمت الجامعات الأمريكية أيضا بتقييم هذه الاستطلاعات . فعلى سبيل المثال اهتمت جامعة أيوا The University of Iowa ، وهى الجامعة التى تخرج فيها چورچ جالوب ، وعمل أستاذا للصحافة بها ، بعقد مؤتمر لنفس الغرض . عقد مباشرة فور ظهور نتائج الانتخابات [٣٧] .

وفى نفس الوقت أولت أهم دوريتين علميتين لبحوث الرأى العام آنذاك ، مسألة تقييم الاستطلاعات السابقة على انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٨ المزيد من عنايتها ، تطرقت منها لمناقشة العديد من أهم القضايا المنهجية لاستطلاعات وقياسات الرأى العام ، والمعايير الأخلاقية لإجرائها ولنشر نتائجها وأيضا معايير النقد العلمى .

فعلى سبيل المثال خصصت دورية International Journal of Opinion and Attitude Research (IJOAR) سلسلة من المقالات تحت عنوان "استطلاعات الرأى وانتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة عام ١٩٤٨ - ندوة" وبلغ

عدد هذه المقالات ثلاثة وأربعين مقالا ، عرضت لكافة وجهات النظر ، وعكست حدة الخلاف بين ممارسى استطلاعات وقياسات الرأى من الأكاديميين ، وبين الذين يمارسونها فى إطار مؤسسات تجارية تهتم أساسا ببحوث التسويق . وعكس بعضها الخشية من أن يؤدى تصاعد هذا الخلاف ، إلى تهديد مهنة قياس الرأى العام أو القضاء عليها تماما . وهذا ما ظهر بشكل واضح فى المقالات التى عالجت فيها الدورية الربع سنوية للرأى العام Public Opinion Quarterly الموضوع ، وخاصة وأن الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ، التى أصبحت هذه الدورية تصدر عنها منذ سبتمبر ١٩٤٨، كانت لاتزال فى بداية تكوينها ، ولم تكن العلاقة بين الفريقين – الأكاديميين والعاملين فى مؤسسات تجارية لاستطلاعات الرأى وبحوث التسويق – قد استقرت ولو بشكل نسبى [٢٨].

المواثيق الاخلاقية لمواجهة التجاوزات المنهجية والاخلاقية

بعد الفشل الذريع الذى منيت به استطلاعات الرأى السابقة على انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٨ ، وماأثارته من نقد تجاوز حدود الوسط الأكاديمى إلى نطاق النقد العام ، كان لابد وأن تتحرك المؤسسة الأكاديمية للإسراع بوضع ميثاق ينظم العمل فى مجال مسوح واستطلاعات الرأى العام ، بما يحقق لها مكانتها العلمية ، ويحول فى الوقت نفسه دون تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية بفرض قيود عليها ، فضلا عن توفير البيانات والمعلومات التى تتيح الحكم على مدى جودة استطلاعات الرأى العام ، ومدى دقة الاستنتاجات المبنية عليها .

إذا تتبعنا – على سبيل المثال – جهود الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ، American Association for Public Opinion Research (AAPOR) باعتبارها من أعرق وأهم التجمعات العلمية التى تضم الأكاديميين المتخصصين

فى مجال الرأى العام ، فضلا عن المتخصصين فى قياس الرأى العام ، وجدنا أن قضية وضع معايير لمسوح الرأى Opinion Survey Standards ، أو وضع ميثاق أخلاقى Ethical Code ، احتلت اهتمام هذه الرابطة منذ أول مؤتمر سنوى لها فى عام ١٩٤٦ . حيث قامت بتشكيل لجنة ثلاثية أطلقت عليها لجنة آداب المهنة أو لجنة المعايير Standards Committee ، ضمت كلا من إلمو ولسون Elmo Wilson وهنرى ديفيد Henry David ، وموريس هانسن Morris Hansen [٣٩] .

وفى المؤتمر السنوى التالى عام ١٩٤٧ ، طرحت هذه اللجنة تصوراتها بشأن تشكيل مجلس يختص بمسألة المعايير . إلا أنه لاعتبارات عدة ، تقرر الاكتفاء بلجنة المعايير على أن يختار رئيسها بالانتخاب . وقد عرض فيليب هوسر Philip Hauser رئيس لجنة المعايير فى المؤتمر السنوى التالى ، عام ١٩٤٨ ، مشروع ميثاق للممارسات المهنية ، ومشروعا خاصا بمعايير نشر نتائج مسوح الرأى ، وقد شارك فى إعدادهما ست من أهم المؤسسات المعنية بإجراء مسوح التسويق والرأى العام .

وقد انتهت المناقشة إلى تبنى التوصية التى تشيد بهذين المشروعين ، باعتبارهما الأساس الذى ستعتمد عليه الرابطة فى بلورة معايير ممارسة المهنة، ووضع المواثيق الأخلاقية المنظمة لها ، فضلا عن أنهما يقدمان معلومات أساسية لابد وأن يحيط بها العاملون فى هذا الميدان . ومن ثم اتخذت الرابطة قرار نشرهما فورا فى أهم دورية علمية للرأى العام : Public Opinion Quarterly ، واستمرت فى تأكيد أهميتهما ، بحيث أعادت نشرهما فى عام ١٩٥٣ ، واتخذت فى المؤتمر السنوى الثامن لها ، قرارا بإرسال نسخة لكل عضو من أعضاء الرابطة لمراعاة ماتتضمنه من قواعد ومعايير عند إجراء ، وكتابة تقارير ، ونشر

نتائج ، استطلاعات ومسوح الرأى [٤٠] .

وقد جاء الميثاق الخاص بعرض نتائج مسوح أو استطلاعات الرأى على النحو الآتى :

أولا : يجب أن يتضمن التقرير شرحا للنواحى التالية :

١ - الغرض من المسح .

٢ - لمن ، وبواسطة من أجرى المسح .

٣ - وصف عام للمجتمع الذى غطاه المسح .

٤ - حجم العينة ونوعها ، ووصف الأساليب التى اتبعت لتحديد أوزانها .

٥ - الوقت الذى تم فيه العمل الميدانى .

٦ - أسلوب جمع البيانات .

٧ - وصف واف للقائمين بالعمل الميدانى وأساليب ضبط العمل الميدانى والإشراف عليه .

ثانيا : يجب أن يتضمن صلب التقرير :

١ - الاستمارة والنتائج .

٢ - أساس حساب النسب المئوية .

٣ - توزيع الحالات التى تم استبارها .

وقد استمرت الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام فى مناقشاتها لكافة القضايا الخاصة بوضع ميثاق أخلاقى ، حتى نجحت - فى عام ١٩٦٨ - فى وضع ميثاق تفصيلى يحدد أخلاقيات المهنة وممارساتها ، سارعت الرابطة بإقراره وبإعلانه فور بدء اهتمام الكونجرس الأمريكى بعقد جلسات استماع عامة ، تتناول مشروعا خاصا بتنظيم استطلاعات الرأى [٤١] .

وقد تزامن اهتمام الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام بوضع معايير

أخلاقية لتنظيم العمل فى مجال مسوح واستطلاعات الرأى العام ، مع اهتمام المؤسسات والهيئات الأخرى المعنية ببحوث الرأى العام ، سواء كان الطابع العلمى الأكاديمى هو الغالب عليها ، أو جمعت بين الأكاديميين ، والممارسين لاستطلاعات الرأى العام ، من المهتمين أساسا ببحوث التسويق والاستطلاعات الخاصة بهذا المجال .

فقد نجحت الجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسويق (ESOMAR) ، منذ عام ١٩٤٨ ، فى إصدار ميثاق أخلاقى لتنظيم العمل فى مجال بحوث الرأى والتسويق . كما اهتمت الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام (WAPOR) منذ أول اجتماع سنوى لها ، شاركت فيه مع الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ، بمناقشة الضرورة الملحة لوضع ميثاق أخلاقى . وقد استمر اهتمامها بهذا الموضوع مواكبا لاهتمام الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ولاهتمام الجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسويق ، وسارت على نفس النهج بالإسراع فى وضع ميثاق أخلاقى لتنظيم العمل فى مجال مسوح واستطلاعات الرأى ، والاستمرار فى طرح قضية أخلاقيات العمل فى هذا المجال فى مؤتمراتها السنوية والإقليمية ، بل تخصيص بعض ندواتها لمناقشة هذه القضية ، فضلا عن المراجعة المستمرة للمعايير التى يتضمنها الميثاق الأخلاقى الصادر عنها [٤٢] ، وهو نفس ماتتبعه كل من الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ، والجمعية الأوربية لبحوث الرأى والتسويق .

وبجانب اهتمام هذه الروابط أو الجمعيات – والتى تضم غالبية الأكاديميين المتخصصين فى مجال الرأى العام على مستوى الدول ، التى يشكل موضوع استطلاعات ومسوح الرأى العام أحد اهتماماتها العلمية – بقضية أخلاقيات المهنة والممارسة ، والتى تلزم مواثيقها الأخلاقية الالتزام بها ، فقد اهتمت بعض

المؤسسات الخاصة المعنية بقياس الرأى العام ، بإصدار المواثيق الأخلاقية - أو تبنى المواثيق الأخلاقية لبعض الروابط أو الجمعيات التى تنظم العمل فى هذا المجال - التى ترى أن الالتزام بها يؤكد الحماية لأعضائها ، ضد أى تدخل من جانب السلطة لتنظيم عملها ، والحفاظ على مكانة هذه المؤسسات ، بعد أن شهدت ساحة العمل فى مجال استطلاعات الرأى الكثير من الممارسات غير الأخلاقية ، بل وغير القانونية . وشهدت فى الوقت ذاته الهجوم القاسى عليها فور فشلها فى التنبؤ الدقيق بنتائج الانتخاب . فعلى سبيل المثال اهتم كل من جالوب ، وروبر Roper وهاريس Harris ويانكلوفتش Yankelovich وغيرهم من مستطلعى الرأى بتكوين مجلس قومى لاستطلاعات الرأى National Council on Public Polls (NCPP) عام ١٩٦٨ ، أصدر فى عام ١٩٧٩ ميثاقا يحدد المبادئ التى يجب الالتزام بها عند نشر نتائج استطلاعات ومسوح الرأى [٤٣] Principles of Disclosure .

وقد جاء هذا الميثاق معبرا من جهة عن طبيعة عمل هذه المؤسسات . والتى يشكل الربح القيمة الأساسية المحركة لعمل غالبيتها ، وبالتالى تشكل مسوح واستطلاعات الرأى الخاصة جانبا أساسيا من نشاطها ، وجاء معبرا من جهة أخرى عن حق الجمهور فى معرفة النتائج الحقيقية وحمايته من أى زيف فيها . وبهذا عالج هذا الميثاق مسألة نشر جزئية فقط من النتائج ، أو النشر غير الأمين لها ، حيث نص فى هذه الحالة على مسئولية المؤسسة القائمة باستطلاعات الرأى على نشر كافة المعلومات والبيانات - التى لابد وأن يلتزم بها عند نشر نتائج ومسوح الرأى - التى يحددها هذا الميثاق ، والتى تتضمنها كافة المواثيق الأخلاقية ، وبصرف النظر عن كون هذه النتائج هى نتائج لاستطلاع خاص Private أو لاستطلاع سرى Confidential [٤٤] .

وهو نفس مانص عليه صراحة ميثاق مجلس منظمات البحث المسحى الأمريكية Council of American Survey Organizations (CASRO) . وهو المجلس الذى يضم عددا من المؤسسات البحثية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعنية - بالذات - بالبحوث المسحية ومنها مسوح الرأى . وقد أعلن هذا المجلس - فى عام ١٩٧٩ - ميثاقا يحدد معايير البحث المسحى :

Code of Standards for Survey Research[٤٥]

وعموما ، فإن موضوع نشر نتائج مسوح واستطلاعات الرأى ، قد استحوذ على اهتمام كافة المواثيق الأخلاقية ، بحيث أفردت كافة هذه المواثيق جزءا مميزا له ، واختص بعضها بموضوع النشر ، بل واهتم البعض الآخر بإصدار ميثاق دولى يحدد المعايير الخاصة بممارسة نشر نتائج استطلاعات الرأى العام . ونشير هنا بالتحديد إلى الميثاق الذى صدر عن الجمعية الأوربية لبحوث الرأى والتسويق فى عام ١٩٨٣ بعنوان :

International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Poll Results, and Guidelines to its Interpretation.[٤٦]

وفى إطار الاهتمام بوضع معايير لنشر نتائج استطلاعات الرأى ؛ للحد من التجاوزات المنهجية والأخلاقية من جانب القائمين بها ، ولحماية الجمهور العام من تأثير المعلومات الناقصة أو المشوهة لنتائج استطلاعات الرأى ، قام كيلفيلاند ويلهويت Cleveland Wilhoit ، وديفيد ويفر David Weavr ، وهما من الأكاديميين المتخصصين فى الصحافة ، بتكليف من الرابطة الأمريكية لناشرى الصحف اليومية American Newspaper Publishers Association ، بإعداد دليل للإعلاميين بعامة وللصحفيين بخاصة ، يهدف أولا إلى تزويدهم بالقدر الكافى من المعلومات العلمية والفنية التى تمكنهم من الفهم السليم لاستطلاعات الرأى

وتقييمها ، ويهدف ثانيا إلى تحديد المعايير التى لابد من التزامهم بها عند النشر الإعلامى لنتائج استطلاعات الرأى (٤٧) .

يتبين لنا مما سبق أن المؤسسة الأكاديمية بعامة ، لم تتوان عى مواجهة التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى مجال استطلاعات وقياسات الرأى والرأى العام. وقد اتبعت فى هذه المواجهة أسلوبين :

الأسلوب الأول يقوم على وضع المواثيق التى تحدد المعايير والقواعد التى لابد أن يلتزم بها من يعمل فى مجال قياس الرأى العام ، سواء على مستوى المؤسسات ، أو على مستوى الأفراد .

الأسلوب الثانى يقوم على إخضاع استطلاعات الرأى - التى تحوم حولها الشكوك - للفحص من جانب لجنة أو جهة علمية ، أو لجنة المعايير Standards Committee التى توجد عادة فى إطار الروابط أو الجمعيات العلمية الخاصة ببحوث الرأى العام ، ويتم النشر العلمى لتقرير الفحص على أوسع نطاق .

وتحرص المواثيق الأخلاقية على تقنين هذه الإجراءات ، حيث تلزم الشخص أو المؤسسة التى أجرت استطلاعا للرأى ، أثارت نتائجه الشك فى موضوعيته ، أو فى الأمانة العلمية للقائمين به ، بتقديم كافة المستندات والوثائق وكافة الإيضاحات للجنة التى تتولى الفحص (٤٨) .

واتساقا مع علانية العمل العلمى ، فإن التقرير الذى تنتهى إليه اللجنة بشأن استطلاع الرأى مثار الشبهات ، يتم إعداده بصورة مفصلة ، ويتم نشره على أوسع نطاق فى الوسط الأكاديمى ، وبين المشتغلين بقياس الرأى العام .

ويواكب هذا الإجراء بالطبع ، الجهود الفردية للمتخصصين فى مجال الرأى العام ، فى تقييم هذه الاستطلاعات ، وإن كان عمل هؤلاء يقتصر عادة على ماتم نشره عن استطلاع الرأى . وعادة ماتغفل استطلاعات الرأى المشبوهة الجزء

الخاص بالمنهج أو تورده بصورة موجزة ، وهى تركز على النتائج ومناقشتها، دون ذكر للأسئلة التى استخلصت هذه النتائج بناء عليها . ومن هنا تأتى أهمية الدور الذى تقوم به المؤسسة الأكاديمية ، سواء الجامعات ، أو مراكز البحوث ، أو مجالس العلوم الاجتماعية ، أو الجمعيات والروابط العلمية ، فى فحص هذه الاستطلاعات .

ولكن رغم الدور الذى قامت وتقوم به المؤسسات الأكاديمية للارتقاء بمستوى استطلاعات الرأى العام ، بل وبمستوى هذا التخصص العلمى الهام والخطير فى الوقت نفسه ، فلا تزال تسود الساحة أنواع من استطلاعات الرأى التى يشوبها الكثير من التجاوزات المنهجية ، فضلا عن التجاوزات الأخلاقية .

ويكفى أن نحيل القارئ إلى الكلمات والمصطلحات التى أصبحت دارجة فى الوسط الأكاديمى ، بين المتخصصين فى مجال الرأى العام ، لوصف هذه الاستطلاعات . وربما إيرادها بنفس اللغة ، يوضح لنا مدى الخطر الذى يحدق بهذا المجال العلمى الهام والخطير فى الوقت ذاته (٤٩) .

Phony Polls, Quick and Dirty Polls, Mushroom Polls, Fly-by- Night Polls, Voodoo Polls, Advocacy Polls, Junkies Polls, Mendicant Polls, Partisan Polls, Pseudo Polls, Phantom Polls.

وإزاء مواجهة هذا النوع من الاستطلاعات الذى بدأ فى التزايد ، اتجهت الروابط والجمعيات الخاصة ببحوث وقياسات الرأى العام إلى مراجعة مواثيقها الأخلاقية ؛ لتعديلها بشكل يسمح بسهولة الحكم على استطلاعات الرأى اللامنهجية أو اللاأخلاقية من جهة ، ويتيح للجان المعايير بها المزيد من السلطة لمواجهة أية تجاوزات أخلاقية على وجه التحديد . حيث لم تعد علانية النقد العلمى لهذه الاستطلاعات ، وإدانة الوسط العلمى للقائمين بها ، بكافية للحد منها ،

خاصة وأن بعض هذه التجاوزات لا تحدث عن جهل فقط ، أو عن عمد فقط ، وإنما هى تحدث عن جهل وعن عمد معا .

ومن هنا بدأت إعادة طرح فكرة تقييد أو ضبط ممارسة مهنة قياس الرأى العام ، كما يحدث فى غالبية المهن بالحصول على شهادة Certificate أو ترخيص License . وبهذا يستبعد غير المؤهلين علميا للقيام بهذا العمل ، أو غير الملتزمين أخلاقيا بشروط ممارسة المهنة (٥٠) .

وإذا كانت غالبية التجاوزات المنهجية والأخلاقية تصدر عادة من مستطلعى الرأى Pollsters ، الذين لاينتمون عادة إلى مؤسسات أكاديمية أو علمية ، أو يغلب عليها الصبغة العلمية لا التجارية ، فإن التاريخ يوضح لنا أن هذه المؤسسات لم تكن بمنأى عن هذه التجاوزات . ويكفى أن نسترجع تورط المركز القومى لبحوث الرأى العام (NORC) بالولايات المتحدة الأمريكية فى إجراء بحوث سرية لحساب الحكومة الأمريكية ، الأمر الذى دفع بالكونجرس الأمريكى إلى التحقيق فى هذا الأمر ، واتخاذ قرار بإيقاف هذا النشاط (٥١) ، وتورط المعهد الفرنسى للرأى العام (IFOP) فى فضيحة انتخابية ، نشرت على صفحات الجرائد الفرنسية، وأدت إلى فصل أو استقالة المسئولين عنها (٥٢) .

فى مثل هذه الدول الديمقراطية ، نجد أن طبيعة النظام الديمقراطى لاتتيح فرصة التستر على مثل هذه التجاوزات ، إذ عادة ماتبدأ الصحافة فى الكشف عنها ، الأمر الذى يدفع المؤسسة التشريعية لاتخاذ خطوات إزاءها ، إما بتشكيل جلسات استماع لإلقاء مزيد من الضوء عليها ، أو بتشكيل لجان علمية لفحصها ، أو الجمع بين الإثنين معا . وفى أحيان كثيرة تصدر قرارات أو تشريعات تضع قيودا على استطلاعات وقياسات الرأى العام تحت شعار الحفاظ على الديمقراطية ، الأمر الذى يجعل المؤسسة الأكاديمية بدورها أكثر حرصا على

مواجهة أية تجاوزات فى مجال قياس الرأى العام ، حتى لا تقدم المبرر لوضع أى قيود على استطلاعات وقياسات الرأى العام .

وإذا كنا قد أشرنا إلى تجاوزات حدثت فى دول ديمقراطية ، بل فى دول عريقة فى الديمقراطية ، فربما يصعب كشف هذه التجاوزات فى الدول الشمولية ، إلا عندما تنهار هذه النظم ، كما حدث فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ، حيث أوقف مركز الرأى العام بمعهد العلوم الاجتماعية – التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية (الروسية حاليا) فى أواخر الثمانينيات ، مع بدء انهيار النظام الشمولى– العمل فى بحوث سرية ، سواء كانت لحساب جهاز المخابرات (KGB) ، أو لحساب الحزب الشيوعى ، أو لحساب الحكومة . كما بدأ الأكاديميون السوفيت يناقشون ، وبصراحة تامة ، كافة صور إساءة استخدام استطلاعات الرأى ، والتجاوزات المنهجية والأخلاقية للعديد من الأكاديميين والباحثين العلميين التى حدثت فى الماضى ، والتى لايزال البعض يلجأ إليها فى الحاضر [٥٣] .

وفى النهاية نود أن نشير الى أن المؤسسة الأكاديمية فى الدول المتقدمة بخاصة ، قامت بدور إيجابى ، منذ بدء العمل العلمى فى مجال قياس الرأى العام لمواجهة قضية ، أو إشكالية ، الأخلاقيات الحاكمة للعمل فى هذا المجال ، بحيث لم ينته عقد الأربعينيات إلا وقد وضعت النموذج الإيجابى لكيفية الحفاظ على "علمية" العمل فى هذا المجال ، سواء بطرح المعايير الأخلاقية التى ترشد العمل فيه ، أو بإعطاء المؤسسة الأكاديمية سلطة النقد العلمى لاستطلاعات الرأى التى تكتنفها الشبهات ، هذا النقد الذى لايتم بالصورة التقليدية لنقد أى عمل علمى ، وإنما يأخذ طابع التحقيق العلمى مع القائمين بها ، والفحص العلمى لكافة الوثائق والمستندات الخاصة بهذه الاستطلاعات ، والذى ينتهى إلى اصدار تقرير عاجل

بما انتهت إليه لجان ، أو لجنة لفحص ، وإعداد تقرير تفصيلى لاحق له ومدعما بالمستندات ، وفى كلتا الحالتين ، يتم النشر والإعلام بما انتهى إليه الفحص على نطاق واسع ، يتجاوز الوسط الأكاديمى عادة ، إذا كان موضوع الاستطلاع له أبعاده السياسية .

وقد وقفت المؤسسة الأكاديمية – منذ البداية – بحكمة إزاء محاولات عرقلة جهودها لوضع مواثيق أخلاقية يلتزم بها العاملون فى مجال الرأى العام ، كما وقفت بحسم إزاء محاولة البعض تحجيم دورها ، لا فى وضع هذه المواثيق موضع التنفيذ فحسب ، ولكن أيضا فى علانية النقد العلمى لاستطلاعات الرأى التى تثار حولها شبهة القصور المنهجى أو التجاوز الأخلاقى .

وبالطبع وجدت هذه المحاولات ، التى لم يكتب لها النجاح ، الغطاء الذى تخفى تحته الأسباب الحقيقية وراء الخشية من وجود مواثيق أخلاقية ، أو من النقد العلمى العلنى .

فتحت شعار حرية العمل العلمى ، أو صعوبة وضع معايير ملزمة لكافة مسوح واستطلاعات الرأى ، جاءت محاولات عرقلة وضع مواثيق أخلاقية . وتحت ستار الحفاظ على سمعة المؤسسة الأكاديمية والعلوم الاجتماعية ، أو الحفاظ على مكانة البحث الاجتماعى ، بذلت الجهود ، إن لم يكن لإيقاف النقد العلمى ، فعلى الأقل لمنع علانيته .

ولكن فى مواجهة أولئك وهؤلاء ، لم يكن أمام المؤسسة الأكاديمية ، للحفاظ على علمية استطلاعات الرأى العام ، إلا الاستمرار فى بذل المزيد من الاهتمام بنشر الوعى العلمى –بين المتخصصين فى مجال قياس الرأى العام والمهتمين به – بالأسس المنهجية والمعايير الأخلاقية المنظمة للعمل فى هذا المجال ، وفى بذل المزيد من الجهد فى تطوير مواثيقها الأخلاقية ، والالتزام بتنفيذها ، وفى بذل

المزيد من الجدية فى إرساء عملية النقد العلمى العلنى ، لكشف أى قصور منهجى ، أو تجاوز أخلاقى ، فى استطلاعات و قياسات الرأى العام ، ولتسليط الضوء فى الوقت ذاته على استطلاعات وقياسات الرأى العام المتميزة منهجيا ، والملتزمة أخلاقيا .

المراجع والهوامش

١ - صالح ، ناهد ، "نشر استطلاعات الرأى العام : القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية" ، *المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث* ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣-٢٤

٢ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes, *The Pulse of Democracy,* New York: Simon and Shuster, 1940, p. 278.

٣ - Ibid., pp. 44-55.

صالح ، ناهد ، *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٤-٣٠ .

٤ - Roll, Charles W., and Cantril, Albert H., *Polls: Their Use and Misuse in Politics*, New York: Basic Books, Inc., 1972, pp. 11-12.

٥ - برز هذا التيار منذ بدء مناقشة فكرة وضع ميثاق أخلاقى لتنظيم العمل فى مجال الرأى العام فى أول مؤتمر سنوى للرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) بعد تكوينها فى عام ١٩٤٧ ، وقد هددت حدة نقاش هذا الموضوع وحدة الجمعية ، وظهر انقسام واضح بين الأكاديميين من المتخصصين فى مجال قياس الرأى العام أو المهتمين به ، وبين عدد من مستطلعى الرأى الذين يعملون فى مجال بحوث التسويق والمؤسسات التجارية .

٦ - كان هذا الاتجاه أوضح مايكون فى المرحلة المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام ، وقد وجد فى رؤية إدموند بيرك Edmund Burke سندا له ، ويزدهر هذا الاتجاه ويقوى فى الفترات التى يثبت فيها فشل استطلاعات الرأى العام أو التى تثار فيها شبهة استغلالها .

ولمزيد من التفصيل عن تدخل المؤسسة السياسية والتشريعية فى فرض قيود على استطلاعات الرأى العام ارجع إلى دراسة نيلز روم Nils Rohme التى قدم ملخص لها فى المؤتمر السنوى للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام (WAPOR) الذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ١٥-١٧ سبتمبر ١٩٩٣ .

Nils Rohme, "The State of the Art of Public Opinion Polling Worldwide: Some Main Findings from a Study Conducted in 1992 (With a few Updated Results from 1993)", presented at the Joint ESOMAR/WAPOR Day in

Copenhagen, September 16th 1993.

٧ - لمزيد من التفصيل انظر :
صالح ، ناهد ، *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٧ - ١٤٠ .

٨ - لمزيد من التفصيل عن الدور الذى لعبه بعض الأكاديميين ارجع إلى:
Shlapentokh, Vladmir. *Soviet Public Opinion and Ideology: Mythology and Pragmatism in Interaction*. New York: Praeger Publishers. 1986.
Benn David Wedgwood. *Persuasion and Soviet Poitics*. Oxford: Basil Blackwell. 1989.

أنظر أيضا الجزء الخاص بتاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق فى :
صالح ، ناهد . *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٣ - ١٩٩ .

٩ - على سبيل المثال هذه الأساليب تتعارض مع "النشر" باعتباره أحد المبادئ الأساسية للعمل العلمى ، وأيضا مع ضرورة الحصول على موافقة المبحوث بعد إعلامه بالغرض من توجيه أسئلة استطلاع الرأى .

١٠ - لمزيد من التفصيل ارجع إلى أعمال المؤتمر السنوى الرابع ، للرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام ، والذى عقد فى الفترة من ١٩-٢٢ يونية ١٩٤٩ ، وبالذات للجلسة التى خصصت لمناقشة معايير بحوث الرأى العام . والتى عقدت بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٤٩ .

١١ - صالح ، ناهد ، "إمكانية قياس الرأى العام فى الدول النامية" ، *ندوة قياس الرأى العام فى مصر* ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨١ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ص ص ١٠٣ - ١٢٧ .
صالح ، ناهد ، *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* ، مرجع سبق ذكره .

١٢ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes, *Op. cit.*, pp. 273-282.

١٣ - Loc. cit.

١٤ - Converse, Jean M. *Survey Research in the United States: Roots and Emergence 1890-1960*. Berkeley: University of California Press, 1987. pp.207-211.

١٥ - Loc. cit.

١٦ - Loc. cit.

١٧ - Loc. cit.

١٨ - Loc. cit.

١٩ - Goldman, Eric F. "Poll on the Polls". *Public Opinion Quarterly, Winter*, 1944-45,: 461-467.

٢٠ - Loc. cit.

٢١ - Katz, Daniel, "The Polls and the 1944 Election". *Public Opinion Quarterly, Winter*, 1944-45, 468-482.

٢٢ - Benson, Edward G., and Others, "Polling Lessons from the 1944 Election". *Public Opinion Quarterly, Winter*, 1945-46: 467-484.
Benson, Edward G. "Notes in Connection With Professor Katz's Article". *Public Opinion Quartely, Winter*, 1944-45: 482-487.

٢٣ - Katz, Daniel. "In Answer to Mr Benson's Suggested Footnotes". *Public Opinion Quarterly Winter*, 1944-45: p. 487, p. 604.

٢٤ - Converse, Jean M. *Op. cit.* p. 211.

٢٥ - Ibid., p. 210.

٢٦ - Dodd, Stuart C. "Standards for Surveying Agencicces." *Public Opinion Quarterly, Spring*, 1947:115-130.

٢٧ - هذا الجزء الخاص باستطلاع عام ١٩٤٨ سبق أن تناولناه بالتفصيل فى : صالح ، ناهد ، قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦١-٧٣ .
انظر أيضا :

SSRC Committee on Analysis of Pre-Election Polls and Forecasts. "The Pre-Election Polls of 1948." in Berelson, Bernard, and Janowitz, Morris (eds.). *Reader in Public Opinion and Communication*, Glencoe Illinois.The Free Press, 1950, pp. 584-593.

٢٨ - Converse, Jean M., *Op. cit.*, p. 395.

٢٩ - SSRC Committee an Analysis of Pre-Electic n Polls and Forcasts. *Op. cit.*, pp. 584.

٣٠ - Converse, Jean M., *Op cit.*, p. 394.

٣١ - SSRC Committee an Analysis of Pre-Election Polls and Forcasts, *Op. cit.*, pp. 584-585.

٣٢ - Ibid., p. 585.

٣٣ - Ibid., p. 587.

٣٤ - Ibid., pp. 584-588.

٣٥ - Ibid., p. 394.

٣٦ - Bower, Robert T., (ed.) Proceeding of the American Association for Public Opinion Research, at the Fourth Annual Conference on Public Opinion Research, Ithaca, New York, June 19-22, *Public Opinion Quarterly 13*, 1949. pp. 737-803.

٣٧ - Moore, David W., *The Super Pollsters: How They Measure and Manipulate Public Opinion in America*, New York: Four Walls Eight Windows, 1992, pp. 68-72.

٣٨ - Converse, Jean M., *Op. cit.*, pp. 395-396.

٣٩ - Lee, Alfred McClung. "Implementation of Opinion Survery Standards."*Public Opinion Quarterly*, Winter, 1949-50: 645-652.

٤٠ - ارجع إلى أعمال المؤتمر السنوى الثامن للرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) والذى عقد فى الفترة من ١٥-١٧ مايو ١٩٥٣ .

٤١ - Turner, Charles F. and Martin, Elizabeth (eds.) *Surveying Subjective Phenomena (Vol.1)*, New York: Russell Sage Foundation, pp. 63-64.

٤٢ - يكاد لايخلو جدول أعمال أى مؤتمر من المؤتمرات التى تعقدها الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام من مناقشة قضية الأخلاقيات ، وعلى سبيل المثال فى آخر مؤتمر سنوى لها عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ١٥-١٧ سبتمبر ١٩٩٣ خصص اليوم الأول لمناقشة هذه القضية من كافة أبعادها

٤٣ - Cantrail, Albert H. *The Opinion Connection: Polling, Politics, and the Press*, Washington, D.C. Congressional Quarterly Press, 1991, pp. 261-262.
Turner, Charles F. and Martin, Elizabeth (eds.) *Op. cit.*, pp. 66-67.

٤٤ - Cantril, Albert H. *Op. cit.*, pp. 261-262.

٤٥ - Turner, Charles F. and Martin, Elizabeth (eds.) *Op. cit.*, pp. 64-66.

٤٦ - *ESOMAR, International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Poll Results, and Guidelines to its Interpretation*, ESOMAR, Amsterdam, 1983.

لمزيد من التفصيل عن أخلاقيات نشر استطلاعات الرأى انظر :
صالح ، ناهد ، "*نشر استطلاعات الرأى العام : القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية*" مرجع سبق ذكره .

٤٧ - Wilhoit G. Cleveland, and Weaver, David H. Newsroom Guide to Polls and Surveys, Bloomington: Indiana University Press. 1990.

٤٨ - تحرص غالبية "المواثيق الأخلاقية" الخاصة بمسوح واستطلاعات الرأى العام على النص على ذلك . انظر على سبيل المثال المادة جـ من البند الأول فى الميثاق الأخلاقى للرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام .

٤٩ - نود أن نشير إلى أن هذه الأنماط من استطلاعات الرأى ، تنمو وتنتشر فى ظل غياب وسط أكاديمى واع بخطورة مثل هذه الاستطلاعات ، ومدرك لمنهجية وأخلاقيات العمل فى مجال قياس الرأى العام ، وقادر فى الوقت ذاته على ممارسة النقد العلمى . من هنا تأتى أهمية استطلاع الرأى الذى يتضمنه هذا التقرير .

٥٠ - Cantril, Albert H., op. cit., pp. 176-178.

٥١ - Converse, Jean M., *Op. cit.*, pp. 320-322.

٥٢ - Bogart, Leo, "Jean Stoetzel 1910-1987", *Public Opinion Quarterly* 57,1987, p. 567.

٥٣ - انظر الجزء الخاص بالاتحاد السوفيتي السابق في :
صالح ، ناهد ، *قياس الرأي العام : الماضي والحاضر والمستقبل* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٠٣-١٩٩.
وهذا ما حدث فعلا من جانب مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) بالنسبة لاستطلاعات عام ١٩٤٨ .

Abstract

THE ACADEMIC INSTITUTION
AND THE UNETHICAL POLLS

Nahed Saleh

From the earliest days of public opinion polls, the academic institutions have wrestled with issues of standards. The desire was to have not only broad guidelines regarding research competence, but a means of holding polling practitioners accountable.

This paper deals with the efforts to institutionalize performance standards, and professional accountability within the polling profession, with emphasis on the role played by the academic institution since 1936.

راد كليف براون (الفريد رچينالد)

Radcliffe-Brown; Alfred Reginald

احمد ابو زيد*

لم يسهم أحد من علماء الأنثرپولوچيا فى تطوير النظرية الانثرپولوچية ونشر الأنثرپولوچيا كمادة تخصصية وإنشاء أقسام مستقلة لتدريسها ومراكز للبحث الأنثرپولوچى فى أنحاء العالم مثلما أسهم الفريد رچينالد راد كليف براون (١٨٨١ – ١٩٥٥) . فقد أمضى حياته فى التدريس فى عدد كبير من الجامعات أنشأ فيها لأول مرة كراس للأستاذية فى الأنثرپولوچيا سواء أكان ذلك فى جامعة كيب تون Cape Town فى جنوب أفريقيا (١٩٢٠ – ١٩٢٥) أو فى جامعة سيدنى بأستراليا (١٩٢٥ – ١٩٣١) أو جامعة شيكاغو بأمريكا الشمالية (١٩٣١ – ١٩٣٧) أو فى جامعة أكسفورد بانجلترا (١٩٣٧ – ١٩٤٦) كما أنشأ فى جامعة فاروق الأول (الاسكندرية) (١٩٤٧ – ١٩٤٩) المعهد العالى للدراسات الاجتماعية بعد أن تقاعد فى عام ١٩٤٦ وهو فى الخامسة والستين ، ومن بعدها قام بالتدريس فى جامعات لندن وكيمبردچ وبرمنجهام ومانشستر وجريهام تاون . بل إنه كان قد درس قبل ذلك بسنوات فى الصين والبرازيل . وحين مات فى عام

* أستاذ الأنثرپولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

١٩٥٥ وهو فى الرابعة والسبعين كان قد ترك وراءه مئات من التلاميذ المباشرين الذين أصبح عدد منهم من أكبر وأشهر علماء الأنثروبولوچيا الآن ، وآلافا آخرين من التلاميذ غير المباشرين الذين يؤلفون جميعا مدرسة واحدة لها ملامحها ، على الرغم من أنه هو نفسه لم يكن يبحث (على عكس مالينوفسكى) عن مريدين ولم يكن يقصد أن تكون له مدرسة .

ولقد ولد الفريد رچينالد براون (راد كليف هو اسم عائلة أمه ، وقد أضافه إلى اسمه فيما بعد عام ١٩٢٦) فى سپارك بروك ببرمنجهام ومات أبوه وهو فى الخامسة تاركا العائلة فى حالة من الفقر اضطرت معها الأم للعمل . ولكن رغم فقره ورغم إعالة أخيه الأكبر له وتزويده ببعض المال لمتابعة دراساته فإنه احتفظ طيلة حياته بكثير من التعالى والشموخ الذى كثيرا ما أدى إلى اقامة حواجز سميكة بينه وبين الآخرين . ودرس راد كليف براون أول الأمر فى مدرسة الملك ادوارد فى برمنجهام ولكنه ترك الدراسة قبل سن الثامنة عشرة ليلتحق بإحدى الوظائف بمكتبة المدينة . ومع ذلك فإنه عكف على التحصيل بحيث حصل على منحة من جامعة كيمبردچ التحق بمقتضاها بكلية ترينتى عام ١٩٠٢ . وكان يرغب فى دراسة العلوم الطبيعية ، ولكن المشرف عليه نصحه بالاتجاه لدراسة "العلوم العقلية والأخلاقية" التى كان يندرج تحتها فى ذلك الحين دراسة الفلسفة وعلم النفس التجريبى والاقتصاد وفلسفة العلوم ، وبذلك أتيحت له فرصة الاتصال بعدد من كبار الأساتذة من أمثال مايرز وهادون وريفرز وهوايتهيد الذى كان يتولى تدريس فلسفة العلم . وفى عام ١٩٠٤ حصل على درجته الجامعية الأولى بامتياز شديد هيأ له الفرصة لمتابعة دراساته العليا واختار الأنثروبولوچيا وأصبح بذلك أول تلميذ لريفرز فى هذا المجال . ولقد كان ريفرز W.H.R. Rivers وهادون A.C. Haddon ومايرز C.S. Meyers أعضاء فى بعثة مضايق توريس

Torres Straits التى كانت جامعة كيمبردج قد أرسلتها عام ١٨٩٨ . وقد أخذ عن الاثنين الأولين الأنثربولوچيا - كما كانت تفهم فى ذلك الحين - كما تعلم من مايرز أسلوب البحث ودقة المنهج العلمى . ولكن ربما كان تأثره بالأستاذها دون أكثر من تأثره بغيره من الأساتذة الكبار فقد اعتنق وجهة نظره حول إمكان الوصول إلى تعميمات كلية على أساس استقراء الظواهر على نطاق واسع ، كما أخذ منه اهتمامه بالمنهج المقارن الذى يتطلب بالضرورة القيام بالدراسات الحقلية لجمع المعلومات من المجتمعات المختلفة ، وذلك إلى جانب اهتمامه بالمورفولوچيا والتصنيف ، وكلها أمور وجدت طريقها فيما بعد فى كتاباته ، وذلك فى الوقت الذى رفض فيه أراء ريڤرز نظرا لتأثرها بعلم النفس التجريبى وبالنظريات التاريخية الانتشارية التى يدخلها كثير من التخيل والتخمين . ولكن يبقى بعد ذلك أن راد كليف براون ظل طيلة حياته يدين ويعترف بالفضل لهادون وريڤرز وقد أهدى لهما معا كتابه الرئيس *"سكان جزر الاندمان The Andaman Islanders"* (١٩٢٢) .

وقد قام راد كليف براون بدراستين حقليتين رئيسيتين فى حياته كلها . ولكن الأساليب التى كان يتبعها كانت أقل تطورا من تلك التى اتبعها مالينوفسكى فى دراسته فى جزر التروبرياند . ومع ذلك فإن النتائج التى نشرها حول هاتين الدراستين تكشف عن قدرته الفائقة على التحليل بشكل لانجده عند مالينوفسكى ولذا فإن كتاباته تعتبر إسهاما جوهريا فى الأنثربولوچيا .

الدراسة الحقلية الأولى هى تلك التى أجراها فى جزر الأندمان وهى دراسة يشوبها بعض العيوب المنهجية . فقد صادفته منذ البداية صعوبة اللغة ، ولم يستطع أن يتقن لغة الأهالى رغم أنه أمضى بضعة شهور فى جزيرة الأندمان الصغرى Little Andaman يحاول أن يتعلمها. فلما أخفق ركز دراسته على

جزيرة الأندمان الكبرى Grand Andaman حيث كان باستطاعته استخدام اللغة الهندوستانيه مع الاستعانة ببعض الكلمات المحلية التى أمكنه التقاطها . ويعترف راد كليف براون بأنه لم يحقق نجاحا يذكر إلا بعد عثوره على (إخبارى Informant) أو (مترجم) من الأهالى يعرف الانجليزية . من ناحية ثانية لم يستطع استخدام الطريقة الجنيالوجية التى كان ريڤرز قد عمل على تطويرها وبذلك لم يتمكن من جمع معلومات دقيقة تفصيلية عن (شجرات النسب Genealogies) وأن يدرس بالتالى نظام القرابة والتنظيم العائلى دراسة وافية كما يجب . ومن الطريف أنه أصبح بعد ذلك من أكبر المهتمين بدراسة نسق القرابة . يضاف إلى ذلك أن سكان جزر الأندمان كان قد تفشت فيهم بعد الاستعمار كثير من الأمراض والأوبئة بما فى ذلك الأمراض التناسلية . ورأى راد كليف براون أنه قد يكون الأجدر به أن يركز على دراسة التنظيم الاجتماعى Social Organization الذى كان سائدا قبل الغزو الأوربى ، ومن هنا أصبحت الملاحظة المباشرة - التى هى الأداة الأولى فى البحث الأنثربولوچى - عديمة الأهمية والجدوى بالنسبة له وأصبح كل اعتماده على ذكريات الإخباريين . وهو نفسه يعترف بقصور وعيوب هذه الطريقة نظرا لأن لغة الأهالى لم تكن تسعفهم بمصطلحات وكلمات عن نوع العلاقة التى كانت قائمة داخل النسق القرابى . وأخيرا فإنه استمد كثيرا من المعلومات (الأنثربولوچية) من كتابات وتقارير الإداريين الذين عاشوا من قبل فى تلك الجزر ومنها تقارير مان E.H.Man . وباختصار ، وكما يقول آدم كوبر Adam Kuper (صفحة ٥٨) فإنه ذهب إلى الأندمان أولاً كإثنولوچى يريد إعادة تركيب تاريخ المجتمع . وهذا الاتجاه الأثنوپولوچى هو الذى سيطر على التقرير الذى كتبه عن الرحلة . ولكنه لم يلبث أن تبنى وجهة نظر دور كايم عن ضرورة التعرف على معنى "العادات الاجتماعية" والغرض منها وفهمها فى ضوء الوضع

العام الراهن . وهذا هو ماعكف على تنفيذه فى كتابه . أى أن هناك فارقا جوهريا بين "التقرير" المبدئى الذى رفعه إلى جامعة كيمبردج بعد العودة من الأندمان والكتاب الذى ظهر عام ١٩٢٢ وأصبح يؤلف الآن أحد الأعمال الكلاسيكية فى الأنثربولوچيا الاجتماعية . وقد ميز راد كليف براون فى الكتاب بين ثلاثة أنواع من (العادات الاجتماعية) وهى الأساليب وقواعد السلوك ثم العادات الشعائرية . وقد كرس للعادات الشعائرية معظم اهتمامه ، ويندرج تحت العادات الشعائرية كل الأفعال والتصرفات الجماعية التى يمارسها أعضاء المجتمع فى مناسبات معينة بالذات هى تلك التى تتعلق بمراحل التغير التى تمر بها الحياة الاجتماعية . وغرض هذه الشعائر الاجتماعية هو التعبير عن "العواطف الجماعية" أو "المشاعر الجماعية" المرتبطة بهذه التغيرات . وقد عكف أولا على دراسة عدد من هذه العادات الاجتماعية وبخاصة الطقوس والشعائر والأساطير وما إليها قبل أن يعكف على تفسيرها وتأويلها . وقد ذهب راد كليف براون إلى أن التفسير والتأويل يتطلبان الاهتمام بالمعنى والغرض من الظواهر والنظم وذلك على اعتبار أن كل ظاهرة ، – أو حسب المصطلحات التى يستخدمها – كل (عادة اجتماعية) أو كل (اعتقاد) فى المجتمع البدائى يلعب دورا محددا فى الحياة الاجتماعية تماما مثلما يؤدى كل عضو من أعضاء الجسم دورا فى حياة الكائن العضوى الحى . والغرض من الطقوس هو التعبير ، وبالتالى المحافظة على "العواطف الجماعية" Collective Sentiments ، التى تنظم سلوك الفرد بما يتفق مع حاجات المجتمع من ناحية ، ونقل هذه "العواطف الاجتماعية" عبر الأجيال من الناحية الأخرى . فالكتاب فى جوهره اذن هو محاولة لاختبار الفرض الذى وضعه دور كايم عن أن الوظيفة الأساسية للشعائر هى العمل على توكيد الاتساق الاجتماعى وبالتالى تماسك النسق الاجتماعى وحفظه واستمراره عبر الزمن عن طريق إتاحة الفرصة

"للعواطف الجماعية" للتعبير عن نفسها من خلال هذه الشعائر والطقوس .

وعلى أى حال فإن هذه الدراسة الأولى التى قام بها عند الأندمان تعتبر فى نظر الكثيرين أول محاولة جادة على الإطلاق يقوم بها أحد الأنثربولوچيين الاجتماعيين لفحص إحدى النظريات السوسيولوچية بالرجوع إلى مجتمع بدائى معين ، ووصف الحياة الاجتماعية هناك بطريقة تبرز الجوانب التى تتطابق وتتلاءم مع هذه النظرية . ولذا فإنها تحتل فى تاريخ الأنثربولوچيا أهمية تفوق - فى نظر الكثيرين - أهمية البعثة إلى مضايق توريس التى كان أعضاؤها يهتمون بالمشكلات الأنثربولوچية والسيكولوچية ، أكثر مما كانوا يهتمون بالمشكلات السوسيولوچية .

الدراسة الميدانية الثانية هى تلك التى قام بها بين عدد من قبائل أستراليا فى الفترة من ١٩١٠ - ١٩١٢ . وقد اصطحب معه أحد أصدقائه وهو الكاتب الروائى جرانت واطسون Grant Watson حتى يمكنه أن يعطى وصفا حيا للرحلة ، وسيدة هاوية للإثنوجرافيا وبحارا سويديا كان يعمل خادما (للبعثة) . والدراسة ذاتها أقرب إلى المسح الاجتماعى لعدد من القبائل منها إلى البحث الحقلى المركز ، ولكنه اهتم فيها بوجه خاص بنسق القرابة الذى فشل فى دراسته حين كان فى الأندمان . وعلى كل فإن الطابع الإثنوجرافى هو الغالب عليها . وقد نشر نتائج هذه الدراسة فيما بعد فى عامى ١٩٣٠ - ١٩٣١ فى مجلة *Oceania* التى أنشأها هو نفسه أثناء عمله أستاذا بجامعة سيدنى ، والتى تعتبر احدى أمهات المجلات الأنثربولوچية الجادة . وجمع فى هذه الدراسة الطويلة التى ظهرت بعنوان "التنظيم الاجتماعى لدى القبائل الأسترالية The Social Organization of Australian Tribes" كل ما كان معروفا عن أهالى أستراليا الأصليين ، وقام بتسجيلها وتصنيفها للوصول إلى أحكام عامة تحليلية للمعلومات المتعلقة بأنماط

الجنس والسن والجماعات اللغوية وأماكن الإقامة وروابط القرابة وغير ذلك . وقد عارض فيها بعض الأفكار التى كانت شائعة – حتى فى كتابات دور كايم نفسه – عن التنظيم العشائرى والتفسيمات الداخلية للجماعات العشائرية والقرابية ونوع الزواج القائم بين هذه الأقسام والفئات أو الطبقات التى يمكن لها أن تتزاوج ، وأمكنه التمييز بين نموذجين أساسيين هما نموذج قبائل كاريبرا Kariera ويقوم على أفضلية الزواج من النساء اللاتى يؤلفن طائفة أو طبقة بنت أخى الأم أى بنت الخال ، ونموذج قبائل أراندا Aranda ويقوم على أفضلية الزواج من النساء اللاتى يؤلفن طائفة أو طبقة بنت بنت أخ أم الأم . وقد ظلت هذه الدراسة لفترة طويلة جدا توجه الباحثين الذين ذهبوا من بعده إلى أستراليا . ويذهب الكثيرون إلى أن هذا العمل هو المقدمة الحقيقية لفكرة راد كليف براون عن (البناء الاجتماعى) ، أى أنها الخطوة الأساسية التى قامت عليها كل الدراسات البنائية فى الأنثربولوچيا الاجتماعية التى تهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين النظم والأنساق السائدة فى المجتمع .

•••

يرى بعض مؤرخى الفكر الأنثربولوچى أن موقف راد كليف براون النظرى تحددت خطوطه العريضة عام ١٩٠٨ حين وضع بعد عودته من رحلة الأندمان تصوره العام عن (متطلبات) علم المجتمع الإنسانى ، وحصر هذه التطلبات فى ثلاثة مبادئ هى : ضرورة اعتبار الظواهر الاجتماعية كما لو كانت حقائق طبيعية تخضع لشروط وقوانين ضرورية يمكن الكشف عنها ، وضرورة التمسك إزاء ذلك بمنهج العلوم الطبيعية ، ثم ضرورة الاكتفاء بالتعميمات أو الأحكام الكلية التى يمكن اختبارها وتحقيقها ، وأن هذه المبادئ هى التى وجهت كل أعماله طيلة

حياته . وواضح هنا مدى تأثر راد كليف براون بالتقليد الفرنسى فى علم الاجتماع ابتداء من مونتسكيو حتى دور كايم عبر سان سيمون وأوجيست كونت ، والذى يرى أن المجتمع عبارة عن نسق يتألف من أجزاء مرتبطة بعضها ببعض بطريقة منهجية منظمة ترتبط بالمجتمع ككل وذلك تبعا لمبادئ عامة يمكن الكشف عنها بمجرد الحصول على معلومات كافية عن ذلك المجتمع . فكأن للمجتمع بناءً يتألف من شبكة معقدة من العلاقات القائمة بالفعل فى ذلك المجتمع ، كما أن لكل جزء من الأجزاء المكوِّنة لذلك النسق وظيفة محددة هى النشاط الجزئى الذى يسهم فى النشاط الكلى الذى هو جزء فيه . فمهمة الأنثربولوچى هى دراسة ماهو قائم الآن بالفعل وليس تخمين وتخيل ماكان يحدث فى الماضى . وهذا بالذات هو مايميز الأنثربولوچيا عن الإثنولوچيا التى كان يعتنقها أعضاء بعثه كيمبردچ إلى مضايق توريس . فالإثنولوچيا تهتم بمعرفة (كيف) صارت الأشياء إلى ماهى عليه ، بينما تهتم الأنثربولوچيا الاجتماعية بالطريقة التى (تعمل) بها الأشياء فى الوقت الحاضر . ومن هنا كان يعتبر الأنثربولوچيا علما (لاتاريخيا) وان لم يكن معاديا أو مناوئا للتاريخ ورافضا له . فحيث توجد شواهد وأدلة تاريخية مؤكدة فإنه يمكن الاستعانة بها . ولكن معظم المجتمعات التى كان الأنثربولوچيون يدرسونها فى ذلك الحين لم تكن تتوفر عنها مثل هذه الشواهد والبيانات . وكل هذا يعنى بالضرورة اعتماد الأنثربولوچيا الاجتماعية فى المحل الأول على الدراسة الحقلية ، وهى الخاصة التى تميزها عن غيرها من العلوم الاجتماعية وتعطيها تفوقها وامتيازها .
والهدف الأخير من الأنثربولوچيا الاجتماعية هو تجريد الملامح العامة والوصول إلى نماذج يمكن مقارنتها بعضها ببعض للوصول إلى أحكام عامة كلية (أى قوانين) تصدق على المجتمع الإنسانى برمته دون أن تكون هناك أية استثناءات . فالأنثربولوچيا الاجتماعية (علم طبيعى) يجب أن تتبع فيه مناهج العلوم الطبيعية

التى تقوم على الاستقراء .

وقد شغلته مشكلة المنهج طيلة حياته . وأتيحت له الفرصة لمعالجة الموضوع بشكل تفصيلى وللدفاع عن (علمية) الأنثروبولوچيا فى الحلقات الدراسية (السمينار) التى كان يعتقدها فى شيكاغو عام ١٩٣٦ والتى نشرت بعد وفاته فى شكل كتاب بعنوان "*علم طبيعى للمجتمع* *A Natural Science of Society*" . وقد عقد هذه الحلقات الدراسية كنوع من الرد على سلسلة محاضرات ألقاها أحد كبار أساتذة علم النفس ونادى فيها بضرورة أن تبدأ كل العلوم الاجتماعية من علم نفس الفرد . والواقع أن راد كليف براون كان قد سبق له معالجة نفس الأفكار التى تعرض لها فى حلقاته الدراسية فى مقاله عن "مفهوم الوظيفة" الذى نشره عام ١٩٣٥ ، كما عرض نفس الأفكار فيما بعد فى محاضرته الشهيرة "فى البناء الاجتماعى" (١٩٤٠) وقد نشر الاثنان فى كتابه "*البناء والوظيفة فى المجتمع البدائى* *Structure and Function in Primitive Society*" (١٩٥٢) مع عدد من المقالات الأخرى المهمة .

وكتابات راد كليف براون قليلة نسبيا إذا هى قورنت بأعمال غيره من كبار الأساتذة والمفكرين سواء فى علم الاجتماع أو الأنثروبولوچيا . وباستثناء الكتابين الأساسيين اللذين اعتمد فيهما على نتائج بحوثه (الميدانية) فإن بقية إنتاجه الذى ظهر فى شكل مقالات أو تعليقات فى بعض المجلات العلمية (وهى فى مجموعها لاتزيد عن سبعين بما فى ذلك عروض الكتب والرسائل) تعالج مشكلات ذات طابع نظرى ، وإن كان يشير فيها إلى المعلومات الإثنوجرافية التى قام هو بجمعها أو يستمدها من كتابات الآخرين . ولكنها كلها مكتوبة بأسلوب واضح منطقى وفى لغة محكمة دقيقة ولكنها مفهومة وخالية من التعقيد ، رغم المصطلحات الفنية الدقيقة التى يستخدمها أو التى يستحدثها بنفسه . وبعض هذه المقالات يعتبر الآن

من الأعمال الكلاسيكية فى الفكر الأنثروبولوچى المعاصر . ولقد تعرض فى مقالاته لعدد كبير من الموضوعات المتنوعة التى تتراوح من الدراسات المنهجية إلى مناقشة بعض المفهومات الأساسية (ماقله عن "الوظيفة" ومحاضرته عن "البناء الاجتماعى") إلى التعريف ببعض نواحى أنساق الضبط الاجتماعى (مقاله عن "القانون البدائى" ومقاله عن "الجزاءات الاجتماعية") إلى دراسة بعض النظم الدينية فى المجتمع البدائى (مقاله عن "الطوطميه" وكذلك مقاله عن "التابو") وهكذا . ولكنه بالإضافة إلى هذا كله تعرض بالدراسة لبعض الموضوعات الطريفة التى لم تكن تخطر على بال العلماء من قبل مثل مقاله الطريف عن "علاقة المزاح Joking Relationships" أو تلك التى لم تحظ بعناية كافية من هؤلاء العلماء كما هو الحال فى مقاله الشهير عن "مكانة ودور أخى الأم (الخال) فى مجتمعات جنوب افريقيا" ، ومع ذلك فإن اهتمامه الرئيسى كان موجها إلى موضوع القرابة ، وهو الموضوع الذى وجد صعوبة كبرى فى دراسته فى بداية حياته العلمية حين كان فى الأندمان . ولعل هذا الاهتمام الذى ظل يلازمه طيلة حياته يكشف لنا شيئا عن شخصيته ومثابرته ونظرته الجادة إلى الأنثروبولوچيا الاجتماعية والمبادئ العنيفة التى كان يأخذ بها نفسه ويطبقها على تلاميذه . ولكن قد يكون مردُّ ذلك الاهتمام هو أن نسق القرابة كان الموضوع الذى لم يلق عناية كافية من المدرسة الفرنسية ، وإن كان علماء تلك المدرسة قد تكلموا كثيرا عن العائلة وعن الزواج ، كما أن إميل دور كايم خصص فرعا من فروع علم الاجتماع لدراسة العائلة وهو "علم الاجتماع العائلى" . يضاف إلى ذلك أن لويس مورجان والأستاذ ريڤرز - وهما أهم من تكلم عن القرابة قبل راد كليف براون - كانا يعتمدان على التأويلات التاريخية لأنساق القرابة بينما عالج هو الموضوع على أنه مجموعة من العلاقات أو الممارسات الاجتماعية التى ترتبط بعضها ببعض وتأخذ

فى اعتبارها فى الوقت ذاته بعض العلاقات البيولوجية التى لها أهداف اجتماعية محددة . وقد اهتم راد كليف براون اهتماما خاصا بموضوعات معينة بالذات مثل مصطلحات القرابة وأنماط الحقوق والواجبات المتعلقة بالأدوار الاجتماعية التى تحددها روابط القرابة لأعضاء الوحدة القرابية ، والممارسات والطقوس والشعائر والعقائد التى تدور حول نسق القرابة مثل عبادة الأسلاف وما إلى ذلك . وقد خصص مقالا من أهم مقالاته الرئيسية عن "دراسة أنساق القرابة" كما أن المقدمة التى كتبها لكتاب *"أنساق الزواج والقرابة فى إفريقيا African Systems of Kinship and Marriage"* تعتبر من أهم ماكُتب حول هذا الموضوع على الإطلاق ، كما أن تفسيره لنظام مصطلحات القرابة بعامه والمصطلحات التصنيفية بخاصة فى ضوء "مبدأ وحدة الجماعة القرابية" – وهو الذى صاغ هذا المبدأ – لايزال يلقى قبولا واسعا بين علماء الاجتماع والأنثربولوچيا وإن كانوا أدخلوا عليه بعض التعديل والتحوير . (انظر كتابنا : *البناء الاجتماعى : الانساق* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ صفحة ٤٠١ ومابعدها) .

•••

ولايزال الجدل قائما حول راد كليف براون وحول شخصيته واسهامه . ولكن الواقع أنه من الصعب أن نجد عالما (نظريا) آخر يمكن أن يُعتبر نداً له فى علم الاجتماع أو الأنثربولوچيا الاجتماعية فى بريطانيا خلال النصف الأول من هذا القرن ، كما أن معظم التقدم الذى أحرزته الأنثربولوچيا تم على أيدى تلاميذه المباشرين . ومع أن هناك من يرون أن كل الإسهامات الحقيقية لراد كليف براون إنما ظهرت فى بداية حياته وأن أعماله المتأخرة لم تكن إلا تكرارا لما سبق أن ذكره فى كتاباته المبكرة ، ومع أن هناك من يرى بعض الأخطاء فى الأحكام

العامة الكلية التى أطلقها فى بعض تحليلاته النظرية ، فإن ذلك إنما يرجع فى الأغلب إلى قلة المعلومات الإثنوجرافية المتاحة لاختبار وفحص هذه التعميمات والتحقق من صدقها ، وهى فى آخر الأمر دليل على مدى اتساع أفقه وعمق تفكيره وقدرته الفريدة على التحليل والربط بين الظواهر المختلفة بشكل لانجده عند غيره من الأنثرپولوچيين أو الإثنوجرافيين المعاصرين . وليس من شك فى أن قوة تأثيره وشخصيته المسيطرة كانتا وراء الانتقادات التى وجهها إليه بعض تلاميذه من كبار الأساتذة مثل ايفانز پريتشارد وفورتس فى محاولتهم التخلص من ذلك التأثير عن طريق وصف موقفه من الأنثرپولوچيا واعتبارها علما طبيعيا بأنه موقف (دجما طيقى) .

ويذكر لنا آدم كوپر (صفحة ٦٦) أنه حين ذهب ريموند فيرث لزيارة راد كليف براون أثناء مرضه الأخير وقبيل موته بأيام سأله عما اذا كان يريد منه أن يحمل إليه فى زيارته التالية أية كتب أو مجلات يقرأ فيها أثناء وجوده بالمستشفى ، فكانت إجابة الأستاذ هى أن كل ما يهمه هو أن يقرأ عما أحرزته النظرية الأنثرپولوچية من تقدم .

ومات راد كليف براون فقيرا مثلما ولد وعاش فقيرا ، وترك وراءه أمنية واحدة ومئات التلاميذ وتلاميذ التلاميذ فى قارات العالم الخمس .

•••

أهم أعماله

1913, "Three Tribes of Western Australia,"; *Journal of the Royal Anthropological Institute;* No. 43, pp. 143-94.

1922, *The Andaman Islanders,* Glencoe, Ill., The Free Press.

1931, *The Social Organization of Australian Tribes,* Glencoe, Ill.

1950, "Introduction", in A. R. Radcliffe-Brown and Daryll Ford (eds.), *African Systems of Kinship and Marriage,* Oxford University Press.

1952, *Structure and Function in Primitive Society: Essays and Addresses*, London, Cohen & West.

1958, *Method in Social Anthropology: Selected Essays,* Edited by M. N. Srinivas, Chicago University Press.

مراجع مختارة

Elkin, A. P. "A. R. Radcliffe-Brown: 1881-1955", *Oceania,* No. 26, 1956.

Firth, R., "Alfred Reginald Radcliffe-Brown: 1881-1955", *Procceedings of the British Academy,* London, 1956.

Fortes, M., "Radcliffe-Brown's Contributions to the Study of Social Organization", *British Journal of Sociology,* N°. 6, 1955.

Fortes, M., Alfred Reginald Radcliffe-Brown, F.B.A.; 1881-1955: A Memoir", *Man* 56, 1956.

Kuper, Adam; *Anthropologists and Anthropology: The British School: 1922-1972,* Lonon, Penguin Books.

إيفانز بريتشارد (سير ادوارد ايفان)

Evans-Pritchard; Sir Edward Evan

احمد ابو زيد*

ربما كان ايفانز بريتشارد (١٩٠٢ - ١٩٧٣) اكثر علماء الأنثربولوچيا المعاصرين تأثيرا فى الأجيال الحالية من الأنثربولوچيين الشبان ، ويظهر ذلك التأثير واضحا فى اتباعهم أسلوبه فى البحث الميدانى وطريقته فى تحليل المعلومات الإثنوجرافية ، وكذلك فى اهتمام عدد كبير منهم بالمجتمعات التقليدية فى إفريقيا وبخاصة فى السودان الجنوبى والعالم العربى . فقد كان أول من أجرى دراسة حقلية مركزة على أحد الشعوب الإفريقية حين درس عام ١٩٢٣ قبائل الأزاندى فى جنوب غرب السودان وما كان يُعرف حينذاك باسم الكنغو البلچيكية (زائير الآن) ، كما أنه فاق غيره من الأنثربولوچيين المتخصصين فى الدراسات الإفريقية فى عدد البحوث التى قام بها وعدد القبائل التى درسها (الأزاندى والنوير والأنواك والشيلوك فى جنوب السودان ، وقبيلة اللوو Luo فى كينيا ، والمجتمعات القبلية فى برقة بليبيا). ولقد كان لطول الفترة التى أمضاها أستاذا لكرسى الأنثربولوچيا بجامعة أكسفورد (حوالى ربع قرن) أكبر الفضل فى إرسائه قواعد البحث الميدانى وتقاليد

* أستاذ الأنثربولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث ، مايو وسبتمبر ١٩٩٣ .

وتكوين مدرسة من الأنثربولوچيين المتأثرين بمنهجه وموقفه من الأنثربولوچيا .

ولد ادوارد ايڤان ايڤانز بريتشارد عام ١٩٠٢ فى كروبروه Crowborough بمقاطعة سسكس فى عائلة متدينة ؛ فقد كان أبوه أحد رجال الكنيسه الأنجليكانية ، وإن كان هو نفسه قد تحول إلى الكاثوليكية فيما بعد عام ١٩٤٤ حين كان فى ليبيا . وقد تلقى تعليمه فى كلية ونشستر ومنها ذهب إلى جامعة اكسفورد حيث التحق بكلية اكستر Exeter أيام عمادة الأستاذ ماريت Marett ، وهو أحد رواد الأنثربولوچيا الأوائل . ونال ايڤانز بريتشارد درجته الجامعية الأولى فى التاريخ وقد ظهرت آثار ذلك فى كثير من بحوثه ودراساته وفى نظرته إلى الأنثربولوچيا ككل . والتحق إيڤانز بريتشارد بعد ذلك بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية لمتابعة دراساته العليا وتحول هناك إلى الأنثربولوچيا ، ولعله كان أول من تتلمذ على مالينوفسكى ، ثم لحق به بعد أسابيع قليلة ريموند فيرث ثم عدد آخر من الدارسين مثل شاپيرا وفورتس واودرى ريتشاردز وغيرهم من الذين حملوا فيما بعد من أستاذهم لواء الأنثربولوچيا وعملوا على نشرها فى بريطانيا وبقية أنحاء العالم . ويرجع الفضل فى اهتمام ايڤانز بريتشارد بالمجتمعات القبلية فى السودان إلى الأستاذ سليجمان Seligman الذى أرسله – كزميل فى المعهد الإفريقى الدولى – لدراسة الشعوذة والسحر عند الأزاندى ؛ وهى الدراسة التى حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٢٧ ، وظهرت بعد ذلك فى كتاب بعنوان "*العشوذه والعرافون والسحر عند الأزاندى* *Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azaude*" (١٩٣٧) . وقد استغرقت دراسته للأزاندى عشرين شهرا كاملة وتعتبر أول دراسة أنثربولوچية فى إفريقيا يمضى فيها الباحث مثل هذه الفترة الطويلة ، وذلك نزولا على التقاليد والتعاليم التى وضع مالينوفسكى أسسها والتى تقضى بأن يمضى الباحث فى مجتمع البحث سنة كاملة على الأقل.

وكان ايڤانز پريتشارد يطالب تلاميذه بذلك . وفى الفترة بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٣٩ قام بعدد من الدراسات الميدانية فى السودان وكينيا . ففى عام ١٩٣٠ قام بدراسة النوير بتكليف من حكومة السودان ، ثم اتبعها بعدة زيارات ميدانية على فترات متفرقة حتى عام ١٩٣٦ ، وتمخضت هذه الزيارات عن كتبه الثلاثة عن النوير بالاضافة إلى عدد كبير من المقالات . وقد تخلل ذلك دراسته للأنواك عام ١٩٣٥ ودراسته للشيلوك واللوو . وقد تابع اهتمامه بقبائل السودان من خلال تلاميذه الذين كان يكلفهم إما بمتابعة التغيرات التى طرأت على القبائل التى درسها بالفعل كما هو الحال بالنسبة للأزاندى ، وإما بدراسة قبائل أخرى لتكون موضوعات لرسائلهم للدكتوراه كما حدث بالنسبة لقبائل الدنكا والمورلا والماندارى بل وأيضا بعض القبائل العربية فى غرب السودان مثل البقارة . وقد خدم فى الجيش البريطانى فى شرق أفريقيا ثم فى شمالها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأفاد من قدراته الأنثربولوچية وعلاقاته بالقبائل ، وتمكن بذلك من تكوين فرقة نظامية من المتطوعين الأنواك لمهاجمة الإيطاليين فى غرب أثيوبيا . وبعد أن حارب بقوات المحور فى شمال افريقيا تولى منصب ضابط الاتصال بين الإدارة العسكرية والسلطات والعشائر والقبائل الليبية ، واستغل وجوده هناك فتدرس السنوسية وظهرت نتائج ذلك فى كتابه *The Sanusi of Cyrenaica* (١٩٤٩) .

ولم تعوقه اهتماماته بهذه الرحلات والبحوث الميدانية عن التدريس . فقد شغل وظيفة أستاذ علم الاجتماع بالجامعة المصرية فى الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٤ ، وانتقل منها إلى وظيفة محاضر باحث فى علم الاجتماع الإفريقى بجامعة أكسفورد فى الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٠ تحت رئاسة راد كليف براون . وبعد انتهاء الحرب عاد إلى الحياة الأكاديمية فالتحق بهيئة التدريس بجامعة كيمبردج عام ١٩٤٥ لكى يشغل بعد ذلك كرسى الأنثربولوچيا فى جامعة اكسفورد خلفا

للأستاذ راد كليف براون ، وقد ظل يشغل ذلك الكرسى فى الفترة من ١٩٤١ إلى عام ١٩٧٠ حين تقاعد وهو فى الثامنة والستين من عمره ثم أنعم عليه بلقب "سير Sir" عام ١٩٧١ . ومما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من ارتباطه الوثيق بمدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics ، فإنه لم يكن فى أى وقت من الأوقات عضوا بهيئة التدريس بها وذلك على عكس مايذهب اليه الكثيرون ؛ وإن كان ألقى سلسلة من المحاضرات أو الدروس بها فى الفترة من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣١ قبل أن يأتى إلى القاهرة ، وكانت معظم محاضراته تدور حول "الموقف العقلى للرجل البدائى" . والأغلب أن هذه المحاضرات كانت هى النواة التى بنى عليها دروسه فى الجامعة المصرية عن "السحر والدين والعلم" والتى ضمّها بعد ذلك فى مقالين نشرهما فى مجلة كلية الآداب بتلك الجامعة عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ .

ولقد خضع ايفانز بريتشارد أثناء التلمذة وفى الفترة المبكرة من حياته العاملة لعدة مؤثرات تدخلت فى تشكيل نظرته إلى الأنثربولوجيا وتحديد موقفه واتجاهاته العملية والنظرية . فقد كان هناك أولا دراسته للتاريخ ، وقد ظهر أثرها فى موقفه المعارض لرأى راد كليف براون فى اعتبار الأنثربولوجيا علما طبيعيا ومحاولته إقامة "علم Science" للمجتمع، وكان ايفانز بريتشارد يرى أنها على العكس من ذلك أقرب فى طبيعتها وفى مناهجها إلى الدراسات الإنسانية وبوجه أخص إلى التاريخ ، وأن ثمة كثيرا من أوجه الشبه بين المشكلات التى يواجهها الباحث الأنثربولوجى وتلك التى يصادفها المؤرخ ، وبذلك فإن الأنثربولوجيا كانت تعتبر فى نظره هى التاريخ المعاصر أو التاريخ الحىّ للشعوب والمجتمعات (البدائية) . كذلك ظهر أثر هذا التخصص فى اهتمامه بدراسة التاريخ الشفاهى للجماعات القبلية كما حدث من ناحية بالنسبة للأزاندى حيث نشر دراسة عن

الأمثال الزاندية عام ١٩٦٢ ، كما نشر عددا كبيرا من النصوص المتعلقة بهم وتاريخهم عام ١٩٦٧ وذلك إلى جانب دراسته للسنوسية ، وهى دراسة ذات بعد تاريخى يمتزج فيها التاريخ الواقعى المدون فى وثائق بالأحداث التى يتناقلها الناس فيما بينهم بالمعلومات الإثنوجرافية التى جمعها عن طريق الملاحظة .

ثم كان هناك من الناحية الثانية تأثره بالأستاذ ماريت أثناء التلمذة فى اكسفورد ، وهو نفسه يعترف بأنه اهتمامه بالأنثربولوچيا وكذلك بالأركيولوچيا يرجع إلى اتصاله بماريت وزملائه فى كلية اكستر وذلك قبل أن يتصل بمالينوفسكى فى لندن ويتتلمذ عليه . ولم يكن ايفانز بريتشارد يحمل على أية حال كثيرا من المحبة لمالينوفسكى ، وكان يعلن ذلك صراحة بين تلاميذه بل وكثيرا ماكان يتكلم عنه بسخرية ، ولكنه كان يعترف بأنه تعلم منه اكثر مما تعلم من غيره من الأساتذة وبخاصة فى مجال طرق ومناهج وأساليب البحث الميدانى والمعايير والمحكات والتقاليد التى يجب على الباحث أن يتمسك بها أثناء الدراسة الحقلية . ثم جاء بعد ذلك اتصاله براد كليف براون حين عمل معه فى أكسفورد كمحاضر باحث فى علم الاجتماع الإفريقى وتأثره بمواقفه النظرية التى ظهرت واضحة فى كتاب "النوير" بالذات . وإلى جانب ذلك كانت هناك تأثيرات غير مباشرة جاءت عن طريق القراءة والاطلاع وبخاصة فى كتابات العلماء (الكلاسيكيين) فى أواخر القرن التاسع عشر من أمثال تايلور وفريزر . وقد ظهر أثرها واضحا فى المقالات المبكرة التى نشرها فى مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية (القاهرة) ونعنى بها مقاله عن "التفسير العقلى - الانجليزى - للسحر" (عام ١٩٣٣) ومقال "نظرية ليفى بريل فى العقلية البدائية" (عام ١٩٣٤) ومقال "العلم والعاطفة ؛ عرض ونقد لكتابات باريتو" (عام ١٩٣٦) وإن لم نكن نعرف تماما الظروف والأسباب التى جعلته يهتم بباريتو . وقد استمد كثيرا من أسس ومقومات تحليلاته النظرية للمادة

الإثنوجرافية من المدرسة الفرنسية وبالذات من دور كايم الذى يظهر أثر فكره واضحا فى كتاب *(الدين عند النوير)* والذى يعتبر فى نظر الكثيرين أفضل ماكتبه ايڤانز پريتشارد على الإطلاق ، وان كانت تأثيرات الأساتذة الفرنسيين الكبار من أمثال ليڤى بريل وموريس هالفاكس ومارسل موس لاتقل عن ذلك أهمية . كذلك وجدت تحليلات عالم اللاهوت والمتشرق البريطانى ويليام روبرتسون سميث *لنظم "القرابة والزواج فى بلاد العرب القديمة"* صدى قويا لها فى دراسته وتحليله لنسق القرابة والنسق السياسى عند النوير . وقد يمكن رد ذلك فى آخر الأمر إلى ابن خلدون الذى استعار منه روبرتسون سميث الشئ الكثير . كذلك يمكن أن نجد بعض آثار تفكير سير هنرى مين وفوستل دوركولانج فى كثير من كتاباته ومقالاته. ولكن الشئ الغريب فى هذا كل هو أن ايڤانز پريشتارد لايشير اطلاقا إلى ماكس ڤيبر رغم اسهاماته فى دراسة الدين ؛ كما أنه لم يكن يهتم على الإطلاق بالإشارة إلى أى من العلماء المعاصرين ولم يكن يعترف بغير الكتاب الكلاسيكيين العظام .

والإنتاج العلمى لايڤانز پرتشارد ضخم بكل المعايير . ومع أنه لم يكن من أصحاب النظريات ، بالمعنى الدقيق لكلمة نظرية ، فإن تأثيره النظرى واضح فى كتابات تلاميذه وطريقة تدريسهم والموضوعات التى يهتمون بها وأسلوب معالجتهم لهذه الموضوعات . وعلى الرغم من سخريته من (وظيفية) مالينوڤسكى فإنه كان (وظيفيا) إلى حد كبير ، إذ كان ينادى دائما بضرورة البحث عن علاقة كل الأجزاء بعضها ببعض داخل نسق واحد متكامل ومتماسك وذلك على اعتبار أن الجزء لايكون له أى معنى إلا بالنظر إلى الكل . وهذا الموقف يبدو واضحا فى كتاباته . وقد ترك ايڤانز پريتشارد ستة كتب رئيسية تقوم على الدراسات الحقلية وهى *"الشعوذه والعرافون والسحر عند الأزاندى"* وثلاثة كتب عن النوير هى *"النوير : وصف لأحوال المعيشة والنظم السياسية عند أحد الشعوب النيلية"*

(١٩٤٠) و "*القرابة والزواج عند النوير*" (١٩٥١) و "*الدين عند النوير*" (١٩٥٦) وكتاب "*النسق السياسى عند الأنواك فى السودان المصرى الانجليزى*" (١٩٤٠) ثم كتابه عن "*السنوسى فى برقة*" (١٩٤٩). ولكنه إلى جانب ذلك ترك عددا كبيرا جدا من المقالات التى يعتمد معظمها على المعلومات الإثنوجرافية . وقد أحصى بايدلمان Beidelman فى عام ١٩٧٤ أكثر من أربعمائة مقال لايفانز بريشتارد منشورة فى عدد من المجلات العلمية . وكان ايفانز بريتشارد فى العادة يعالج الموضوع الذى يهتم به فى عدد كبير جدا من المقالات التى يتناول فيها ذلك الموضوع من كل جوانبه ثم يعود إلى تلك المقالات بعد سنوات ليستعين بها فى تأليف كتبه وبذلك كان يضمن تسجيل أفكاره أولا بأول قبل أن تضيع ودون أن ينتظر نشرها فى كتاب . وهذا معناه أنه لكى نفهم ايفانز بريتشارد فإنه يجب الرجوع إلى مقالاته – أو المهم منها على الأقل – وعدم الاكتفاء بكتبه الرئيسية . كذلك ترك ايفانز بريتشارد عددا من الكتب التى تتناول فى الأغلب بعض المشكلات النظرية أو بعض نواحى تاريخ الفكر الاجتماعى والأنثربولوچى ، وأفضل هذه الكتب جميعا هو "*الأنثربولوچيا الاجتماعية*" الذى القاه أولا فى شكل أحاديث بالإذاعة البريطانية ، وقد قمتُ بنقله إلى العربية منذ سنين . ولكن هذه الكتابات (النظرية) تحتل منزلة ثانوية بالنسبة لمؤلفاته التى تعتمد على المعلومات الإثنوجرافية التى جمعها أثناء رحلاته الميدانية .

فالإثنوجرافيا وجمع المعلومات هى فى نظر ايفانز بريتشارد المحك الحقيقى الذى تقاس به قدرة الباحث الأنثربولوچى وكفاءته . ومن هنا كان يحرص على أن يضمن كتاباته وصفا دقيقا وتفصيليا لملامح الحياة فى المجتمعات التى درسها ، وهو متأثر فى ذلك بمالينوفسكى ويختلف كثيرا عن راد كليف براون . ومع أنه لم يحاول إطلاقا الوصول إلى نظرية عامة من خلال بحوثه الميدانية ، فإن هذا لايعنى

عدم تمكنه من النظرية أو أن بحوثه وكتاباته لم تكن موجهة منذ البداية بمواقف نظرية محددة ؛ ولكنه كان يمزج فى كتاباته الآراء النظرية بتحليل المادة الاثنوجرافية فى وحدة محكمة .

كتاب "*الشعوذة والعرافون والسحر عند الأزاندى*" من أهم الدراسات الانثربولوچية التى ظهرت فى هذا الموضوع ، وهو محاولة للإجابة عن السؤال الذى تردد طويلا فى علم الاجتماع الفرنسى وعند الأنثربولوچيين الأوائل عما اذا كانت الشعوب (البدائية) تفكر بنفس الطريقة التى تفكر بها الشعوب الأكثر تقدما ونوع المنطق السائد بين هذه الشعوب . ومع أن الكتاب يتعرض بالوصف والتحليل لكل النظم الاجتماعية عند الأزاندى فإنه يعالجها من زاوية معينة بالذات هى اعتقاد الأزاندى فى بعض الكائنات الإعجازية وعلاقة هذا الاعتقاد بأحداث الحياة اليومية وكيف تساعد هذه المعتقدات والتصورات فى آخر الأمر على حفظ كيان المجتمع وتماسكه وتوازنه ، بل وعلى تدعيم السلطة السياسية هناك . فهذه المعتقدات تؤلف نسقا من الأفكار المرتبطة بكل أنواع النشاط الاجتماعى وبالبناء الاجتماعى الكلى بل وبحياة الفرد فى المجتمع . فالأزاندى يردون كل الأحداث السيئة إلى فعل وتأثير "العين الشريرة" وهى حالة عضوية داخلية ولذلك فإن تأثيرها يتم بطريقة نفسية بحتة . فالشخص الشرير يسلط "روح العين الشريرة" الكامنة فيه فتلحق الأذى بالآخرين ، ويلجأ الضحية إلى أحد العرافين لمعرفة المعتدى حتى يمكنه مطالبته بكف الأذى عنه وإلاّ رفع الأمر إلى السلطان للانتقام منه أو تعويضه عما أصابه ، بل إنه قد يلجأ إلى السحر الانتقامى لمعاقبة الجانى والقصاص منه . وكما يقول ايڤانز پريتشارد نفسه فإن "العين الشريرة والعرافة والسحر تؤلف بذلك نسقا مركبا من العقائد والشعائر لن يمكن فهمه تماما إلا اذا نظرنا إليها كلها على أنها أجزاء متساندة فى كل واحد متماسك . ولهذا النسق

بناء منطقى يقوم على التسليم أولا ببعض مسلمات معينة ، ثم اعتبار الاستنتاجات والأفعال التى تبنى على هذه المسلمات أموراً صحيحة مؤكدة ... وهكذا نجد أن كل جزء من العقيدة يوافق بقية الأجزاء تماما ، وأنها كلها تؤلف صورة واحدة عامة من التفكير الغيبى . وفى مثل هذا النسق الفكرى المغلق نجد أنه حين تتعارض التجربة مع العقيدة وتكذبها فإنهم يحكمون ببساطة بخطأ التجربة لا العقيدة أو بعدم ملاءمتها . أو قد يحاولون تأويل العقيدة بطريقة تفسر هذا التعارض الظاهرى تفسيرا مقنعا مقبولا" . (انظر ترجمتنا العربية لكتاب ايفانز بريتشارد : *الأنثربولوجيا الاجتماعية* ؛ منشأة المعارف بالاسكندرية . الطبعة الأولى ١٩٥٨ ، صفحة ١٤٦) . وهذا معناه أن فكرة العين الشريرة "تزودهم بفلسفة منطقية مقنعة عن وقوع الأحداث" ، "كما تزودهم" ليس فقط بفلسفة طبيعية بل وأيضا بفلسفة خلقية تنطوى فى نفس الوقت على نظرية سيكولوجية . ذلك أن المرء قد يمتلك تلك العين الشريرة ولكنها مع ذلك لن تلحق الأذى بالآخرين إلا إذا كان هناك فعل إرادى من جانب الرجل نفسه . أى لابد من وجود دوافع . ومثل هذا الدافع يكمن دائما فى رغبات الناس وأهوائهم الخبيثة من كراهية وجشع وحب وغيرة ونفور . فالكوارث والأحداث السيئة تحدث من العين الشريرة التى تتحكم فيها النوايا الخبيثة الفاسدة" . (صفحة ١٤٨) . والحكم الذى يصدره أحد العرافين قابل للاستئناف ولذا فكثيرا ما تنتقل الحالة الواحدة من عراف لآخر أعلى منه "تماما مثلما تحال القضية الواحدة عندنا من محكمة لأخرى حتى يصدر عراف السلطان الحكم النهائى الذى لايقبل الاستئناف . فكأن الأداة القانونية فى قضايا العين الشريرة فى النهاية فى يد السلطان وممثليه مما يجعل من الفعل الاجتماعى الذى يترتب على العقيدة دعامة من أهم الدعائم التى يستمد منها السلطان قوته وسلطته . كذلك يرتبط تأثير العقائد الخاصة بالعين الشريرة فى الحياة الاجتماعية

ارتباطا وثيقا بنسق القرابة ، ويتمثل ذلك بوجه خاص فى عادات الانتقام" . (صفحة ١٥٠) . فواضح إذن كيف أن الأمور التى تبدو لأول وهلة كما لو كانت مجرد خرافات تؤلف مبدأ التكامل فى النسق الأخلاقى كما تؤدى وظيفة هامة فى النسق الاجتماعى .

ويعالج كتاب *"النوير وصف لأحوال المعيشة والنظم السياسية لدى أحد الشعوب النيلية"* مشكلات من نوع آخر تتعلق بالبحث عن المبدأ الذى يقوم عليه تكاملهم السياسى . ويعتمد هذا التكامل السياسى على الترابط الواضح بين الأقسام التى تنقسم اليها القبيلة من الناحية السياسية والواحدات المحلية التى تنقسم اليها أرض النوير من الناحية المكانية ، والبدنات التى تنقسم اليها العشيرة الواحدة من الناحية القرابية ، بحيث نجد أن كل وحدة محلية هى فى الوقت ذاته وحدة اقتصادية وقرابية وسياسية لها تمايزها الخاص عن غيرها من الوحدات المماثلة . ويقوم النشاط الاجتماعى عندهم على تعاون جماعات من الأفراد يرتبطون دائما بروابط العصبية ، أى أنهم ينحدرون جميعا من جد واحد يردون نسبتهم اليه فى خط الذكور دون الإناث ، ويختلف حجم هذه الوحدة القرابية العاصبة باختلاف المواقف . والفارق فى حجم هذه الجماعات وفى مدى توزيعها أو تركزها الجغرافى ونوع الأعمال التى تشترك فيها يعكس مدى قرب أو بعد الجد الذى يلتقى عنده أفراد كل جماعة منها . أى أن حجم الوحدة القرابية يتلازم مع انتشارها فى المكان ومع عمقها فى الزمان ، ومن هنا فإن النقطة الرئيسية التى يدور حولها هذا الكتاب هى تصور النوير للزمان ، أو بقول آخر مفهوم الزمان عند النوير وكيف يتحول هذا المفهوم إلى علاقات مكانية واقتصادية وقرابية وسياسية بحيث لم يكن ثمة بُدّ لإيفانز بريتشارد من أن يدرس النسق الإيكولوجى والاقتصادى والقرابى والسياسى بالتفصيل حتى يمكنه فهم وتحليل مفهوم الزمان

لدى النوير . ويقدم لنا هذا الكتاب مثالا رائعا لتحليل المجتمعات الانقسامية التى يرتكز تنظيمها على انقسام الوحدات القرابية والسياسية إلى وحدات أصغر منها فأصغر ، وكيف أن التوازن بين كل هذه الأقسام الذى يقوم على مايُعرف باسم مبدأ (الانشقاق والالتحام) هو الذى يحفظ على المجتمع تماسكه وكيانه كما أنه يلعب دورا هاما فى حفظ النظام والأمن فى مجتمع يفتقر إلى السلطة المركزية . وهذا الكتاب هو أكثر كتب ايفانز بريتشارد شهرة وذيوعا ، وقد أصبح مثالا يحتذى فى كثير من الدراسات التى أجريت على القبائل الإفريقية .

أما كتاب *"القرابة والزواج عند النوير"* فهو أضعف الكتب الثلاثة التى كتبها ايفانز بريتشارد عن هذا الشعب وإن كان يضم ثروة ضخمة من المعلومات الإثنوجرافية ، وذلك على العكس من كتاب *"الدين عند النوير"* وهو الكتاب الأخير فيما أصبح يعرف باسم (ثلاثية النوير) . اذ يعتبر هذا الكتاب فى نظر الكثيرين أقوى ماكتب ايفانز بريتشارد على الاطلاق وهو ليس مجرد دراسة لدور الدين فى مجتمع بسيط كالنوير أو علاقة الدين ببقية النظم والأنساق الاجتماعية فى ذلك المجتمع ، وإنما هو محاولة لإثبات وجود فكرة (الإله) عن الشعوب البسيطة حتى وان لم تكن هذه الشعوب تعرف التوحيد . ولذا فإنه يحاول فهم النسق الرمزى الذى يعبر النوير بواسطته عن شعورهم بالعلاقة بين الفرد والآلهة . والظاهر أن تحول ايفانز بريتشارد إلى الكاثوليكية انعكس فى اهتمامه بدراسة الأديان وتفسيره للممارسات الدينية عند الشعوب البسيطة التى اتخذ من النوير مثالا لها . كذلك يعكس هذا الكتاب تأثر ايفانز بريتشارد بكتاب دوركايم عن *"الصور الأولية للحياة الدينية"* خاصة وانه يبدى اهتماما واضحا بدراسة الشعائر والممارسات التى تدور حول الطوطمية مثلما فعل دوركايم بالنسبة للأستراليين ، وحول الأضحيات مثلما فعل أوبير وموس .

ويختلف كتاب *"السنوسى فى برقة"* الذى نشره عام ١٩٤٩ عن كل كتبه الأخرى من عدة نواح . فهو أولا دراسة ميدانية فى مجتمع عربى اسلامى له ثقافة وحضارة قديمة وله لغة مكتوبة وتراث عريق معروف بعكس الحال بالنسبة للنوير والأزاندى والأنواك واللوو . ومن هنا فإن التاريخ يلعب دورا هاما فى هذه الدراسة . ومع أنه يُعنى بدراسة البناء الاجتماعى متمثلا فى عدد من الأنساق الاجتماعية فإن الكتاب يدور حول إحدى الفرق الاسلامية والدور الذى قامت به فى إبراز الوعى السياسى بين جماعات من البدو والرعاة بحيث تمكنت هذه الفرقة الدينية الصوفية (السنوسية) من توحيد صفوفهم ووقوفهم فى وجه الإيطاليين المستعمرين . أى أن الكتاب دراسة فى طبيعة القوة والسياسة . وهذا هو الموضوع الذى عالجه فى معظم كتبه الأخرى بما فيها كتابه عن *"النسق السياسى لدى الأنواك فى السودان المصرى الانجليزى"* (١٩٤٠) .

ولم يكن ايڤانز پريتشارد يعتقد أن دور الأنثرپولوچى قاصر على الملاحظة والوصف والتحليل وإنما يتعدى ذلك إلى (ترجمة) الثقافة التى درسها بحيث تصبح مفهومة للمجتمعات الأخرى ، وهذا يتطلب التغلغل فى أعماق النسق الفكرى السائد فى المجتمع موضوع الدراسة لمعرفة كيف يفكر الناس وكيف تعمل عقولهم ، ثم عقد المقارنات بين ذلك النسق الفكرى والنسق السائد فى المجتمع الغربى الحديث . فمع أن الأنثرپولوچى يقوم "بنفس العمل الذى يؤديه الإثنوجرافى ، أى أنه يذهب ليعيش فى أحد الشعوب البدائية فيتعلم أسلوب حياتهم كما يتعلم كيف يتكلم لغتهم وكيف يستخدم فى تفكيره نفس التصورات أو المفهومات ويشعر بنفس القيم السائدة عندهم" فإنه لايلبث أن "يخضع هذه التجربه بعد ذلك للنظرية النقدية التأويلية ويختبرها فى ضوء المقولات الذهنية والقيم المرجودة فى ثقافته هو نفسه ... أى أنه بقول آخر يترجم من إحدى الثقافتين إلى

الثقافة الأخرى" . إلا أن هذا لايكفى بل ينبغى عليه "أن يتخطى ذلك الطور الأدبى الانطباعى ويكشف عن الترتيب البنائى لذلك المجتمع حتى يقدم مفهوما واضحا ، ليس على مستوى الشعور والفعل - كما هو الحال بالنسبة لأحد أفراد المجتمع ذاته أو بالنسبة للشخص الغريب الذى تعلم عاداتهم وأساليبهم المرعية وشارك فى حياتهم - بل وأيضا على مستوى التحليل الاجتماعى . فكما أن العالم اللغوى لايقنع بمجرد فهم احدى اللغات الوطنية وإجادة التحدث بها وترجمتها وإنما يحاول تبين نظم الأصوات والقواعد فيها ، كذلك الانثربولوچى الاجتماعى لايقنع بملاحظة ووصف الحياة الاجتماعية لدى أحد الشعوب البدائية ، وإنما يحاول تبين الترتيب البنائى الذى يكمن تحتها ، أى النماذج والأنماط التى يمكنه - بعد أن يحددها بدقة - أن يستعين بها فى رؤية المجتمع ككل أو كطائفة من التجريدات المترابطة". ثم تأتى بعد ذلك عملية مقارنة "هذه الأنماط بتلك التى تسود فى المجتمعات الأخرى . وكل دراسة جديدة لمجتمع جديد توسع من مجال معرفته بأنواع البناءات الاجتماعية الأساسية ..." *(الأنثربولوچيا الاجتماعية* - الترجمة العربية صفحتا ٩٧ ، ٩٨) .

وكان ذلك هو شغله الشاغل طيلة حياته ، كما أنه هو الشغل الشاغل لتلاميذه الآن .

اهم اعماله

1937, *Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande*, O.U.P.

1940, *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People*, O.U.P.

1940 b,*The Political Systen of the Anuak of the Anglo-Egyptian Sudan*; London, Lund, Humphries.

1949, *The Sanusi of Cyrenaica*, Oxford, Clarendon.

1951 a, *Kinship and Marriage among the Nuer*, Oxford; Clarendon.

1951 b, *Social Anthropology*, London, Cohen 7 est.

1956, *Nuer Religion*, Oxford, Clarendon.

1962, *Essays in Social Anthropology*, London, Faber.

1971, *The Azande: History and Political Institutions*; Oxford, Clarendon.

مراجع مختارة

Beidelman, T.O., "Sir Edward Evan Evans-Pritchard (1902-1973), An Appreciation", *Anthropos*, 59, 1974.

Douglas, Mary, *Evans-Pritchard*, London, Fontana Books, 1980.

أضواء على مؤتمر ڤيينا لحقوق الإنسان

"يونيه ١٩٩٣"

سناء خليل *

جاء انعقاد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بڤيينا (١٤ - ٢٥ يونيو ١٩٩٣) فى ظل توقيت وظروف تتسم بالأهمية البالغة ، سواء من ناحية المناسبات التاريخية ، أو من ناحية المتغيرات السريعة والمتلاحقة على الساحة الدولية والتى سبقت وعاصرت انعقاده . لذلك فإنه يمكن القول إن هذا المحفل الأولى والتجمع العالمى يعد بهذه المثابة علامة بارزة فى تاريخ البشرية وهى تختتم القرن العشرين . إذ ستكون لنتائجه آثار ستمتد حتى بدايات القرن القادم ، وتتأثر بها البشرية جمعاء لزمن ليس بقليل .

فمن ناحية توقيت انعقاده ، فإنه جاء فى ذكرى مناسبتين هامتين للحركة العالمية لحقوق الإنسان وهما : مرور خمسة وأربعين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وكذلك مرور خمسة وعشرين عاما على انعقاد المؤتمر العالمى الأول (طهران ١٩٦٨) ، وهذا يتحدد به فترة تواجد الحركة العالمية لحقوق الإنسان على المستوى الدولى بصفة عامة ، وعلى مستوى الأمم المتحدة بصفة

* مستشار ، نائب رئيس محكمة إستئناف القاهرة .

خاصة ، والتى تبنت هذه الحركة منذ نشأتها ، ويفرض كذلك على المؤتمر حتمية النظر فى تقييم كافة ماقامت به الأمم المتحدة وأجهزتها من جهود فى هذا المجال ، وكذلك تقييم الآليات التى أنشأتها المعاهدات الدولية الصادرة بشأن حقوق الإنسان .

وعن الظروف والملابسات التى عاصرت انعقاد هذا المؤتمر ، فإنه يأتى فى زمن مخاض ميلاد نظام عالمى جديد بعد المتغيرات الجذرية الهامة وغير المتوقعة لتوازنات القوى بانتهاء عصر القوتين الأعظم ، وغياب الأنظمة الشمولية عن الساحة الدولية ، وبدء ظهور عالم جديد ذى قوى أحادية وكيانات صغيرة .

والواقع أن هذا التغير الحاصل على الصعيد العالمى بشكل مفاجئ كان يتطلب بالضرورة أن تجلس دول العالم مرة أخرى ، وتعيد رؤيتها ، وتطرح مفاهيمها الجديدة بشأن مبادئ حقوق الإنسان ، والتى خضعت منذ نشأتها لكافة الأوضاع والاعتبارات والاتجاهات التى فرضها وجود قوتين دوليتين على الساحة الدولية . فضلا عن ذلك فقد أدى هذا التغيير لغياب توازن القوى إلى ظهور الكيانات الصغيرة القائمة على الأصل الجنسى أو العرقى ، وتطور هذا التفتيت إلى وجود أنماط جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان والإنسانية بما عرف بالتطهير العرقى ، والتزوج الجماعى الإجبارى ، والإبادة الجماعية ، وكراهية الأجانب ، وهتك أعراض النساء ، وازدياد موجات العنف والإرهاب ، وردود الأفعال تجاه هذه الانتهاكات .

وذلك كله دفع إلى الساحة العالمية بمشاكل وأوضاع واقع جديد يشكل تحديا مباشرا للعديد من المبادئ الهامة التى تقوم عليها حركة حقوق الإنسان منذ نشأتها ، ويخلق مسئوليات جديدة على المجتمع الدولى يتعين عليه مواجهتها فى إطار قواعد وأسس جديدة تحكم التعاون الدولى المطلوب لمواجهتها .

وبالقدر الذى أحدثته هذه التحديات الجديدة على حركة حقوق الإنسان من ردود فعل مخيبة للآمال نظرا لجسامتها وفظاعتها ، وحدوثها فى توقيت متزامن مع ازدهار هذه الحركة فى نظر مؤيديها والاهتمام العالمى الموجه لها ، فإن هذه الظروف انعكس أثرها مباشرة فى تأكيد ازدياد الرغبة الجماعية لدول العالم فى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وفى توفير الظروف الملائمة للتمتع بها وحمايتها .

وبالتالى فإنه كان يتعين على المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان لمواجهة هذه الظروف والتحديات الجديدة اغتنام هذه الفرصة المتاحة بهذا التجمع الدولى لوضع أسس تطوير وتنمية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وسبل حمايتها ، والحيلولة دون الاعتداء عليها ، وطرق توفيرها لمن حرم منها .

وترتيبا على ماتقدم ، فقد تبلورت هذه الأهمية الزمنية والواقعية للمؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان فى أن نضمن جدول الأعمال الذى أعد بناء على ماأسفرت عنه اللجنة التحضيرية والمؤتمرات الإقليمية التى عقدت تمهيدا للإعداد له والذى أقره المؤتمر فى جلسته الأولى على أربع نقاط هامة تعكس شواغل واهتمامات العالم فى توقيت انعقاده وهى :

أولا : التقدم المحرز فى ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وتحديد العقبات التى تحول دون إحراز مزيد من التقدم فى هذا المجال وتذليلها .

ثانيا : العلاقة بين التنمية والديمقراطية والتمتع العالمى بجميع حقوق الإنسان ، مع مراعاة الترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، وعدم قابليتها للتجزئة .

ثالثا : الاتجاهات المعاصرة والتحديات الجديدة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل

لجميع حقوق الإنسان للمرأة والرجل ، بما فيها حقوق المسنين والفئات الضعيفة .

رابعا : تعزيز التعاون الدولى فى ميدان حقوق الإنسان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وضمان الشمول والموضوعية ، وتجنب الانتقائية ، مع زيادة فعالية آليات الأمم المتحدة العاملة فى ميدان حقوق الإنسان ، وزيادة مواردها المالية والبشرية .

وفى هذا المقام يجدر الإشادة بكافة الجهود التى بذلت لإعداد جدول أعمال المؤتمر ، والذى احتوى على كافة القضايا الهامة ، والملحة فى مجال حقوق الإنسان ، إلا أنه فى ذات الوقت فإن الفترة الزمنية المخصصة للمؤتمر كانت بطبيعة الحال غير كافية لتناول هذه القضايا الهامة بشكل مركز وتفصيلى يكفل تغطية كافة مايتفرع منها من أمور ، أو يتشعب منها من مسائل ، يفرضها تنوع وجهات نظر دول العالم حيالها ، واختلاف مفاهيمها حولها .

لذلك فقد جاءت الجلسات العامة للمؤتمر متضمنة كلمات رؤساء وفود الدول ، والتى جاءت مختصرة على نحو مايسمح به الوقت فى مثل هذه المناسبات ، وشاملة وجهات نظر الدول بصفة عامة . ولكن تركزت جهود الدول - على نحو ماهو متبع فى المؤتمرات الدولية - فى لجان الصياغة ، والتى عكفت على إعداد الوثائق الختامية للمؤتمر ، والتى شهدت بطبيعة الحال محاورات ومناقشات ومساجلات هامة بين وفود الدول المشاركة بغية الوصول إلى الصيغ النهائية التى تقبلها الوفود .

ومن متابعة المناقشات العامة ، وأعمال اللجنة العامة ، ولجنة الصياغة ، يمكن بوضوح القول إن دول العالم قد انقسمت إلى مجموعتين : أولاهما مجموعة الدول الغربية المتقدمة وقلة من الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ، وثانيتهما باقى دول العالم النامية والفقيرة .

وقد حاولت المجموعة الأولى من خلال المناقشات وأعمال اللجان تمرير مفاهيمها الخاصة ووجهات نظرها فيما يتعلق ببعض القضايا المثارة لحقوق الإنسان ؛ ليأتى الإعلان الختامى مردداً لها ومؤكداً لصحتها ، بإعتبارها تعبيرا عن رأى المجتمع الدولى ... إلا أن ذلك قد ووجه بمقاومة شديدة من المجموعة الثانية ، وقد حالت هذه الجهود دون تمرير هذه المفاهيم والحد منها وصياغتها بما يلائم ويتوافق مع وجهات نظرها كذلك ، ويحد من مخاوفها حيال ماتسعى لتحقيقه الدول الغنية والقوية .

ويتضح من هذا التقسيم الذى اتجهت إليه دول العالم فى محفلها العالمى لحقوق الإنسان ، أنه جاء متأثرا تأثرا كبيرا بالأوضاع الاقتصادية ، وذلك ليس بغريب لما لهذه الأوضاع الاقتصادية من غلبة وأولويات كافة المناحى ، وعلى مختلف المستويات والمحافل العالمية ، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنظور الاقتصادى جاءت مجموعة الدول المتقدمة والغنية فى جانب ومعها قلة من الدول الأخرى الموعودة أو الطموحة بآثار هذه المشاركة ، وجاءت باقى دول العالم الفقيرة والنامية فى الجانب الآخر .

ومن خلال ذات المنظور ، يمكن تفسير كافة أوجه الاختلاف والتباين بين موقف كل من المجموعتين إزاء ماطرح من قضايا متعلقة بحقوق الإنسان ، وتحديد أسباب هذه الاختلافات ودوافعها ، وبالتالى تحديد دوائر اهتمامات كل من المجموعتين ، وترتيب أولويات قضايا حقوق الإنسان فى مفهومها . ومن أهم الأمور المثارة أمام المؤتمر ، والتى ثار جدل كبير بشأنها بين كلتا المجموعتين ، هى القضايا المتعلقة بتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان ، وإنشاء المحكمة الدولية لحقوق الإنسان ، والربط بين المساعدات المالية الممنوحة وحقوق الإنسان .

وبالنسبة لرؤى الدول المتقدمة فى هذه المسائل الثلاث ، فإنها تأتى انعكاسا لواقعها القائم الذى يوفره لها تقدمها الاقتصادى لشعوبها من ظروف معيشية متطورة فى كافة المجالات ، وهذا الواقع المتقدم الذى تعيشه يشكل فى ذات الوقت بالنسبة لهذه الدول واقعا تم تحقيقه وتوفيره ، مما يجعل من المنطقى أن يكون نطاق مفاهيمها ورؤياها لهذه الأمور تتجسد نحو الطموح لتحقيق المزيد فى هذا الاتجاه ، وبدون ماحاجة بالنسبة لها للنظر للخلف ، سواء لإستحضار ماضيها ، أو لرؤية واقع غيرها من الشعوب والاحساس به ، وفضلاً على ذلك فإنه بطبيعة الحال ترى فى أنظمتها القائمة ومفاهيمها السائدة أنها السبب فى تقدمها المحرز ، وأنه على باقى دول العالم أن تحذو حذوها وتنقل حرفيا أنظمتها ، وتأخذ معاييرها ومقاييسها للأمور وذلك من جانبها سيكون هو المدخل لحصولها على المساعدات الاقتصادية التى تسعى إليها لتحقيق خططها التنموية ، ويجدر الإشارة فى هذا الصدد أن هذه المجموعة من الدول ، والتى تعد الدول الغنية قد نهجت فعلا هذا السبيل ، وجعلت المساعدات المقدمة من جانبها لبعض الدول مشروطة بالأوضاع السابق الإشارة إليها .

كما ترى هذه المجموعة من الدول المتقدمة فيما تطمع إليه لزيادة فاعلية آليات الدول العاملة فى مجال حقوق الإنسان أنه قد آن الأوان لتدخل حركة حقوق الإنسان مرحلة جادة وحاسمة على المسرح العالمى ، وذلك لن يتأتى بتجريم انتهاكات حقوق الإنسان دوليا ، ومحاكمة المسئولين عنها ، وتحقيق ذلك من خلال إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان ، يكون منصبا يتعقب انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم أجمع ، وتحقيقها وعرضها على مجلس الأمن مباشرة ، مع تشكيل محكمة دولية معنية بحقوق الإنسان لمحاكمة المسئولين عن هذه الانتهاكات ، والتى لايمكن تبريرها تحت أية ظروف أو اعتبارات . وقد كان من

العسير على دول العالم النامية والفقيرة - أمام ظروفها الخاصة وواقعها الصعب التى تعيشه شعوبها - أن تتقبل هذه المفاهيم الطموحة للدول المتقدمة إزاء حركة حقوق الإنسان ، رغم مافيها من غايات نبيلة ومقاصد رفيعة لصالح البشرية جمعاء ، إن صدقت النوايا ، وذلك لأن شواغلها ومفاهيمها لحركة حقوق الإنسان من ذات المنظور الاقتصادى برسمه واقعها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والذى يفرض مشاكل واعتبارات وملاءمات لاتعرفها الدول المتقدمة ، بل وأكثر من ذلك فإنه يمكن القول إن هذه المفاهيم والمعايير والمقاييس الطموحة للدول المتقدمة تعد لكثير من الشعوب الفقيرة نوعا من الترف ، يفوق أحلام قيادتها وآمال شعوبها .

لكل ماتقدم فإن الدول النامية والفقيرة ترى حيال القضايا والأفكار سالفة الذكر أن حق التنمية يأتى فى مقدمة متطلباتها واهتماماتها ، باعتباره المدخل الطبيعى لتطوير مجتمعاتها ، والذى يمكن من خلاله إيجاد الظروف المناسبة لتوفير وتسهيل التمتع بحقوق الإنسان فى مجتمعاتها ، وضمان وصول الحماية الكاملة لها . وهذا بحق لابد أن يأخذ موضعه على قدم المساواة بين الحقوق والحريات الأخرى . بل أنه يأت من الواجب على المجتمع الدولى ، والدول الغنية بصفة خاصة ، وعن طريق منظومة الأمم المتحدة ، أن تلعب دورا أكثر إيجابية وأكثر عمقا فى هذا المجال ، وتتحمل مسؤلياتها قبله .

وأما بشأن تعيين مفوض سام وإنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان فذلك أمور سابقة لأوانها ، وأنه يمكن توفير الإنقاذ الفعال للمواثيق الدولية من خلال دعم الآليات الحالية القائمة والتى توفرها هذه المواثيق ، ودون ما حاجة لإنشاء آليات جديدة . وأن استعجال وجودها على الساحة الدولية الآن سيجعل من الدول الفقيرة أو النامية هدفا سهل النيل منه عن واقع وليس عن حق فى ظل المعايير المزدوجة

وانتقائية القرارات المعينة على الصعيد الدولى . والواقع أن موقف الدول النامية والفقيرة إزاء القضايا الثلاث - سالفة الذكر - له ما يسانده ويدعمه بالنظر لظروفها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بصفة خاصة وبالنظر إلى مشاكلها المشتركة فى مواجهة الخلل الحاصل للنظام الاقتصادى العالمى بصفة عامة ، والذى حرمها طويلا من مواردها ومن ثرواتها ، وبالتالى من حقوقها فى تنمية مجتمعاتها ، ونتج عنه مع مرور السنين هذا التصنيف المجحف لدول العالم ، والقائم على الغنى والفقر ، والتقدم والتخلف كما جاء موقفها من جانب أخر انعكاسا مباشرا لمخاوف جادة وشكوك متصاعدة لها مايبررها من واقع تجربتها ومتابعتها لما يحدث على الساحة الدولية من أحداث ومواقف وسبل وطرق معالجتها ومواجهتها .

وهناك بعض الجوانب والعوامل الهامة لمساعدات تلك المجموعة من الدول على تحديد موقفها إزاء القضايا المشار إليها ، والتى نرى أنه من الضرورى إلقاء الضوء عليها ، وهى :

١ - إن غالبية الدول النامية أو الفقيرة حديثة الاستقلال ، ونالت حريتها بعد كفاح طويل ومرير ضد مستعمريها ، ونتج عن ذلك أن السيادة الإقليمية على أراضيها تحتل مكانة هامة وبارزة لدى هذه الدول ، كما يثير التخوف من المساس بتلك السيادة حساسية لها وقعها الخاص إما تحسبا وإما تجنبا رأية ماتعتبره انتقاصا لهذه السيادة أو مساسا بها يعيدها لما كانت عليه فى صور وأنماط جديدة ، وقد عبرت إحدى الدول عن تلك المخاوف بوصفها مطلب إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان بأنها قد تكون مجرد حصان طراودة الذى تقنن به الدول القوية حق التدخل والمساس بالسيادة الإقليمية والشئون الداخلية للدول الضعيفة .

٢ - عدم وجود رؤية واضحة ودراسات تفصيلية حول اختصاصات الآليات الجديدة المقترحة من الدول الغنية ، وعدم وضع الضوابط والمعايير التى تحكم عملها ، وتضمن استقلالها وفعاليتها وموضوعيتها ، وتجردها بعيدا عن الاعتبارات السياسية أو المصالح القومية للدول أياً كانت .

٣ - تناول المجتمع الدولى من خلال منظومة الأمم المتحدة القضايا والمشاكل والأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان بتأثير الاعتبارات السياسية على نحو مايسمح به ميثاقها ، وتقريره القواعد المتصلة بالتصويت اللازم لاتخاذ القرارات تجاه تلك الأحداث ، مما صبغ سبل معالجة المجتمع الدولى لهذه الأحداث من خلال منظومته بسمة الإزدواجية والإنتقائية ، والكيل بمكيالين مما أنقص بقدر كبير الإحساس بعالمية مبادئ حقوق الإنسان ، وكان المثال الواضح لذلك ، والذى فرض نفسه على المؤتمر ، ماكان يحدث بالقرب من مكان انعقاده فى البوسنة والهرسك ، فبالرغم مماصدر عن المجتمع الدولى من خلال منظومة الأمم المتحدة من قرارات حيال هذه المشكلة وإدانة بلغت حد تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب من الصرب فإن الإعلان الصادر عن المؤتمر بشأن تلك المشكلة ، والذى صدر بعد التصويت عليه ، لم يحصل إلا على موافقة ٨٨ دولة ورفض وامتناع ٥٥ منها الولايات المتحدة وكافة الدول الأوربية شرقا وغربا ، ماعدا دولة النمسا المضيفة للمؤتمر والتى وافقت على الإعلان .

٤ - حرص الدول النامية على تأكيد حق شعوبها فى التنمية ، وهو الحق الذى تفتخر الدول الأفريقية فى أن يكون الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الصادر فى نيروبى ١٩٨١ هو الذى أشار إليه للمرة الأولى ، كما أكده إعلان الحق فى التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى

١٩٨٦/١٢/٤ ، والذى أكد على أن الحق فى التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ، وأنه ضمن الإعمال التام لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وطالب المجتمع الدولى بالتعاون الوثيق لإعمال الحق فى التنمية عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول لتأمين الحق فى التنمية وإزالة عقباته ، وأداء الواجبات والالتزامات على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، على أساس المساواة والسيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول على تشجيع مراعاة حقوق الإنسان ومراعاتها .

٥ – إن المواثيق الدولية القائمة والمتعلقة بحقوق الإنسان ، والتى سبق الموافقة عليها ، ودخولها حيز التنفيذ دوليا ، وأخذت مواضعها القانونية فى التشريعات الوطنية ، أنشأت آليات قائمة فعلا ، وتباشر عملها ، ولها خبراؤها على الساحة الدولية ، وحققت إنجازات ونجاحات غير متكررة ، رغم سابقة عملها فى ظل القوتين العظميين ، وأثمرت جهودها العديد من الأعمال الهامة ، والتى أخذت فى الاعتبار من خلال القنوات المختصة فى منظومة الأمم المتحدة ، وهذا يجعل من استمرار عملها ووجودها مفيدا إلى حد كبير فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة ، ويجعل من الأنسب منحها دفعة قوية وإعطائها فرصة جديدة فى ظل المتغيرات الجديدة عن طريق دعمها بشريا وماليا لتحسين أدائها ، وتكثيف نشاطها ، ليكون ملموسا ومؤثرا بدرجة ترقى إلى مستوى وضع الأعراف الدولية المعنية وتقاليد عملها ونظمها فى الإطار القانونى المناسب الذى يحقق لها الإلزام والإلتزام .

٦ – إن الآليات التى أفرزتها المواثيق الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان (الميثاق

الأوربى والميثاق الأمريكى) وهى المحكمة الأوربية والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ربما تكون تجارب ناجحة بحكم كونها نابعة من تجمعات إقليمية تملك وحدة عناصرها وعوامل استقرارها واستمرارها ، ولكن ذلك ليس بالضرورة كافيا لضمان نجاح تلك النماذج كآليات عالمية إلا من خلال معايير وضوابط جديدة تتفق عليها وتكون مقبولة لجميع دول العالم ، وكما أنه يمكن الاستعاضة عن ذلك فى الوقت الحاضر بحث الدول على القبول الاختيارى للإجراءات المتعلقة لحق الشكوى الوارد بالبروتكول الاختيارى للعهد المدنى والاتفاقين الخاصين بالتعذيب والتفرقة العنصرية . لتهيئة المناخ الدولى وتوفير الإعداد الجيد لتلك الآلية المقترحة .

وقد مهدت العوامل سالفة الذكر الطريق أمام الدول النامية والفقيرة لتجرى التعديلات اللازمة والمناسبة . وبعد مناقشات دقيقة ومكثفة ، على ماجاء بالوثائق الختامية للمؤتمر متعلقا بالمسائل الخلافية المشار إليها ، وهو مايعد بذاته - بلاشك نجاحا لتلك الدول على الصعيد العالمى ، يعبر عن عدالة مواقفها إزاء هذه المسائل، وحسن تفهمها وإدراكها للأوضاع العالمية السائدة .

وصدرت الوثيقة الختامية للمؤتمر متضمنة فيما يتعلق بتلك المسائل الخلافية مايلى :

١ - التأكيد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، واختيار نظمها السياسية ، وفى أن تمارس بحرية التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، واعتبار هذا الحق غير قابل للتصرف ، ويعتبر إنكاره انتهاكا لحقوق الإنسان .

٢ - تأكيد المؤتمر على أن جميع حقوق الإنسان عالمية ، وغير قابلة للتجزئة ، ويتم التعامل معها على نحو عادل ، وعلى قدم المساواة .

٣ - التزام المجتمع الدولى بدعم وتشجيع الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق

الإنسان فى كل دول العالم ، باعتبار أن الترابط والدعم المتبادل مما سلف الإشارة إليه من الأمور التى يلزم ممارستها بدون قيد وشرط .

٤ - التأكد على أن حق التنمية عالمى ، وغير قابل للتصرف ، باعتبار أن التنمية تسهل التمتع بجميع حقوق الإنسان ، وعلى أن عدم توافر التنمية لايجب أن يكون ذريعة لعدم احترام حقوق الإنسان .

٥ - دعوة المجتمع الدولى لبذل الجهود لتخفيف عبء الديون الخارجية للدول النامية ، لمساعدة حكوماتها على التنفيذ الكامل للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لشعوبها .

٦ - العمل على زيادة الموارد المالية لمركز حقوق الإنسان ، ودعمه ، وزيادة إمكانية ، لتوفير المقررين والخبراء ، ومجموعات العمل ، والأجهزة التعاهدية ، ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر .

٧ - توصية لجنة حقوق الإنسان بدراسة إمكانية التنفيذ الأفضل لمواثيق حقوق الإنسان الدولية ، وتشجيع لجنة القانون الدولى على استمرار أعمالها بخصوص المحكمة الجنائية الدولية .

٨ - توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها القادمة أن تعطى أولوية للنظر فى موضوع إنشاء المفوض السامى لحقوق الإنسان من أجل تشجيعها وحمايتها .

ومن أهم القرارات والتوصيات الأخرى الصادرة عن المؤتمر والتى أوردتها الوثيقة الختامية كذلك مايلى :

١ - احترام حقوق الإنسان للسكان تحت الاحتلال الأجنبى ، وضرورة حمايتهم ، واتخاذ الإجراءات الفعالة للضمان والتحقيق من تنفيذ معايير حقوق الإنسان وفقا للقانون الدولى إتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وغيرها من أحكام

القانون الدولى .

٢ - إدانة كافة الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان والواردة بالمواثيق الدولية وكذا كراهية الأجانب ، والفقر ، والجوع ، وإنكار الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ، وعدم التسامح الدينى والإرهاب ، واعتبار كافة هذه الانتهاكات عقبات تحول دون الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان .

٣ - إدانة التبعية العرقية ، وحث الدول والمجتمع الدولى على إنهاء إجراءات مواجهة هذه الجرائم ، ومحاكمة المسئولين عنها ، وكذا ضمان حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم .

٤ - نبذ الإرهاب بجميع أشكاله ، واعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية وتهديدا لوحدة الأرض وأمن الدول واستقرار الحكومات الشرعية ، مع دعوة المجتمع الدولى للتعاون فى منع ومكافحة الإرهاب .

٥ - دعوة الدول والمنظمات الدولية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، لما لها من دور فعال لإنقاذ حقوق الإنسان وإزالة معوقات التمتع بها .

٦ - قيام لجنة حقوق الإنسان بمراجعة سنوية للتقدم المحرز فى تنفيذ توصيات المؤتمر ، ودعوة كافة المنظمات الحكومية والإقليمية والوطنية المعنية ، وكذلك غير الحكومية بالتقدم بآرائها للسكرتير العام حول ذات الموضوع .

وسأستعرض أهم القرارات والتوصيات التى تضمنتها الوثائق الختامية للمؤتمر ، والسابق الإشارة إليها ، سواء بالنسبة للمسائل التى كانت محل خلاف بين دول العالم ، أو القرارات الأخرى ، فإنه يمكننا فى عجالة النظر لما أسفرت عنه أعمال المؤتمر بأنه حقق قدرا من النجاحات والإضافات لشواغل ومشاكل حركة

حقوق الإنسان فى الزمن المعاصر تتمثل فيما يلى :

١ - التأكيد على عالمية جميع حقوق الإنسان ، وترابطها ، وعدم قابليتها للتجزئة ، أو التصرف ووجوب التعامل معها على نحو عادل ومساو .

٢ - التأكيد على حقوق الجماعة والشعوب ، ومعاملتها كحق من حقوق الإنسان ، باعتبارها التى تضمن وتسهل التمتع الكاف بالحقوق والحريات الأخرى ، ويأتى فى مقدمة هذه الحقوق حق التنمية وحق الشعوب فى أن تمارس تجربة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣ - التزام المجتمع الدولى بدعم تشجيع الديمقراطية والتنمية وإحترام حقوق الإنسان فى كل دول العالم ، وممارستها بدون قيد أو شرط .

٤ - إدانة التنقية العرقية ، والإرهاب ، والإبادة الجماعية ، وكراهية الأجانب وعدم التسامح الدينى ، وإنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والفقر والجوع باعتبارها عقبات تحول دون الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

والواقع أن التقييم الكامل والتفصيلى والفعلى لنتائج أعمال المؤتمر ، وماتتضمنه وثائقه الختامية من قرارات وتوصيات من الأمور النسبية بطبيعة الحال ، والذى يحكمة الرؤى الذاتية النابعة من المطالب والمصالح المباشرة أو غير المباشرة ، سواء للدول ، أو الأفراد ، ولكننا نرى أن تقييم هذا الحدث العالمى والمتعلق بقضية حقوق الإنسان ، والتى تعد من القضايا المعاصرة ذات الأهمية ، والتى تتميز بكونها شائكة ومتداخلة فى كل المناحى والمجالات ، يجب أن يتم بقدر ما استطاع المؤتمر أن يتغلب عليه من المصاعب والعقبات القائمة على أرض الواقع ، والمواجهة لحركة حقوق الإنسان على المسرح العالمى ونعتقد أن هذه المصاعب والعقبات من وجهة نظرنا - تتركز فى تحديات السعى نحو عالمية مبادئ

حقوق الإنسان ومعاييرها فى كل مكان ولكل زمان ، وهى تحديات تنبع من ثلاثة محاور أساسية هى :

أولا : المحور الاقتصادى

ويتمثل فى التفاوت الكبير للأوضاع والظروف الاقتصادية بين دول العالم الغنى منها والنامى أو الأقل نموا (التعبير البديل عن صفة الفقر) ، وهذا التفاوت المجحف ، وبصرف النظر عن أسبابه وعوامله ، يلقى بظلال كثيفة على العلاقات بين الدول ، وتنعكس آثاره مباشرة على كل تلك الدول وشعوبها ، فتتباعد مفاهيمها واهتماماتها وأولوياتها .

ثانيا : المحور السياسى

ويتمثل فى طرق وسبل معالجة القضايا والإنتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وتتأثر هذه السبل بالاعتبارات السياسية والمصالح الإقليمية والوطنية على الصعيد الدولى، وذلك سواء كان بين الدول بعضها البعض ، أو من خلال منظومة الأمم المتحدة أو آلياتها ، ونتج عن ذلك أن اتسمت سبل المعالجة على نحو ما جرت به الأحداث العالمية بالإزدواجية والإنتقائية ، مما أبعد عن مبادئ حقوق الإنسان طابع عالميتها ، وأفقد الجهود الدولية مصداقيتها .

ثالثا : المحور الثقافى

ويتمثل فى تعدد الثقافات القومية والوطنية واختلاف الحضارات والانتماءات ، وهذه وتلك تمثل الجذور التاريخية للدول والمجتمعات ، والتى صنعت على مر العصور معايير للأفراد ، ومقاييس للسلوكيات وحدود للممارسات ، ومدى للأخلاقيات ،

سواء على المستوى الفردى ، أو الأسرى ، أو المجتمعى ، وأصبحت تشكل أنماطا متباينة لها سياجها الوجدانى الذى يحكم حركة الأفراد والمجتمعات ، وتكون فى مجموعها السمات المميزة لكل مجتمع عن غيره من المجتمعات .

وبتقييم أعمال المؤتمر على ضوء المحاور الثلاثة التى سبق الإشارة إليها ، والتى تمثل تحديات مستقبل حركة حقوق الإنسان ، ونرى أن المؤتمر حقق فيما صدر عنه من قرارات وتوصيات تضمنتها وثائقه الختامية نجاحا نظريا ونسبيا على المحاور الثلاثة بمراعاة أن غاية مايمكن أن يصدر عن المؤتمرات الدولية بصفة عامة يمثل دعوة أو تأكيدا أو توصية ، ويفتقر إلى الجانب التنفيذى ، ومن ثم فإن الناحية التطبيقية والعملية لنتائج هذا المؤتمر ستظل هنا بما يسفر عنه موقف المجتمع الدولى حيال الالتزام بهذه النتائج ويعمل على تنفيذها ، فضلا عن مدى هذا التنفيذ وكيفيته إن تم . ولكن برغم كل الجهود المبذولة ، وبرغم كل الآمال الطموحة ، فإن التساؤلات التى تفرض نفسها على كل المهتمين والمترقبين هو هل سيتم السماح لقرارات وتوصيات ونتائج هذا المحفل الدولى أن تنزل لأرض الواقع ، أم ستظل حبيسة مدادها الذى صيغت به ، مثل كثير من المواثيق السابقة فى هذا المجال ؟ وهل سيظل الجانب التنفيذى وقراراته ملك الدول الغنية والقوية تختار وتحدد مداه وقدرة ولمن يمنح ومن يحرم ؟ إن المستقبل وحده هو الذى سيجيب على هذه التساؤلات .

التغيرات فى البيئة الكونية :
الأبعاد البشرية *

المجلس القومى للبحوث ، الأكاديمية القومية للعلوم ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطون العاصمة ،
١٩٩٢ ، ٣٠٨ صفحة + مقدمة قصيرة وملاحق .

عرض

عزت حجازى **

مدخل

أعدت هذا التقرير لجنة من ١٥ عضوا من الاكاديميين البارزين فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بعضهم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، والبعض الآخر ممن يشتغلون بالعلوم الطبيعية والرياضيات وعلوم المعلومات ، وما إليها . وكلهم يعملون فى جامعات أو مراكز بحث مرموقة . وتحمل تكاليف الدراسة واعداد التقرير عدد من المؤسسات الأهلية والأجهزة الحكومية .

وقد بدأت اللجنة عملها فى سنة ١٩٨٩ ، وانتهت من اعداد التقرير فى سنة ١٩٩٢ . وهذا يعنى أن مادة والتقرير تتسم بالمعاصرة .

* National Research Council, Global Environmental Change: Understanding the Human Dimensions, The National Academy of Sciences, Washington, D. C., p. 308 1992.

** أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تتوزع مادة تقرير الدراسة بين ثمانية فصول (ومقدمة قصيرة وملاحق) . فى الفصل الأول إستعراض سريع لمختلف عناصر الموضوع . وفى الثانى تحليل للتغيرات فى البيئة الكونية ، وموقف العلوم الاجتماعية منها . أما الفصل الثالث فقد خصص لمناقشة دور البشر فى تلك التغيرات . وفى الفصل الرابع دراسة آثار تلك التغيرات فى المجتمع البشرى ، واستجابة الناس لها . ويناقش الفصل الخامس بعض المشكلات النظرية والمنهجية . ويحدد الفصل السادس الحاجة من البيانات والمعلومات . ويبين الفصل السابع الموارد البشرية والأبنية التنظيمية المطلوبة . ويتضمن الفصل الأخير توصيات فى شأن مشروع للبحث فى الأبعاد البشرية للتغيرات فى البيئة الكونية . وفى ملحق كبير ثبت بأكثر من خمسمائة مرجع ، يرجع بعضها إلى الثلاثينيات من القرن الحالى ، ويصل أحدثها إلى أوائل التسعينيات.

مقدمة

يقتضى فهم الأبعاد البشرية فى التغيرات فى البيئة الكونية تحليل مايجرى فى المجالين الطبيعى والبشرى ، والتأثيرات المتبادلة بينهما . ومن الأسئلة التى ترد فى هذا الشأن :

١ - ما الذى يحدث فى البيئة الطبيعية .

٢ - مادور البشر فى إحداث التغيرات فى البيئة الكونية .

٣ - كيف تؤثر تلك التغيرات فى حياة البشر .

٤ - كيف يستجيب الناس : أفرادا ، وجماعات ، ومؤسسات ، وحكومات ، ومنظمات اقليمية ودولية لما يحدث .

٥ - ما العمل .

التغيرات فى البيئة الكونية

يقصد بالتغيرات فى البيئة الكونية تلك التحولات الكبرى التى تطرأ على الأنساق الطبيعية (الأرض ، والغلاف الجوى ، والمناخ ، والماء ، وغيرها) والحيوية (الغطاء النباتى والحيوانات) ، وتأثيراتها فى الإنسان والحياة البشرية . وهى تغيرات لايمكن حصر تأثيراتها فى نطاقات محدودة من الكون ، وإنما هى تشمله كله بصورة أو أخرى .

ومثل هذه التغيرات ليس جديدا أو طارئا . فإن علم طبقات الأرض وعلم التاريخ ودراسات كثيرة أخرى تشير إلى تحولات خطيرة وجذرية فى الكون منذ بدء الحياة العضوية . فما هو الجديد فى الأمر الذى يدعو إلى الانشغال - بل والقلق - من جانب كثيرين ، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ؟

الجديد فى الأمر هو :

١ - أن آثار التغير قد تسارعت كثيرا ، لدرجة أن بعضها يتضح فى خلال جيل واحد .

٢ - أن مجالات التغير قد اتسعت بحيث أصبحت تطول - أو تهدد بمعنى أدق - الحياة فى الكون .

٣ - أن كثيرا مما يحدث يرجع - فى الجانب الأكبر منه على الأقل - لفعل البشر ، فدورهم فيه واضح ومحدد .

فما هى بالتحديد - التغيرات الكبرى التى طرأت على الأنساق الطبيعية والحيوية على المستوى الكونى ؟ يمكن أن نشير إلى أربعة :

أولها هو تغير التركيب الغازى للغلاف الجوى ، وماترتب - وسوف يترتب - عليه من تغيرات مناخية . وهو يأخذ شكل تزايد نسب غازات ثانى أوكسيد الكربون ، والميثين ، والفريون ، ومواد أخرى ، مثل أكسيد النترات والرصاص ،

فى الجو .

وهناك ، من ناحية أخرى ، تزايد نسبة الاشعاعات الضارة بالحياة - وحياة الإنسان بخاصة - ، كالإشعاعات النووية ، من التجارب والحوادث والعوادم .

التغير الثانى - وهو يترتب على الأول فى الجزء الأكبر منه - هو ثقب طبقة الأوزون التى تحمى الأرض والأحياء عليها من قوة أشعة الشمس ، والأشعة فوق البنفسجية بخاصة .

والتغير الثالث هو الإزالة المطردة للغابات . ومن أمثلتها مايحدث للغابات فى حوض نهر الأمازون فى البرازيل ، وزيادة التصحر ، كما يحدث فى بعض أنحاء أفريقيا .

وثمة ، أخيرا ، ظاهرة تلويث الماء - ماء الأنهار والمحيطات - نتيجة للصرف الصحى ، وإلقاء الفضلات ، وحوادث ناقلات البترول ، وغير ذلك . ومما يترتب عليه من آثار خطيرة :

١ - عدم صلاحية الماء للاستعمال البشرى .

٢ - القضاء على الثروة المائية .

ومن أسباب التغير الأول - والثانى بالتبعية - عوادم الاحتراق وغاز الفريون واستعمال الأسمدة الكيميائية ، وكلها نواتج للتوسع فى الصناعة وتحديث الزراعة والانتشار الواسع جدا لما وفره التقدم التكنولوچى من آلات وأدوات .

أما إزالة الغابات والتصحر فإنهما يرجعان إما إلى التوسع فى الاستغلال الاقتصادى بأى ثمن ، أو شق الطرق وتمهيد الأرض الزراعية ، أو اساءة استخدام الأرض الزراعية .

ويؤدى تغير التركيب الغازى للغلاف الجوى إلى أضرار صحية مؤكدة . أما ثقب طبقة الأوزون فإنه يؤدى إلى ارتفاع تدريجى فى درجة الحرارة للغلاف

الجوى والأرض ، فضلا عن أنه يؤدى إلى تسرب إشعاعات شمسية ضارة بالإنسان . ومن بين مايترتب على إزالة الغابات والتصحر تناقص التنوع البيولوچى : النباتى والحيوانى ، والزيادة المطردة فى نسبة غاز ثانى أوكسيد الكربون فى الجو .

والخطير فى هذه التغيرات :

١ - أنها لاتتضح إلا بعد مرور وقت طويل ، وبعد أن يكون وقت علاج سلبياتها قد فات أو كاد .

٢ - أنها ترجع إلى تأثير عوامل كثيرة يصعب التحكم فيها (مثل التقدم العلمى والتكنولوچى ، والسياسات القطرية ، واساليب الإنتاج والاستهلاك ، وغيرها) .

٣ - أنها - فى معظم الحالات - نتائج غير مقصودة . ومن ثم فإنه غير وارد تحديد المسئولية عنها .

ومن أهم القضايا التى يلزم أن تطرح للبحث هنا : العلاقة والتأثير المتبادل بين النشاط الإنسانى والتغيرات فى البيئة الكونية ، وذلك من خلال دراسات مقارنة : فى الأقطار المختلفة ، وفى النظم السياسية والاجتماعية الاقتصادية المختلفة ، وفى عصور أو حقب مختلفة .

ومما يجعل مهام تحليل وفهم تلك التغيرات والاستجابة لها أو التعامل معها من الأمور البالغة الصعوبة خصائص الأنساق الطبيعية ذاتها التى تطرأ عليها التغيرات . ومن أبرز تلك الخصائص مايلى :

١ - أن هناك ارتباطا متبادلا وثيقا بينها ، بعضها بالبعض الآخر .

٢ - أن الفعل الإنسانى غير نمطى فى تأثيره فيها ، فهو يأخذ صورا مختلفة ، من مكان لآخر ومن عصر لعصر .

٣ - أن بعض التغيرات نهائى ، أو غير قابل للتعديل .

٤ - أن من التغيرات مايحتاج إلى وقت طويل نسبيا حتى يظهر واضحا يمكن رصده .

وبالنسبة للدور الإنسانى فى تلك التغيرات فى البيئة الكونية ، فإنه يظهر فى ثلاثة مجالات على الأقل ، هى :

- أسباب التغيرات فى البيئة الكونية .
- تأثير تلك التغيرات فى حياة البشر .
- إستجابة الناس لها .

دور البشر فى إحداث التغيرات فى البيئة الكونية

وبالنسبة لدور البشر فى إحداث التغيرات فى البيئة الكونية يناقش التقرير - بشئ من التفصيل - دور عدد من العوامل ، من أبرزها :

١ - النمو الهائل لحجم الاسكان الأرض ، والذى بدأ منذ منتصف القرن السابع عشر ، ويطرد الآن بمعدلات غير مسبوقة . وكان مما ترتب عليه الزيادة المطردة فى حجم ما يحتاجونه من موارد وما يستهلكونه من سلع وخدمات .

٢ - توسع الاستغلال الاقتصادى للبيئة الطبيعية والحيوية ، بعناصرها المختلفة .

٣ - ثورة التصنيع والتقدم التكنولوچى المبهر ، وما يقتضيه ذلك ، من زيادة حجم الموارد والطاقة المستهلكة والعوادم التى تنتج .

٤ - فعل بعض المؤسسات والآليات : مثل نظام السوق ، والسياسات الحكومية ، والنظام الاقتصادى العالمى ، وغيرها .

٥ - ما يأخذ به الأفراد والجماعات من معتقدات ، وما يتشكل لديهم من

اتجاهات ، وما يصدر عنهم من تصرفات .

آثار التغيرات فى البيئة الكونية فى حياة البشر

الصور التى تنعكس بها التغيرات فى البيئة الكونية فى حياة البشر هى إحدى أهم القضايا فى الموضوع . ولكى نحددها لايكفى أن نرصد تلك التغيرات ، وإنما يلزم ، أيضا ، أن نرصد التغيرات الاجتماعية على المدى القريب والمدى البعيد .

ومن المجالات الإنسانية الكثيرة التى تبدو فيها آثار التغيرات فى البيئة الكونية مايلى :

- تصورات الأفراد وأحكامهم وتصرفاتهم .
- الأنشطة الاقتصادية .
- الأبنية الاجتماعية المختلفة .
- السياسات الحكومية .

ويمكن تحديد تأثيرات تلك التغيرات فى حياة الناس فى الوقت الراهن بدرجة لابأس بها من الدقة . ولكن تحديد ما سوف تكون عليه الأوضاع فى المستقبل يبدو مهمة أكثر تعقيدا . إذ لابد أن نكون على علم بما يلى :

- حالة البيئة الطبيعية فى المستقبل .
- مستقبل النظم الاجتماعية الاقتصادية .
- القيم التى يأخذ بها الأفراد والجماعات .

ومما يجعل الأمر بالغ الصعوبة أن ثمة أكثر من صورة أو سيناريو لما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا . وتحديدها ، وتحديد إحتمالات تحقق كل منها ، ليس أمرا هينا .

حتى عهد قريب كان الناس يستجيبون للتغيرات فى البيئة الكونية باعتبارها أموراً ذات طبيعة محلية ، ولم يكن هناك جهود منظمة ولا سياسات حكومية أو اهتمام عالمى بالموضوع .

ولكن الحقبة الأخيرة شهدت تحولا مهما فى هذا الصدد . إذ صار الموضوع من المشاغل الرئيسية لكثيرين من الأفراد والجماعات ، فضلا عن معظم الحكومات والمنظمات الدولية . ويرجع هذا التحول إلى عوامل كثيرة ، ربما كان من أبرزها تفاقم آثار التغيرات فى البيئة الكونية فى حياة البشر وتقدم وسائل وادوات الاتصال .

ويمكن أن يستجيب الناس لتلك التغيرات فى أى نقطة من دورة التغير : بدايته ، وتطوره ، واكتماله . ولا يخلو التدخل من الصراع ، بسبب تغاير المعتقدات ، والقيم ، والمصالح ، والتفضيلات ، وغيرها .

وتأخذ استجابات الناس صورا شتى ، تتغاير باختلاف محددات كثيرة :

- فهناك الاستجابة للأوضاع الراهنة ، فى مقابل الاستجابة لما سيتحقق فى المستقبل .
- وهناك الاستجابة المقصودة فى مقابل الاستجابة العفوية .
- والاستجابة المنظمة فى مقابل الاستجابة غير المنظمة .
- والاستجابة الفردية فى مقابل الاستجابة الجمعية . وهكذا .

ويمثل الصراع بين وجهتى النظر بالتدخل وعدم التدخل واحدا من أهم محددات استجابة الناس للتغيرات فى البيئة الكونية . ومن الحجج التى يستند اليها من يقولون بالتدخل :

- أن العمل الآن أيسر وأشد فاعلية .

- أن الحركة الآن قد تمكن من تفادى كوارث وأخطاء غير قابلة للتصحيح .
- أن لدينا الآن مبررات كافية للتدخل .

أما الذين يقولون بعدم التدخل الآن ، فإن من أبرز حججهم :

- أننا لانعرف على نحو يقينى طبيعة تلك التغيرات ولا تأثيراتها فى حياة الناس .
- أنه قد لايكون هناك داع للتدخل على الإطلاق .
- أنه ليست لدينا بدائل كافية نختار منها .
- أن التدخل الآن قد يكون باهظ الثمن .

وربما لايخلو الصراع بين وجهتى النظر (التدخل وعدم التدخل الآن) من فائدة . فالموضوع بالغ الخطورة ، وقد تكون خطوة فى الطريق الخطأ باهظة التكلفة . ولكنه لايمكن ان يستمر إلى مالا نهاية ، وإلاّ عجز الإنسان عن الفعل . والأمر يحتاج إلى مزيد من البحث على أى حال .

ومن الأطراف والجهات التى يمكن أن تتأثر بالتغيرات فى البيئة الكونية وتستجيب لها :

- الأفراد ، خبراء كانوا أو مسئولين تنفيذيين أو أفرادا عاديين . ووضعهم مهم للغاية ، فهم الذين يشكلون موضوع التأثير ووسيط الاستجابة .
- الأنشطة الاقتصادية .

إلى أى حد يمكن أن يترك موضوع بالغ الخطورة مثل تلك التغيرات لآلية السوق . وإذا كان هناك مايبرر التشكك فى كفاءتها فى هذا الصدد ، فما هى الترتيبات البديلة ؟

- الأبنية الاجتماعية الوسيطة (من الأفراد ، وأجهزة الدولة ، والأسرة ، والأحياء ، فى المدينة وما إليها .
- الجماعات والأجهزة الطوعية (غير الحكومية) .

الاتحادات العمالية والمهنية ، والحركات الاجتماعية - أنصار البيئة ، مثلا ، وما إليها .

- السياسات القومية .

وعمليات اتخاذ القرار والقوى والمصالح التى تؤثر فيها .

- المنظمات الإقليمية والعالمية .

أصبحت ضرورة ملحة . ولكن تتجاذبها مصالح متعارضة وظروف متباينة .

مشكلات نظرية ومنهجية

سواء بالنسبة لرصد وتحليل وفهم التغيرات فى البيئة الكونية ، أو تأثيراتها فى حياة الناس فى الوقت الراهن وفى المستقبل ، أو استجابة الناس - على مختلف المستويات - لها ، ينتاب الباحث ، والمخطط والمنفذ بالتالى ، شعور بأن ما يتوافر من معلومات غير كاف ، وأن طرق جمعه وعرضه تدعو إلى ضعف الثقة فيه . والحق ان هذا صحيح . وهو يرجع إلى إشكاليات نظرية ومنهجية .

ومن العوامل التى تكمن وراء تلك الإشكاليات :

- التأثير المتبادل للعوامل والظواهر والتأثيرات .
- كون كثير من التأثيرات نتائج غير مقصودة (ومن الصعب توقع حدوثها) .
- تعدد الصور التى تبدو بها الظواهر والمسارات التى تتحرك فيها .
- حقيقة أن بعض التأثيرات لاتتضح بدرجة كافية إلا بعد مرور وقت طويل.
- تعدد الأطراف المؤثرة فى حدوث التغيرات والاستجابة لها ، والصراع بينها .

وهذا يعنى أن ثمة حاجة إلى أساليب تناول ومناهج بحث جديدة ، يراعى فى الاستقرار عليها والإفادة منها ، الأسس التالية .

- قبول فكرة التعددية النظرية ، ومحاولة الإفادة من كل مدخل نظرى مقبول بأقصى درجة .
- العمل على أساس التكامل بين التخصصات المختلفة (سواء فى داخل كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، أو بين المجموعتين من العلوم) .
- حل مشكلات الاتصال بين التخصصات المختلفة ، وتوفير أساس صلب للفهم المشترك .
- الإفادة من مختلف المناهج وأساليب البحث وأدواته بدون تعسف أو تلفيق .
- توفير الهياكل المؤسسية (مراكز البحث ، وغيرها) ، والقوانين التنظيمية والإمكانات) وبرامج الاعداد والتدريب ، وغيرها ، التى تتطلبها حركة بحث جادة فى الموضوع .
- وضع النظم الملائمة والكفؤة لتقسيم العمل وتقييم الاداء والمحاسبة ، على نحو يضمن درجة عالية من الكفاءة .

مشروع برنامج قومى لبحوث حول الابعاد البشرية للتغيرات فى البيئة الكونية

يستند مشروع البرنامج هذا إلى المقدمات التالية :

١ - أن العلوم الاجتماعية لديها ما يمكن أن تسهم به فى أى برنامج يسعى إلى تحليل ومواجهة التغيرات فى البيئة الكونية .

٢ - أن العمل فى مثل هذا البرنامج يقتضى المشاركة القوية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية .

٣ - أن ثمة الآن عقبات تحول دون التعاون المثمر بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية المعنيين بتلك التغيرات وزملائهم فى العلوم الطبيعية .

ويتكون هذا البرنامج من خمسة عناصر رئيسية ، هى :

١ - برنامج موسع لبحوث بمبادرات فردية حول الأبعاد الإنسانية للتغيرات فى البيئة الكونية .

٢ - برنامج بحوث مؤسسية تركز على جوانب مختارة من الموضوع .

٣ - برنامج قومى دائم لجمع ونشر المعلومات فى هذا المجال .

٤ - برنامج منح دراسية لتشجيع عدد متزايد من العلماء الموهوبين على البحث فى الموضوع .

٥ - شبكة من مراكز ووحدات البحث القومية تقوم هى الأخرى بإجراء بحوث فى الموضوع .

توصيات

١ - يجب على الدولة أن تدعم البحث بمبادرات فردية حول الأبعاد الإنسانية للتغيرات فى البيئة الكونية . ويمكن أن يتضمن الدعم مجموعة منح صغيرة ، تتقرر بناء على معايير فحص وتقدير صلاحية . منها :

- أن تعطى دراسة الجوانب الإنسانية فى تلك التغيرات أولوية بقدر ماتتعرض للأنشطة الإنسانية التى لها دور هنا ، وبقدر ماتؤكد على التفاعل بين القوى الاجتماعية المختلفة التى لها تأثير فى هذا المجال .
- أن يكون التركيز فى المدى القصير على الدراسات المقارنة على المستويين القومى والمحلى .
- ان ثمة حاجة إلى اهتمام أكبر بالدراسات التى تغطى عقودا أو قرونا .
- أن تشجع الدراسات المقارنة لصور التدخل البشرى فى نقاط مختلفة من دورة علاقة الإنسان بالبيئة ، والوصول إلى تقديرات امبريقية لآثارها .

- ان ثمة فائدة كبيرة فى الدراسات التى تتعلق بأساليب وآليات التأثير فى السلوك الإنسانى فى هذا المجال .
- ان هناك حاجة إلى دراسة القدرة النسبية للنظم الاجتماعية المختلفة على مواجهة التغيرات الاجتماعية فى البيئة .
- أن تعطى أولوية للدراسات التى تطور فهمنا لعمليات اتخاذ القرار وادارة الصراع فى هذا المجال .
- أن يعطى اهتمام خاص للدراسات التى تقدم أساليب فعالة لدعم المشاركة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وتشجيع البحث من منظور تكاملى .
- ومما يؤهل بحثا ما للاختيار أن يتضمن خططا فعالة للتعاون الدولى فى هذا المجال .

٢ - على الجهات المعنية أن تتعاون فى إقامة برنامج للبحث فى الموضوع . وبالإضافة إلى المعايير التى وردت بالنسبة للمشروعات التى تتم بمبادرات فردية ، يوصى أن يكون النظر فى صلاحية مايقدم من مشروعات فى هذا المجال على ضوء مايلى :

- تقدير حجم الإستهلاك من الطاقة .
- تبين الأساليب المختلفة لاستخدام الأرض وإنتاج الغذاء .
- تقدير تأثير التغيرات فى البيئة .
- تبين طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والبيئة .
- دراسة اتخاذ القرار على المستويات : الفردى والمؤسسى والجماعى والحكومى .
- تحليل الصراعات التى تترتب على التغيرات فى البيئة الكونية وأساليب

حلها .

- الإشارة إلى طرق تحقيق أعلى درجة ممكنة من التعاون الدولى .

٣ - أما المعلومات والبيانات التى يلزم توفيرها للبحث فى التغيرات فى البيئة الكونية فإن أمرها ينطوى على مشكلات ، منها تشعب الموضوع وتعدد أبعاده ، مما يجعل المادة المرتبطة به كثيرة ومتنوعة ، ويترتب عليه أن يكون جمعها ونشرها أمرا مكلفا .

وعلى أى حال فإن من الممكن التوصية بإقامة برنامج دائم لجمع ونشر المعلومات والبيانات فى الموضوع ، يضمن أن يتم ذلك بصفة دورية ، وبحيث تتاح لمن يمكن أن يستفيد منها بيسر وبدون تكلفة كبيرة .

٤ - وبالنسبة للكوادر الفنية والصيغ التنظيمية اللازمة لإنجاز المشروع ، فإنه يلزم أن تقوم الدولة والقطاع الأهلى بإنشاء برنامج منح يمكن المشتغلين بالعلوم الطبيعية والاجتماعية من أن يلتزموا على مدى طويل بإجراء بحوث فى الموضوع .

وبالطبع ليس ضروريا أن يكون المشتغلون بالبحث فى هذا الموضوع متفرغين له .

٥ - أما من ناحية مؤسسات أو أجهزة البحث فى الموضوع ، فإنه مطلوب من الدولة والقطاع الأهلى التعاون فى إقامة عدد من مراكز البحث ووحداته على نحو يضمن لها التمويل الكافى على مدى بعيد . ومن الضرورى أن تضمن الدولة توفير حد كاف من الامكانات البشرية والفنية والمالية بحيث تستطيع تلك الاجهزة أن تقاوم عوامل الضعف بمرور الزمن .

ويلزم أن يكون هناك تقسيم جيد للعمل وتوزيع واضح للمسئوليات بين أجهزة البحث المختلفة ، بحيث يمكن تحقيق أهداف البرنامج العام بدرجة معبولة

من الكفاءة .

وبالطبع يمكن تكليف مراكز وأجهزة بحث قائمة فعلا - سواء كانت مستقلة وفى جامعات ، وغيرها - بالقيام ببعض ما تتضمنه هذه التوصية من مهام . وان كان يلزم التدقيق فيما يمكن أن يوكل إليها من مهام .

تعليق

تأخر الوعى بأهمية موضوع هذا التقرير : الأبعاد الإنسانية للتغيرات فى البيئة الكونية ، بعض الشئ . ولكنه يمثل الآن واحدة من المشكلات التى تستأثر بالجانب الأكبر من اهتمام أبرز المفكرين والباحثين وكثير من المنظمات القومية والإقليمية والعالمية .

ومن هنا فإنه يحسب للمجلس القومى للبحوث بالأكاديمية القومية للعلوم فى الولايات المتحدة الأمريكية إهتمامه به والمبادرة بتشكيل لجنة لدراسته ، وتوفير احتياجات الدراسة ، بحيث أمكن إنجازها وإعداد التقرير النهائى فى زمن قياسى .

وتمثل النقاط التى يغطيها التقرير : التغيرات فى البيئة الكونية ودور الإنسان فيها ، وانعكاساتها فى الحياة الإنسانية ، واستجابة الناس - أفرادا ، وجماعات ، وحكومات ، ومنظمات عالمية - لها ، النقاط الأولى بالتحليل فى الموضوع .

وبفضل الامكانات التى توافرت فى اللجنة التى تحملت مسئولية دراسة الموضوع ، فقد جاءت مادة التقرير غنية متنوعة .

ولكن ، على الرغم من سلامة تقسيم مادة التقرير ، فإن معالجة موضوعاته الأساسية لم تسلم من الاضطراب والتكرار (الذى وصل - فى نظرنا - الى حد مخل) فلقد تكرر طرح الأفكار الأساسية فى التقرير - بدون إضافة جديدة - فى

المقدمة والفصول من الثانى حتى السابع والفصل الأخير ، الثامن ، بل وفى فقرات بعض الفصول .

وأهم من هذا أن تقرير البحث أغفل - بما يقترب من القصد - أمورا على جانب كبير من الخطورة ، منها :

١ - دور التجارب والحوادث النووية ، وكذلك التكنولوچيا الحربية المتقدمة جدا - وهى حكر على عدد محدود من الدول المتقدمة - فى تدمير البيئة الكونية .

٢ - الآثار على المدى البعيد لاتجاه بعض الدول المتقدمة لدفن النفايات النووية فى أراضى بعض الدول الأقل تقدما (فى أفريقيا بخاصة) .

٣ - النشاط غير المسئول لبعض الدول الكبرى فى مناطق جديدة من الكون ، مثل القارة القطبية الجنوبية وكوكب القمر .

ومن هنا يمكن القول إنه فى حين أن دور الدول المتقدمة الكبرى فى التغيرات فى البيئة الكونية أبرز وأخطر من أدوار غيرها من الدول ، فإن الذى يتحمل الجانب الاكبر من عبء ما يحدث هو الدول الأقل تقدما .

وفى داخل المجتمع الواحد ، فان الدور الأهم فى تدمير البيئة - وبعيننا هنا تلويث البيئة وازالة الغابات والتصحر وما اليها ، - يرجع إلى الصفوات الاقتصادية والعسكرية وصفوات الحكم ، فى حين أن الذى يدفع الجانب الأكبر من الثمن هو المواطن العادى - الفقير .

وبالإضافة إلى هذا فإن التقرير لم يتعرض ببصيرة كافية لقضية مهمة ، هى ما العمل إذا كان لنا أن نوقف عملية تدمير البيئة وإفساد الحياة على الأرض. إن الأصوات "العاقلة" فى هذا المجال مازالت غير مؤثرة . والاعتماد على توعية الناس بمسئولياتهم فى خلق المشكلة ودورهم فى وقف تدهور الأوضاع قد لا ينجح فى تحقيق شئ . والأمل فى أن تحقق آلية السوق "ما لايستطيع الأفراد تحقيقه

إجراء غير مجد . وذلك لأن ماحدث إنما حدث نتيجة لفعل آليات السوق فى المحل الأول .

ولقد أكدت أعمال "قمة الأرض" التى عقدت فى البرازيل فى العام الماضى (١٩٩٢) ، بمبادرة من هيئة الأمم المتحدة ، وحضرها رؤساء معظم الدول أو ممثلوهم :

١ - أن حكومات معظم الدول ، وبخاصة تلك التى تهيمن على مايسمى "النظام العالمى الجديد" ، أو تضبط الحركة فيه على الأقل ، ليست على استعداد لتحمل مسئولياتها فى أى برنامج لوقف تدمير البيئة وإفساد الحياة بالنسبة للأجيال القادمة .

٢ - أن المنظمات الطوعية النشطة فى هذا المجال - مثل جماعات انصار البيئة ، وبعض العلماء والمفكرين - ، أضعف من أن تؤثر أو تمارس دورا فعالا .

ومن هنا فإن أى برنامج قومى أو عالمى للبحث فى الموضوع - وهو الإجراء الأساسى الذى ينتهى به التقرير - مع التسليم بأهميته وفائدته ، لا يكفى لتفادى الكارثة . الذى يمكن أن يساعد فى تفاديها هو وقف التصرفات التى تقترب بنا منها . وهنا يكمن التحدى الأكبر . وهو مالم يتعرض التقرير له .

الرأى العام

استطلاعات الراى والديمقراطية*

عرض وتعليق

هويدا عدلى **

أضحت قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وتجسير الفجوة بين الطرفين من القضايا التى تحظى باهتمام غير مسبوق فى العلوم الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص فى علم الاجتماع وعلم السياسة ومجال الرأى العام . والهدف من تجسير الفجوة هو دعم الديمقراطية . وغنى عن البيان أن الرأى العام يعد إحدى آليات تجسير هذه الفجوة مثله مثل بقية مؤسسات المجتمع المدنى وآلياته ، أى الجماعات الوسيطة (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الطوعية) ، وكذلك أنماط المشاركة السياسية المختلفة مثل التصويت فى الانتخابات وغيرها .

وعلى هذا فإن استطلاعات وقياسات الرأى العام يمكن أن تلعب دورا محوريا فى تحقيق التواصل بين الجمهور والنظام السياسى . وربما مايميزها عن

* Irving Crespi, Public Opinion, Polls and Democracy, London: Westview Press, 1988.

** باحثة (ماچستير فى العلوم السياسية) بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بقية مؤسسات المجتمع المدنى اهتمامها بالجمهور بصفة عامة ، سواء كان منظما أو غير ذلك . بمعنى أوضح فإنها وسيلة الجمهور غير المنظم - فى أحزاب أو نقابات أو غيره - للتعبير عن نفسه ، وممارسة المشاركة فى صنع القرار .

هذا هو الطرح المثالى ، ولكن ماذا عن الممارسة الواقعية؟ هل بالفعل تسهم استطلاعات الرأى العام فى دعم الديمقراطية وتحقيق التواصل بين الجمهور وصانع القرار ، أم أنها تستخدم كوسيلة للتلاعب بالرأى العام من قبل صانع القرار أو وسائل الإعلام ؟

شغل هذا الموضوع بال العديد من الباحثين فى هذا المجال منذ وقت مبكر ، وتساءل بعضهم ماعلاقة استطلاعات الرأى العام بالديمقراطية ؟ وهل بالفعل تعبر هذه الوسيلة عن الرأى العام تعبيرا حقيقيا ، ومن يحرك الرأى العام ؟ من أمثلة الكتابات التى ركزت على هذا الموضوع بصورة كلية أو جزئية كتابات كل من هودر Hodder وستروز Strouse وباچ Page ولوفر Laufer [1] .

ويعد الكتاب الذى نحن بصدد عرضه هنا - وهو كتاب ايرفنج كريسبى "الرأى العام ، استطلاعات الرأى والديمقراطية" - من الكتب التى عنيت بتحليل هذه القضية .

يستمد الكتاب أحد جوانب أهميته من مؤلفه ، هذا الرجل الذى عمل فى مجال قياسات الرأى العام مدة تربو على عشرين عاما فى مؤسسة جالوب حتى وصل إلى منصب نائب الرئيس التنفيذى للمؤسسة . كما عمل مستشارا لـ New York Times فى نفس المجال . وشارك فى تأليف كتاب A polls, Television and the New Politics . كما أنه أحد أعضاء هيئة التحرير فى إحدى الدوريات المتخصصة فى مجال الرأى العام Public Opinion Quarterly ، وبالتالى يمكن اعتبار الكتاب إحدى محاولات النقد الذاتى ، أو رؤية

نقدية من الداخل .

عرضنا للكتاب سيمضى فى طريقين : الأول تقديم عرض ملخص لهيكل الكتاب ، ونبذة مختصرة عن كل فصل من فصوله الخمسة ، حتى يتمكن القارئ من الإلمام بالموضوع إلماما سريعا . أما الطريق الثانى فسنركز فيه على قضية استخدامات استطلاعات الراى العام وعلاقاتها بالديمقراطية ، والتى تبلورت بصورة جلية فى الفصلين الثانى والخامس ، مع مراعاة تقديم المزيد من التفصيل والتحليل.

ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول :

- استطلاعات الرأى والرأى العام .
- مجالات استخدام استطلاعات الرأى .
- استطلاعات الرأى : المنهج والمغزى .
- استطلاعات الرأى ، وسائل الإعلام ، والنقاش العام .
- استطلاعات الرأى فى خدمة الديمقراطية .

يستعرض الفصل الأول ظهور استطلاعات الرأى فى منتصف الثلاثينيات على يد جالوب Gallup وروبر Roper وكروسلى Crossley . فقد كانت هذه البداية نقطة فاصلة فى تاريخ قياس الرأى العام ، إذ مثلت بداية استخدام الأسلوب العلمى فى هذا المجال من حيث اللجوء إلى الأساليب العلمية فى اختيار عينة ممثلة للجمهور العام . أما قبل ذلك فقد كان الأسلوب العفوى هو السائد فى اختيار العينة أو مايطلق عليه Sidewalk Interviews .

أثارت هذه البداية الجديدة على يد جالوب وزملائه انتقادات عديد من علماء الاجتماع ، والذين انصبت انتقاداتهم على مناهج دراسة الرأى العام من حيث

اختيار العينات وصياغة الأسئلة . وكذلك الفروض التى ينطلق منها القائمون بالاستطلاع . ولم يقتصر الأمر على علماء الاجتماع فحسب ، بل كان للساسة والمحللين السياسيين أيضادورهم ، فقد تركزت اهتماماتهم على علاقة استطلاعات الرأى بالديمقراطية ، هل تدعمها أم تضعفها .

اهتم الفصل الثانى بمجالات استخدام استطلاعات الرأى ، وهى عديدة ، على رأسها الاستطلاعات المعنية بالتنبؤ بنتائج الانتخابات preelection polls ، والتى تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهدها . ثم الاستطلاعات التى تجرى فى غير أوقات الانتخابات ، وأيضا الاستطلاعات التى تجرى بهدف التخابر السياسى وجمع المعلومات وهكذا . كما تتعدد أنماط الاستطلاعات بتعدد القائمين بها من صحافة إلى هيئات خاصة وأجهزة حكومية وغيره . وسنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد .

ينطلق الفصل الثالث المعنون بـ "استطلاعات الرأى : المنهج والمغزى" من فرضية أن الحصول على معلومات صحيحة من الجمهور ، وبالتالى تحديد المغزى الحقيقى لاتجاهات الرأي العام يقتضى تبنى منهجية سليمة ودقيقة . وهنا يبرز موضوع تصميم الاستطلاع من كافة جوانبه ، سواء من حيث العينة ، واختيارها، ووصفها ، والاستمارة ، وصياغتها ، وشكلها ، وكذلك تحليل النتائج . وقد أشار المؤلف إلى عديد من القضايا فى هذا الصدد ، منها الأخطاء المترتبة على المعاينة وغير المترتبة على المعاينة ، وكيفية صياغة الاستمارة وشكلها والكلمات والمصطلحات المستخدمة فيها ، هل يسهل على الجمهور فهمها أم لا خاصة المصطلحات المتخصصة (مثل السلاح الاستراتيچى النووى – الوفاق ...) وكذلك توقيت جمع البيانات والمدة التى تستغرقها هذه العملية .

كما أثار المؤلف مسألة تحركات الرأى . فالدراسة المتعمقة للرأى العام

تستلزم دراسته فى حركته وليس سكونه . فالرأى العام عملية ديناميكية فى حالة تغير دائم وتفاعل مستمر مع الأحداث . ولذا لابد من التمييز عند قياس الرأى العام بين التحركات طويلة الأمد فى الرأى وردود الأفعال القصيرة على أحداث معينة . وبالتالى يتعين استخدام اقترابين فى استطلاعات الرأى : الأول استخدام الأسئلة الواسعة الشاملة التى توضح الاتجاه العام والكلى لحركة الرأى . والثانى توجيه أسئلة محددة تسعى لتحليل أسباب هذه الحركة ، وبالتالى الاهتمام بتحليل العمليات التى من خلالها يتبلور الرأى ويتطور ويتغير .

يبدأ الفصل الرابع "استطلاعات الرأى ، وسائل الإعلام والنقاش العام" بالدعوة إلى تركيز الاهتمام على تحديد الشروط التى تضمن قيام الاستطلاعات بدور إيجابى فى إرساء دعائم الديمقراطية . وهنا تلعب وسائل الإعلام دورا هاما فى نشر نتائج الاستطلاعات ، وبالتالى إثارة النقاش العام حول القضايا محل الاستطلاع .

ورغم ذلك ، فإن الصورة ليست بهذا التفاؤل ، فهناك وجهة نظر أخرى تدفع بأن الاستطلاعات تؤثر بالسلب على الحياة السياسية أكثر مما تؤثر بالإيجاب . فالقيادة السياسية – بسبب الهلع من نتائج هذه الاستطلاعات – أصبحت ضعيفة ومتوترة وغير مبدعة ، لاتهتم إلا بتحقيق النجاح المؤقت الذى يضمن عدم انخفاض شعبيتها ، خاصة وأن جل اهتمامات استطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء فى أوقات الانتخابات ، أو فى غير أوقاتها ، تنصب أساسا إما على من يفوز فى الانتخابات ، أو مدى شعبية الرئيس . وهكذا تتحول استطلاعات الرأى من وسيلة لمعرفة اتجاهات الرأى العام والكشف عنها ، وبالتالى تعزيز الديمقراطية بإيجاد قناة للمشاركة أمام الجماهير وتحقيق التواصل بينها وبين صانع القرار ، إلى وسيلة للتلاعب السياسى بالجمهور والتأثير عليه .

ومن ناحية أخرى ، فإن التركيز على استطلاعات الرأى فى أوقات الانتخابات على حساب الاستطلاعات التى تجرى فى الأوقات العادية عادة مايأتى على حساب تطوير منهجيات وأساليب قياس الرأى العام ، إذ لايتوافر الاهتمام الكافى بتطوير المناهج والتأكد من سلامتها ومدى صلاحيتها فى الكشف عن ديناميات الرأى العام . وهنا تبرز أهمية الاستطلاعات التحليلية التى لاتهدف إلى معرفة آراء الجمهورمع من أو ضد من ، ولكن كيف يفكر الجمهور .

وجدير بالذكر أن هذا النوع من الاستطلاعات هو وحده القادر على إثارة النقاش العام والإسهام فى صنع القرار. وعموما فإن هذه المسألة تتوقف فى النهاية على استعداد وسائل الإعلام لنشر نتائج هذا النوع من الاستطلاعات بأمانة وحيدة .

يركز الفصل الخامس والأخير "استطلاعات الرأى فى خدمة الديمقراطية" على قضية العلاقة بين الرأى العام والنظام السياسى ، وكيفية دعم هذه العلاقة بصفة مستمرة حتى يتحقق الاستقرار السياسى ، ودور استطلاعات الرأى فى هذا الصدد . وسنعرض هذا الموضوع بشئ من التفصيل .

إشكالية العلاقة بين استطلاعات الرأى العام والديمقراطية

يقتضى تحليل هذه الإشكالية الانطلاق من التساؤل عن أثر الاستخدامات المختلفة لاستطلاعات الرأى - كأداة لقياس الرأى العام - على الديمقراطية ، هل تسهم فى تعزيزها وتمثل بالفعل أداة لتحقيق التواصل بين الجمهوروصانع القرار ، أم على العكس يتم التلاعب بالرأى العام من خلالها والتأثير عليه وتزييف إرادته؟ وهل كل أنماط استطلاعات الرأى تستوى فى ذلك التأثير سواء كان إيجابيا أو سلبيا ؟

تعد الاستطلاعات المعنية بالتنبؤ بنتائج الانتخابات الأمريكية أو من سيفوز

فى الانتخابات أبرز الأنماط . وقد كان نجاح جالوب وروبر وكروسلى فى التنبؤ بفوز روزفلت فى انتخابات ١٩٣٦ بداية الطريق لقبول دور استطلاعات الرأى العام فى هذا المجال . إلا أن التقدم لم يستمر ، فسرعان ما حدثت الانتكاسة عندما فشل جالوب فى التنبؤ بانتصار هارت ترومان على توماس ديوى فى انتخابات ١٩٤٨ . وبالفعل كاد هذا الإخفاق أن يعصف بهذا المجال الوليد ككل . وقد ترتب عليه إلغاء كثير من الصحف والعملاء اشتراكاتهم فى معهد جالوب . ولم يتمكن جالوب وزملاؤه من التخلص من هذه الكبوة إلا بنجاحهم فى التنبؤ بنتائج انتخابات ١٩٦٠ .

أما النمط الثانى من الاستطلاعات ، فهو الاستطلاعات التى تتم فى غير أوقات الانتخابات . وقد نشأ هذا النمط بالأساس لسد الفراغ فيما بين أوقات الانتخابات الأمريكية . وقد صمم معهد جالوب العديد من استطلاعات الرأى الهادفة لقياس القوة السياسية لصانع القرار ومدى شعبيته ، وكذلك جماهيرية الأحزاب السياسية فى غير أوقات الانتخابات . وقد اعتبر البعض هذا النمط من الاستطلاعات بمثابة انتخابات مستمرة . ويلاحظ أن هذا النمط لم يخرج هو الآخر عن دائرة السعى لخدمة الانتخابات ، وبالتالى لم تهتم هذه الاستطلاعات بما يهم رجل الشارع من قضايا قد تكون بعيدة عن السياسة والانتخابات .

وجدير بالذكر أن تزايد الثقة فى قدرة الاستطلاعات على التنبؤ بنتائج الانتخابات ، أدى لحدوث تغير فى منحى الاستفادة منها ، فلم يعد دورها التنبؤ فحسب ، بل أصبحت أيضا من أهم مصادر الحصول على معلومات عن الاتجاهات السائدة فى قطاعات الرأى العام . كما حدث تبدل فى نوعية القائمين بها فلم تعد تقتصر على وسائل الإعلام بل ظهرت مؤسسات متخصصه فى هذا المجال .

ينقلنا هذا إلى النمط الثالث من استطلاعات الرأى وهو استخدامها كأداة لجمع معلومات متعقمة وتفصيلية عن اتجاهات الرأى العام . فقد وجد رجال السياسة أنه لايكفى الاعتماد على الاستطلاعات التى تجريها وسائل الإعلام فحسب للتعرف على اتجاهات الرأى العام ، ولابد من إجراء استطلاعات خاصة ، وعادة ماتحاط نتائجها بالسرية ، وحتى إذا تم السماح بنشر جزء منها أو تسريبه للصحافة ، ففى الغالب يكون لأسباب تكتيكية . وجدير بالذكر أن هناك مؤسسات ضخمة فى الولايات المتحدة الأمريكية متخصصة فى هذا النمط من الاستطلاعات ، والذى يعد من أخطر أنماط استطلاعات الرأى فيما يتعلق بقدرته على التلاعب بالرأى العام . وعلى الرغم من معرفة كثير من أسماء المتخصصين فى هذا المجال أمثال Richard Wirthlin, Ropert Teeter بالنسبة للحزب الجمهورى ، وكذلك Bill Hamilton, Peter Hart بالنسبة للحزب الديمقراطى ، فإن هذه الأسماء مجرد قمة جبل الثلج الظاهرة لهذه الإمبراطورية الضخمة ، وقد ذكر The Political Resource Directory 88 - 1989 أن عدد هذه المؤسسات يبلغ ١٦٨ مؤسسة . وغنى عن البيان أن معرفة حجم الإنفاق على هذا النوع من الاستطلاعات يوضح مدى تأثيرها وثقلها . ففى عام ١٩٦٤ بلغ ما أنفقه رجال السياسة على هذا النمط من الاستطلاعات ٦ ملايين دولار ، قفز هذا الرقم إلى ٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ . وقد ازدادت أهمية هذا النمط من الاستطلاعات فى الوقت الراهن بعد أن أصبح هناك إناس متخصصون فى إدارة الحملات الانتخابية ، وليس مجرد نشطاء الحزب وأنصاره .

تهتم هذه النوعية من الاستطلاعات بثلاث مسائل :

١ - قياس قوة المرشح التصويتية .

٢ - تحديد القضايا التى سوف تتم إثارتها أثناء الحملة الانتخابية .

٣ - اختيار المرشحين المساندين .

وذلك بهدف جمع معلومات عن اتجاهات الرأى العام وعن الجمهور بما يمكن من التخطيط السليم للحملات الانتخابية ، واكتشاف مداخل التأثيرعلى الجمهور .

وبقدر ماتلعب استطلاعات الرأى العام دورا أساسيا فى الانتخابات ، فإنها لاتحظى بنفس مثل هذه الأهمية فى صنع السياسة . ويتم إجراء الاستطلاعات المعنية بقضايا صنع السياسة من قبل أطراف عديدين وذوى مصالح وأهداف متنوعة ، سواء وسائل الإعلام ، أو الهيئات الحكومية ، أو جماعات المصالح . وفى الغالب فإن صانع القرار لايلجأ إلى الاعتماد على نتائج هذه الاستطلاعات ، ويبرر ذلك بأن الجمهور غير خبير بتفاصيل هذه القضايا بدرجة كبيرة ، وبالتالى لايمكن الاعتداد برأيه .

وجدير بالذكر أن المسوح التى تجريها الهيئات الحكومية رغم أهميتها فى الكشف عن اتجاهات الرأى العام ، فإنها مجرد مسوح تشبه مشروعات تقصى الحقائق ، مثل مسوح استهلاك الطعام ، سلوكيات الرعاية الصحية ، فهى فى النهاية مسوح تستهدف تحديد الحاجات من أجل تصميم البرامج ، أو القيام بدراسات تقييمية لمدى نجاح البرامج .

فضلا عن ذلك ، فإن هيئات أخرى تقوم بإجراء استطلاعات الرأى ، مثل جماعات المصالح ، وعادة ماتدور موضوعات هذا النمط من الاستطلاعات حول قضايا عامة أوخاصة وذلك طبقا لطبيعة نشاط الجماعة . والهدف من هذه الاستطلاعات تحديد إدراك الجمهور لهذه القضايا ، ومدى علمه بها ، وبالتالى الاستفادة من النتائج فى وضع خططهم ، أو الدفاع عن قضايا ما ، أو منظمات معينة ، وعادة ماتكون المنظمة التى قامت بإجراء الاستطلاع .

ويتوقف نشر نتائج الاستطلاعات على مدى إيجابيتها ، هل لصالح الجماعة أم لا ؟

مما سبق يتضح غلبة التلاعب بالرأى العام على السعى لقياسه قياسا حقيقيا وموضوعيا ومحايدا فى معظم الاستخدامات المذكورة سلفا ، وربما من أبرزها استخدام الاستطلاعات كأداة للحصول على معلومات لها الطابع السياسى .

وهنا يلح التساؤل ، هل يمكن القول - وفقا لما عرضناها سلفا- إن استطلاعات الرأى قد تسهم فى دعم الديمقراطية ؟ أعتقد أن الإجابة واضحة .

يرى كرسبى أن تغير ظروف الحياة تغيرا كبيرا وتزايد الاحتياجات والمشاكل ، جعل حاجة صانع القرار لمزيد من المدخلات القادمة من الجمهور أساسية ، وفى هذا الصدد يمكن أن يصبح الرأى العام قوة سياسية هامة ، وأن تعد استطلاعات الرأى وسيلة لاقتفاء آثار هذه الحركة المستمرة فى الرأى العام ، وملء الفجوة بين نتائج آخر انتخابات ، ومايطرأ من تغير على الرأى العام . كما أن الاستطلاعات وسيلة جيدة لمعرفة أشياء جديدة عن طبيعة الرأى العام لم تكن معروفة من قبل . انطلاقا من هذه الأطروحة ، افترض رواد استطلاعات الرأى أن الاستطلاعات ستساعد على دعم العمليات السياسية الديمقراطية . ولكن لعديد من الأسباب كان هذا الافتراض ساذجا . فهناك أخطاء قاتلة فى التعامل مع هذا الموضوع ، منها النظر للرأى العام على أنه شئ ثابت ، وليس عملية اجتماعية ديناميكية يمكن التعبير عنها من خلال العمل الجماعى ، والذى تتراوح أشكاله ودرجاته من مجرد التصويت فى الانتخابات حتى ممارسة الشغب فى الشوارع .

ولكن ما تتم ممارسته فى هذا المجال الآن شئ خطير ، ولايعبر بأى حال من الأحوال عن الإرادة العامة للجمهور . فاستخدام الاستطلاعات كاستفتاءات

ليس خطأ فلسفيا فحسب ، ولكن أيضا منهجي . فالرأى العام لايمكن حصره فى بعض نسب وتكررات .

ويختتم المؤلف تقييمه للوضع الراهن بأنه إذا أريد لاستطلاعات الرأى أن تدعم الديمقراطية ، فلابد أن توظف لخدمة الجماعة ككل وليس لخدمة جماعات مصالح محددة ، وخلق مجال للرجل العادى لكى يعبر عن رأيه بدون تشويه . ورغم أن الاستطلاعات التى تجريها وسائل الإعلام لم تفعل ذلك حتى الآن ، فإنها قادرة على ذلك ، وإذا لم يحدث تطور فى هذا المجال على أساس ماسبق ، فمن المتوقع المزيد من تقويض الديمقراطية .

المراجع والهوامش

١ – Richard Hodder - Williams, *Public Opinion Polls and British Politics*, London: Routledge & Kegan paul, 1970.

James C. Strouse, *The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis, linkage Explorations*, Ohio: Merrill Political Science Series, 1975.

Benjamin J. Page, Robert Y. Shapiro, What Moves Public Opinion? *American Political Science Review, Vol 81*, No. 1, March 1987.

Romain Laufer, Catherine Paradeise, *Marketing Democracy, Public Opinion and Media Formation in Democratic Societies*, London: Transaction publishers, 1990.

الأبعاد الاجتماعية لسياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر

دراسة سوسيولوجية تقويمية لمدينة السادس من أكتوبر

وفاء مرقس*

مقدمـــة

يبرز تراث علم الاجتماع العديد من القضايا المتعلقة بالتحضر فى دول العالم ، ومن أبرزها ظاهرة التضخم الحضرى فى المدن الكبرى والمدينة العاصمة بصفة خاصة . وقد أخـذت دول العالـم - وهى بصدد مواجهة هذه الظاهرة - باستراتيجيات متعددة لإعادة توزيع السكان . وتعد استراتيجية إنشاء المدن الجديدة إحدى هذه الاستراتيجيات المطروحة فى هذا الشأن .

ويمكن القول إن فكرة المدن الجديدة فى العصر الحديث ظهرت كرد فعل للمساوئ الحضرية التى أصابت المدن القديمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وماصاحب الثورة الصناعية من مشكلات حيوية لما يقرب من نصف مدن العالم ، حيث باتت هذه المدن تعانى من تلوث البيئة ، بالإضافة إلى أن المدن الصناعية أصبحت مراكز جذب للعمالة من المناطق الريفية ، مما أدى إلى اختناق المدن

* خبيرة (دكتوراه فى علم الاجتماع) بقسم السكان والفئات الاجتماعية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث ، مايو وسبتمبر ١٩٩٣ .

الكبرى ، واضطراب حركة المواصلات ، وعدم كفاية الخدمات . وأمام هذا الوضع بدأت المحاولات الجادة للتخلص من تلك المشاكل بظهور فكرة المدن الجديدة . وكان الهدف منها إعادة توزيع السكان على مناطق جديدة متفرقة فى الدولة على أساس أنه يمكن خلق تنظيمات جديدة أكثر كفاءة . وتسعى الدولة نحو الوصول بهذه المدن إلى المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الذى يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التى يطرحها واقع المدن القديمة .

وإذا كان التحضر فى الدول المتقدمة مرجعه إلى الثورة الصناعية والتقدم التكنولوچى ، إلا أن الوضع يختلف فى الدول النامية التى شهدت إيقاعا سريعا للتحضر مرجعه إلى الانفجار السكانى الناجم عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، ومصحوبا بهجرة متزايدة من المناطق الريفية .

ومصر شأنها فى ذلك شأن الدول النامية ، اتخذ التحضر فيها الشكل الشائع للتحضر فى الدول النامية ، حيث يتركز السكان فى العاصمة والمدن الكبرى . وقد ترتب على هذا النمط من التحضر الزائد العديد من الظواهر والمشكلات التى أدت بالدولة إلى التفكير فى التوسع العمرانى فى الصحراء بإقامة مدن جديدة ، أملا فى تحقيق توزيع أفضل للسكان بصورة تتلاءم مع متطلبات مسار التحضر فيها .

وقد شهدت تجربة المدن الجديدة فى مصر جدلا كبيرا حول جدوى إقامة تلك المدن ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها ، فالبعض يعتبر إنشاء المدن الجديدة تبديدا لموارد مصر التى هى فى حد ذاتها محدودة ؛ لأن تلك المدن ليس لديها - من وجهة نظرهم - المزايا والإمكانات التى تتيح لها تحقيق النمو الذى استهدفته سياسة إنشائها إلا من خلال استثمارات حكومية كبيرة فى كافة المجالات ، ومن ثم فهى تستحوذ على نصيب كبير من الأموال

المخصصة للاستثمار الحضرى ككل دون أن تحقق الآثار المرجوة منها ، هذا بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو تلك المدن بالقياس إلى حجم الاستثمارات الموجهة لها ، مما ترتب عليه ظهور اتجاه يوصى بالحد من إنشاء المدن الجديدة ، وتقليل الاستثمارات المخصصة لها ، حتى تبدأ فى استرجاع قدر معقول من تكاليفها .

وعلى صعيد آخر اكتسبت المدن الجديدة تأييدا لاستمرارها فى ظل مايمكن أن تلعبه من دور فعال فى زيادة مساحة المعمور، وتحقيق توزيع أفضل للسكان ، مع توفير فرص عمل جديدة لهم ، مما سيؤدى إلى المساهمة فى رسم خريطة مصر السكانية .

وفى ضوء هذا الجدل المثار حول المدن الجديدة أصبحت هناك حاجة ملحة لوقفة على الطريق لتقويم الجهود التى بذلت فى محاولة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التجربة .

وتأتى هذه الدراسة - التى نحن بصدد عرضها- ضمن الجهود المبذولة لتقويم تجربة المدن الجديدة فى مصر ، والاستفادة من هذا التقويم فى التخطيط للانجازات المستقبلية .

وقد اكتسبت الدراسات الخاصة بتقويم تجربة المدن الجديدة فى مصر أهميتها من ظهور الاهتمام على المستوى القومى فى السنوات الأخيرة ، من قبل الباحثين والهيئات الرسمية بالدولة بدراسة هذه التجربة ؛ لتحديد إيجابياتها وسلبياتها ، والعوامل التى أفرزت تلك السلبيات ، وعلى وجه الخصوص العوامل الاجتماعية التى لم تحظ باهتمام العديد من الدارسين بعد ، هذا إلى جانب ارتباط موضوع المدن الجديدة بقضية التخطيط الإقليمى ، ومحاولة رسم خريطة سكانية جديدة لمصر .

كما تبرز أيضا أهمية بحوث التقويم لتجربة المدن الجديدة فى مصر استنادا إلى خبرة الكثير من بلدان العالم ، والتى أسهمت مثل هذه البحوث التقويمية بدور كبير فى إنجاحها اعتمادا على ماتقدمه من متابعة مستمرة وتقويم دورى لمراحل الإنجاز، وهى أمور لازمة لمواجهة المشاكل أولا بأول ، وتعديل المسار نحو تحقيق الأهداف .

وقد ركزت الدراسة فى إطارها التصورى على إبراز البعد الاجتماعى فى التخطيط المستقبلى للمدن الجديدة استنادا إلى التصور الذى وضعه علماء الاجتماع ، أمثال لويس ممفورد ، للقواعد التى يرتكز عليها التخطيط الحضرى من ضرورة الاعتماد فى عملية التخطيط الحضرى على الإطارين الجوهريين للهيكل البنائى للمدينة وهما : الإطار الفيزيقى من ناحية ، والإطار الاجتماعى الذى يعد مسرحا للعمليات الاجتماعية والنشاط الاجتماعى والظواهر والاتجاهات الحضرية من ناحية أخرى .

ومن الجدير بالذكر أن أهمية التخطيط الاجتماعى للمدن الجديدة تبرز فى كونه ضرورة أساسية من ضرورات تحقيق المدن الجديدة لعائدها الاجتماعى . وقد ظهر هذا الاهتمام بالأهداف الاجتماعية لإنشاء المدن الجديدة فى كتابات العديد من علماء الاجتماع ، أمثال "چيرالد بريز" "وجدعون جولانى" الذى قام بتوصيف العائد الاجتماعى للمدن الجديدة على النحو التالى :

- تحقيق الرضا والسعادة الشخصية .
- زيادة نمو الخدمات الاجتماعية بكافة أنواعها .
- الشعور بالوحدة الواحدة بين أفراد المجتمع .
- تحقيق الأمان والضمان لكل المواطنين .
- إتاحة فرص عمل متعددة .

- توفير بيئة جذابة .
- التكامل الثقافى والاجتماعى .

ومن ثم فإن إغفال البعد الاجتماعى فى التخطيط لإنشاء مدن جديدة يحول ولاشك دون تحقيقها للعائد الاجتماعى المرجو منها .

وقد اهتمت الدراسة أيضا باستعراض نماذج من التجارب العالمية فى مجال إنشاء المدن الجديدة ، سواء فى الدول المتقدمة (تجربة كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ، أو فى الدول النامية (تجربة فنزويلا وماليزيا) .

واستهدف هذا العرض الخروج ببعض المؤشرات التى تعكس أسباب نجاح أو فشل سياسات المدن الجديدة ؛ للاستفادة منها كمعايير لتقويم تجربة المدن الجديدة فى مصر ، وتبلورت على النحو التالى :

- ضرورة دخول سياسة المدن الجديدة ضمن سياسة عمرانية شاملة للدولة ، أو على الأقل ضمن سياسة عمرانية للإقليم المركزى فى علاقته بالأقاليم الأخرى ، بحيث ترتبط بخطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية ، سواء على المستوى القومى ، أو المحلى .
- ضرورة توفير قاعدة اقتصادية صناعية ، أو تجارية ، أو خدمية للمدينة الجديدة ، سواء كانت تابعة ، أو مستقلة .
- يراعى تجميع وتنسيق جهود مختلف القطاعات فى هذا المجال ، حيث إن هذه الجهود تبوء بالفشل إذا ماعملت منفردة دون تنسيق ، مما يؤدى إلى حدوث تضارب بينها ، وبالتالى لابد من وجود هيئة أو وزارة تختص بتخطيط تلك المدن ، وتكون بمثابة المظلة التى تدخل تحتها كافة الجهات المعنية .
- هناك عوامل متعددة تؤثر على درجة جذب المدينة الجديدة للسكان والأنشطة

الاقتصادية ، أهمها تنوع فرص العمل ، حيث يؤدى هذا التنوع إلى تلبية رغبات العديد من المستويات التعليمية والمهارية ، ويجذب العاملين فى مختلف التخصصات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية . أما بالنسبة لاجتذاب الأنشطة الاقتصادية ، فإن خفض الضرائب على الصناعات والأنشطة المقامة بالمدن الجديدة عن مثيلتها فى المدن القديمة يشكل أيضا عامل جذب لتلك الأنشطة ، هذا إلى جانب أن توفير مساحات بالمدن الجديدة مجهزة بالمرافق والخدمات ومرتبطة بشبكة المواصلات يجعل من تلك المدن مناطق جذب للاستثمارات فى كافة المجالات الصناعية ، والتجارية ، والخدمية ، الإسكانية .

- إن الاعتماد على الحكومة المركزية كمصدر واحد لتمويل إنشاء المدن الجديدة يشكل عائقا أمام إنشاء تلك المدن وتنميتها . فنجاح المدن الجديدة يكون رهنا بتعدد مصادر التمويل مابين الحكومة المركزية والمحلية ، وقروض الهيئات والبنوك ، إلى جانب استثمارات القطاع الخاص .
- الاهتمام بأسلوب التخطيط والتنفيذ بحيث يتم إنشاء المدينة الجديدة على مراحل زمنية ، بحيث تكون كل مرحلة مستقلة تشكل بيئة فيزيقية واجتماعية صالحة للحياة بها دون الحاجة إلى تنفيد المراحل التالية ، مع مراعاة التوازن داخل كل مرحلة فيما يتعلق بتنمية مختلف القطاعات ؛ لأن عدم التوازن بين القطاعات يؤدى إلى عرقلة نمو المدينة وفقا للمخطط لها .
- تعد عملية متابعة نمو وتطور المدينة الجديدة فى كل مرحلة من مراحل إنشائها مطلبا ضروريا لمعرفة مشاكلها ، ومعوقات نموها ، وتعديل مسار خططها .

وقد استعرضت الدراسة أيضا واقع التجربة المصرية فى إنشاء المدن الجديدة منذ البدايات الأولى التى ظهرت فى أعمال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى فى أواخر الستينيات ، والتى أوصت بوضع خطة إقليمية تستهدف استكمال نمو

القاهرة الكبرى فى المستقبل ، من خلال إقامة مدن جديدة تابعة تستوعب فائض سكان العاصمة . إلى أن صدرت ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ والتى أصبحت الدعوة لإنشاء المدن الجديدة فى الأراضى الصحراوية بموجبها مطلبا قوميا وسياسيا . وكانت نقطة الانطلاق الحقيقية فى مجال إنشاء المدن الجديدة فى مصر ، وترتب عليها التخطيط لإنشاء مايقرب من ١٥ مدينة جديدة حتى الآن .

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذى أولته الدولة للمدن الجديدة ، إلا أن الأوضاع الراهنة لتلك المدن تشير إلى أن الأهداف الطموحة لمخططاتها لم تتحقق ، حيث تبرز الدراسات التى أجريت على بعض منها مدى التفاوت الواضح بين الإنجازات التى تحققت بالمدن الجديدة وبين الأهداف التخطيطية لها .

وكان من محصلة هذا الإطار بما اشتمل عليه من قضايا أن تبلورت أهداف الدراسة وتساؤلاتها على النحو التالى :

الهدف الأول : التعرف على سياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر ، والأبعاد الاجتماعية التى أدت بالدولة إلى تبنى مثل هذه السياسة ، وماصادفها من عقبات ، ومدى استفادتها من تجارب إنشاء المدن الجديدة عالميا ، والأوضاع الحالية للمدن الجديدة التى بدأ إنشاؤها .

الهدف الثانى : تقويم إنجازات المرحلة الأولى من مراحل إنشاء مدينة السادس من أكتوبر باعتبارها نموذجا للبرامج المنفذة لسياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر فى ضوء الاعتبارات الاجتماعية التى ينبغى مراعاتها عند التخطيط لإنشاء المدن الجديدة ، وفى ظل ماتحققه من عائد اجتماعى ، وذلك فى محاولة للإجابة على التساؤلات التالية :

أ - هل تمثل مدينة السادس من أكتوبر منطقة جذب سكانى تتوافر فيها فرص

إيجاد المسكن الملائم ، وفرصة العمل المناسبة ، والمناخ الاجتماعى المقبول؟

ب - هل يشبع نمط الحياة فى تلك المدينة الجديدة احتياجات سكانها ؟

جـ - ما هى الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان مدينة السادس من أكتوبر ، وعلاقتها بالخدمات المقدمة بالمدينة كما وكيفا ؟

د - ما هى أهم مشكلات الاستيطان البشرى بمدينة السادس من أكتوبر ؟

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التقويمى القائم على الوصف والتحليل فى ضوء محورين من المحاور الأساسية للدراسات التقويمية :

أ - تقويم الأهداف : وذلك للتعرف على فلسفة إنشاء المدينة وتخطيطها وتنميتها فى ضوء المقارنة بين الوضع المستهدف والواقع الفعلى الذى تم تحقيقه ، والمستوى الذى تحقق به ، والعوامل المشجعة والمعوقة لتحقيق الوضع المستهدف بخطة المدينة .

ب - تقويم المستفيدين ومدى استفادتهم : وذلك من خلال الوقوف على حجم السكان بالمدينة ، وخصائصهم فى ضوء الحجم والخصائص التى تم على أساسها تخطيط المدينة ، بالإضافة إلى التعرف على مدى إشباع نمط الحياة بالمدينة لاحتياجات سكانها ، وأهم المشكلات التى يعانون منها .

وقد تم جمع المادة الميدانية اعتمادا على المصادر التالية :

١ - البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وجهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر .

٢ - بيانات عن سكان المدينة ، وتم جمعها بتطبيق استمارة استبيان على

عينة عشوائية قوامها ٢٧١ مفردة من أرباب الأسر موزعة على الأحياء السكنية التى بدأت الحياة بها ، وهى الحى السادس ، والحى السابع ، والحى المتميز .

وقد استغرق العمل الميدانى مايقرب من ثمانية أشهر ، فى الفترة من أوائل شهر أكتوبر عام ١٩٨٨ وحتى أواخر شهر مايو ١٩٨٩ .

اهم النتائج والاستخلاصات

اهتمت الدراسة بإبراز المؤشرات التى تعكس موقف الواقع الفعلى من الوضع المستهدف بالمرحلة الأولى من مراحل إنشاء مدينة السادس من أكتوبر ، باعتبار أن ماخطط له هو ماينبغى أن يكون ، وما تم تنفيذه يمثل الواقع الفعلى ، والمقارنة بينهما تبرز درجة تحقق الهدف المرحلى المخطط له ، وقد ركزت الدراسة على الأبعاد التالية :

- أوضاع السكان .
- أوضاع العمل والعمالة .
- أوضاع الإسكان .
- أوضاع الخدمات .

١- اوضاع السكان

أوضحت المؤشرات الخاصة بالأوضاع السكانية بالمدينة مايلى :

- إن هناك تفاوتا واضحا ما بين التوقعات السكانية الواردة بمخطط المدينة والواقع السكانى الفعلى .
- انخفاض نسبة النوع فى الواقع الفعلى عما كان مقدرا لها ، ويرجع ذلك إلى

أن نمط الهجرة إلى المدينة يغلب عليه طابع الهجرة الحضرية ، والذى يختلف ولاشك فى خصائصه عن نمط الهجرة الريفية - الحضرية .

- ارتفاع متوسط حجم الأسرة عما كان مقدرا له .
- ارتفاع نسبة الأطفال أقل من ٦ سنوات .

وفى ظل هذا التباين الواضح بين التصور الذى طرح بمخطط المدينة والواقع الفعلى لسكانها لابد من إعادة النظر فى مخطط المدنية ، لتعديل مساره بما يتمشى مع بيانات الواقع الفعلى للأوضاع السكانية بالمدنية .

ب - أوضاع العمل والعمالة

كشفت الدراسة عن أوضاع العمل والعمالة بالمدينة على النحو التالى :

- ارتفاع نسبة من يعملون خارج المدينة من سكانها عن النسبة المتوقعة .
- انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى العمل ، وذلك لعدم توافر خدمة دور الحضانة بالصورة المناسبة ، وانخفاض الطلب على العمالة المؤهلة من الإناث فى مصانع القطاع الخاص بالمدينة .

وهذا يعكس بوضوح عدم قدرة المدينة على توفير فرص العمل بالقدر الكاف والنوعية المطلوبة ، خاصة وأن معظم ساكنى المدينة من الأسر حديثة الزواج ، والتى تحتاج إلى عمل كل من الزوج والزوجة لمواجهة نفقات الحياة .

جـ - أوضاع الإسكان

تشير أوضاع الإسكان بالمدينة إلى مايلى :

- بالرغم من اهتمام مخطط المدينة بنمطى الإسكان منخفض التكاليف والاقتصادى ، إلا أن هذا التوجه قد اختلف على مستوى التنفيذ ، فنجد

اهتماماً بتنفيذ وحدات الإسكان المتميز على الرغم من عدم الإقبال عليها ، هذا إلى جانب انخفاض نسبة تنفيذ الوحدات السكنية على كافة المستويات مقارنة بما تم إسناده لشركات المقاولات ، وذلك بسبب نقص المعدات والعمالة من ناحية ، وتأخر جهاز تنمية المدينة في سداد مستحقات الشركات المنفذة من ناحية أخرى .

- انخفاض معدل إشغال الوحدات السكنية المسلمة لأصحابها بسبب النقص الواضح في الخدمات اللازمة ، مما يجعل الحياة في المدينة على جانب كبير من الصعوبة ، ومن ثم يحجم حائزو الوحدات السكنية – ممن تتوفر لديهم أماكن إقامة أخرى في مواطنهم الأصلية – عن الانتقال للإقامة بالمدينة .
- قصر نظام السكن بالمدينة على التمليك ، أو السكن الإدارى ، مع ملاحظة الشكوى المستمرة من نظام السكن الإدارى الذى لايشعر فيه الفرد بالاستقرار، لارتباطه باستمراره فى عمله بالمدينة .
- عدم ملاءمة المسكن المكون من غرفتين وصالة لعدد كبير من الأسرة وخاصة تلك الأسر التى لديها أكثر من طفل واحد ، ولاسيما إذا كان الأبناء من الذكور والإناث . وقد لجأ الكثيرون إلى إجراء تعديلات داخل مساكنهم ، فى محاولة للمواءمة بينه وبين احتياجات الأسرة .

د - أوضاع الخدمات

أظهرت الدراسة القصور الواضح في مدى توافر الخدمات الأساسية والضرورية لاستمرار الحياة بالمدينة ، سواء من حيث حجم الخدمات المتاحة ، أو كفاءة تقديم الخدمة . فلم يتحقق من المستهدف سوى قصر الثقافة ، وفرقة الإطفاء . وهناك خدمات أخرى لم ينفذ عدد الوحدات المطلوب منها وفقا للعدد المستهدف ،

كالمدارس ، ومراكز الإسعاف ، ودور الحضانة ، والمساجد ، ومكاتب البريد ، وأقسام الشرطة ، والخدمات التجارية ، هذا إلى جانب خدمات أخرى غير متوفرة بالمدينة على الإطلاق ، مثل المستوصف ، والمستشفى العام ، ومكتب الصحة ، والوحدة الطبية المدرسية ، والمركز الاجتماعى ، وبيت الشباب ، والوحدة الاجتماعية المركزية ، والنادى الثقافى ، والمكتبات العامة ، والمسرح ، ومكتب التلغراف والتليفون ، ومكتب تلكس ، والسجل المدنى ، والأندية الرياضية .

كما أبرزت الدراسة انخفاض كفاءة تقديم الخدمة بالنسبة للخدمات المتاحة، وكذلك القصور الواضح فى المرافق كالمواصلات والكهرباء ومياه الشرب .

ولاشك أن هذا القصور الواضح فى الخدمات بالمدينة ينعكس أثره على مدى رضا السكان عن الحياة بالمدينة ، ويشعرهم بعدم الانتماء لها ، وعدم الرغبة فى الاستقرار بها ، أو المشاركة فى تنميتها .

ومن الواضح أن إخفاق المدن الجديدة فى استيعاب أعداد السكان المستهدفة بها يرجع إلى عدم قدرة هذه المجتمعات على جذب العنصر البشرى للاستيطان بها ، فتوفير فرصة العمل والإقامة وحدهما لايخلقان منطقة جذب سكانى ؛ لأنه بجانب العامل الاقتصادى هناك أيضا اعتبارات أخرى اجتماعية وثقافية تشكل فى مجملها مجتمعا متكاملا ومتوازنا يجذب إليه الباحثين عن حياة أفضل فى مجتمع تتوافر فيه كل سبل الحياة الكريمة ، ومن ثم فإن إغفال هذه العوامل الاجتماعية عند التخطيط لإنشاء وتنفيذ المدن الجديدة يعرقل ولاشك مسيرة نموها وتحقيقها للأهداف التى أنشئت من أجلها .

وإذا كان هناك العديد من التحفظات على تجربة إنشاء المدن الجديدة فى مصر بالصورة التى بدأت بها ، فلا يعنى ذلك أن نوقف مشروعات المدن الجديدة التى بدأت بالفعل ، بل لابد من التريث فى إنشاء المزيد من المدن الجديدة ، مع

محاولة استكمال مشروعات المدن التى بدأ العمل فيها ، حتى لايكون الجهد المبذول ضائعا بلا عائد ، مع ضرورة الاهتمام بإجراء الدراسات التتبعية لتلك المدن فى محاولة لترشيد مسارها وتفادى أخطاء التخطيط والتنفيذ ؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة بتعظيم إيجابيات التجربة والحد بقدر الإمكان من سلبياتها .

need for food and the dream of freedom.

At this junction, terrorism imposes itself. Terrorism is gaining new ideas and sophistication. Economic terrorism is on the rise and new weapons (chemical or even nuclear devices) could easily fall in their hands. Advanced or less-developed, we all stand to loose and no society could be immune to it.

Shall we cave in to terrorism? We risk the total disfiguring of both our traditional and modern lives whether we are advanced or less developed. Terrorists are rarely apprehended and punished. The world trade Centre explosion in New York and the bombing of the London financial district was only an eye opener. The west will soon realize that terrorism could dictate incursions on some civil liberties, once the national security and endless lives of innocents are at stake.

It goes without saying that even lawlessness should be dealt with by law. Laws to counter-terrorism have, however, gradually become stricter even in old democracies like Britain, France, Italy and Germany since every government has a duty of fighting rebel violence and terrorism. When a country falls prey and gets infested by terrorism a kind of thoughtful balance, fairness, even-handedness and compassion towards innocent victims should be sought.

We say that we are all vulnerable to terrorism because the so-called international order is characterized by gun diplomacy, imposition of injustices and frivolous politics. This kind of order can only breed situations that serve as hot-beds for terrorism. Every unjust settlement or treatment is a starting point for terror. Yes, we are all against terrorism but yes we are the co-artists of terrorism. The Bosnia scandal could span terrorist acts throughout Europe for years to come. The demolition by fanatics of the Gyan Waple mosque which stood peacefully side by side with the Hindu temple for more than two centuries will cause India great suffering. True, no fanatic represents a religion, no religion could be reduced to fanaticism, nevertheless, injustice breeds terror.

pressure at the second world conference on human rights and its preparatory meetings. If we are sometimes disillusioned by governments acting upon the interest principle, could NGO's, distinguished, in principle, by their independence of thought and movement - could they help us out? They definitely have a message, a duty to be righteous at least as much as they are self-righteous. Naturally we do not mean all NGO's. We mean those giants which cast their impressive shadow all over. And more specifically. those which have found in human rights a most glamorous subject to deal in.

In this respect my mind is bogged down on the striking resemblence between NGO's and trans-national corporations. Both entities are transnational, inter-continental and fearfully powerful with their reach or riches or both. NGO's are even more attractive as they deal in the very precious commodity of human rights and they go to great lengths to look fair and objective, therefore they get a lot of moral support and accordingly, a lot of influence.

Major Human Rights NGO's enjoy an additional priviledge, the media coverage. They couldn't have managed without the full support of the unbeatable cutting-across world media (print or electronic). Who else, but a few governments, have their reports instantly turned into headlines in front pages or as top stories in news bulletins on radio and T.V.?

The good that is being done by some NGO's could not be shrugged off. Data provided by some famous ones help in drawing attention to certain situations or help create awareness. It is the sensitiviness of the job that gives reason for concern. Working in human rights sometimes risks loosing focus or absence of the wholistic judgement based on the consideration of all relevant elements of a given situation. We need organizations in the rights field that do not get carried away or judge hastily or lightly; we need the maturity that befits the confusion and agony of man among priorities who keeps going around and around in the windmill of

endeavour, very blurred and ill-defined peace-making without sufficient consideration of what the U.N. as it stands could or could not do without jeopardizing its character or credibility.

In this context, the special case of South Africa deserves a special mention. The transition required in South Africa is far more drastic than any other, from a system that considers non-whites as non-persons to the bare minimum of civilized norms, that all humans are equal and have equal rights regardless of color.

The world should not be deceived by the fervent efforts of South Africa to polish its image while the soul is unchanged. In fact, economy was the first and foremost reason behind the DeKlerk ingenius initiative. The whole process was mainly motivated by the urgent need to improve the economy through stabilization of the internal tension and the assurance of the international concern. The state of uncertainty is paralysing the business community and is causing a lot of lost opportunities.

Everyone, including the Africans is hastening and even taking pride in having relations with South Africa. The genius of the De-Klerk initiative is that it caused the instant demolition of the wall between South Africa and the rest of the world.

It is very difficult, though, to imagine that South Africa is going to change because it fits the image of the world at large this very moment. Rich whites in South Africa make some 15% of the population and account for 75% of the wealth. This is the exact microcosm of the world at large. South Africa will never deliver anything substantive unless under intense pressure, which in the present international situation would be hard to secure. Black South Africa is undoubtedly adversely affected by the new international order.

The rôle of Non-Governmental Organizations in the field of human rights should be noted and emphasized. Nobody dares deny the impact of these high-powered organizations and their input in all U.N. endeavours. Suffice to indicate their self assertion and

Thus a state of lawlessness pervades our globe. A deficit of legitimacy emerges. A very bad atmosphere for the development of any order or justice or protection of innocent civilians: that's exactly what characterizes the Bosnia Syndrome.

In dealing with gross violations of human rights the huge upheaval of the nineties should direct us to refocus. The leading gross violations at present are committed by those who are at the vanguard of international community, thus by-passing the law of nations, side-stepping its main trends and established pillars: the right of peoples to self-determination and non-intervention in their internal affairs.

Certainly there are other gross violations going on; in fact it has never been as such nor as much. The flagrant examples given by big powers served as prototypes for lesser powers like Israel and Serbs who are not even a legal entity. Every power-hungry faction found inspiration as in Cambodia, Somalia and Angola. Thus went on the chain re-action and thus human rights went under.

The vacuum created by the end of the cold war has encouraged free-wheeling in international affairs and encouraged the new devastative doctrine of intervention. The so-called humanitarian intervention, even if authorized by the Security Council, is certainly doing, in the final analysis, more harm than good, especially as it is practiced under duplicity, has no recognized criteria nor legal codification.

Why is it that the final act of the conference on Security and co-operation in Europe, explicity forbids any sort of intervention, direct or indirect, individual or collective, in the domestic jurisdiction of another state. Is it then a matter of forging a law apart that allows the north to intervene in the south? Looks like it is what that right of intervention boils down to.

In fact, it is easy to notice that U.S. and U.N. are assuming disproportionale global responsibilities. U.N. is suffering from over-load peace-keeping function that is slipping into a quixotic

gushing everywhere nor has the animal instinct been more active with all the brutality and savagery that go with it.

But Bosnia remains the divine tragedy of our times. It is not just a massacre, it's a unique syndrome: a fiendish mixture of Génocide, blood thirst, death camps and mass rape. Why such a hideous thing could have happened and in Europe and at the end of the 20th Century? The Bosnia Syndrome is the embodiement of the basic elements of the new international order following the downfall of the Soviet Empire. The cold war - so it seems - kept the world warm since there were checks and balances and accountability.

With the collapse of this delicate balance we started to hear of "Intervention" which is nothing more than the newly-found freedom to act freely to your liking with no fear of consequences. The west has won the cold war, then the Gulf war. Then came Bosnia, a war that could have been equally won by applying the same principles proclaimed. Instead, the winners were defeated simply because they were unwilling to win.

You come across thinkers in the west, honest scholary people who unabashedly say it that the west that initiated enlightment, brought about the technological wonders, is on the decline, that by acting upon the premise that 'might is right' the "Huns" mentality is back.

While in the case of Iraq, it became necessary to destroy a country and while, in Somalia, there was no hesitation to intervene and wage a semi-colonial war fought by proxy under the U.N. banner, in Bosnia, as they claim, intervention is not "do-able". Do-ability is a new theory recently forged to hide "Selectivity". Whenever national interest does not call for intervention or even does favor what's going on, the pretext could be that it is not doable. As Kissinger maintains: the American foreign policy trauma of the 60s and the 70s was caused by applying valid principles to unsuitable conditions - could it be that indiscriminate intervention be the american trauma of the 90s?

Most countries these days face exasperating challenges from economic chaos to cut-throat technological competition to hasty revision of political structure to sick nationalism and stupid ethnic revival and tribalism. In Eastern Europe, add the convulsions between depression and aggression resulting from the sudden fall and foundering of their communist imposed value system. New freedom dazzled their eyes where the usual minimum guaranteed of their basic needs such as food, shelter, health and security seems elusive. Look at what was the mighty Soviet Union. In the name of human rights and democracy it is turned into a vast territory of acrimony and in-fighting, destitution, ruthless hoodlums and speculators, drug dealers and prostitution.

The former soviet republics, cash-starved, are dealing in nuclear, chemical and conventional weapons and of course in expertise thereon. Certain third world powers are ready to cash and carry the most sensitive weaponry that could ignite or flare up regional conflicts or even fall into the irresponsible hands of war-lords or terrorists.

Democracy, western-style, is not necessarily the one and only. Without adjustment it could prove the equivalent of chaos. Even in old democracies where the party system is well established, political hasards and disasters occur. Japan has been recently suffering. Italy is probably heading for political bankruptcy. "Partyocracy" is not necessarily democracy and parties are not immune to corruption and foreign interests infiltration. Traditional totalitarianism in many parts of the world could go on under a multi-party system dubbed democracy.

Just when mankind began to feel relieved by the end of the cold war, we were hit by a sudden eruption that released and let loose all the demons of human nature: racial, ethnic, tribal, religious, greed, extortion, violence, criminality, etc. Conflicts multiplied and more than ever turned into human tragedies and blood baths. Never has blood, in times of peace, been so abundant,

standard-setting, new machinery and new commitments. Faces would turn red if caught red-handed and wrong-doers cared at least to put up a good defense. Today even hypocrisy has lost its face and muscle flexing became fashionable, sovereignty of states is ridiculed and arbitrary unilateral intervention is justified, even glorified.

We do not mean that we expected miracles for in this field there is still a long way to go; but we expected the conference to make one step forward and break new grounds. A fig leaf in the form of a poor compromise text issued at the end of the conference does not cover the failed hopes. The main issues were left half-baked: Universality and cultural relativity of concepts, the right to development and the linking of assistance to an estimated level of respect for human rights. Even the old dichotomy of civil versus socio-economic rights was left exactly as it were in 1968. The serious question of humanitarian intervention and its implications touching on sovereignty and self determination were just glossed over.

The blame for this failure should be put on the international mood at the time of the conference, which was an almost total disrespect and ridicule of human rights norms and spirit. Against this background of real-life nightmare in Bosnia, Somalia, the cruise missile hitting of Iraq, the butchery and fratricide among ethnic and religious groups in Asia, Africa and Europe: how could we have anticipated a success of a conference supposed to be based on justice, tolerence, compassion and fair-play? An international order based on arrogance of power and contempt of international law could not possibly generate any progress in human law and human rights. Human rights is the reflection of the system whether national or international. That's why the conference fared from A to Z under the sign of confrontation, total and sterile. Quite a paradox. The First Human Rights Conference in 1968 ushered in the rise of human rights in a world coming to its senses. The Second in 1993 ushered it out.

THE BOSNIA SYNDROME
AND
THE SECOND U.N. CONFERENCE ON HUMAN RIGHTS

Ahmad Khalifa *

As was the case with the First World Conference on Human Rights back in 1968, the Second Conference held in Vienna in June 1993 aimed at the examination of the progress realized so far in the field of human rights besides the examination of ways and means to improve the implementation of existing human rights norms and standards. But the world was hoping for more, something worth of the occasion, a major breakthrough, a gigantic show of the human solidarity among all who are human, rich and poor, strong and weak, advanced and backward, of all races, beliefs and colors, a common firey and sincere determination to stop the deterioration, the backslide and the erosion of all that has been achieved along the years. Nothing of the sort.

Since the sixties, notwithstanding a certain amount of hypocrisy which has always been there, a lot has been done to enchance the cause, push it forward inch by inch; today was always better than the day before: declarations, covenants, conventions,

* Director, Regional Arab Centre for Social Science Research and Documentation (UNESCO); Member and Former Chairman of the United Nations Committee on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities.

The National Review of Social Sciences, Volume 30, Number 2/3, May/September 1993.

The National Review of Social Sciences

٥٧ Volume 30 Numbers 2/3 May/September 1993

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 30 Numbers 2/3 May/September 1993

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo